

بِأَمْرِ الْخَلِيقِ سَبْعُونَ  
 بشرية الاسلام وآله الهادين لمسالك  
 الأحكام وبعد فيقول الراجي عفوريه عن  
 جرمه وذنبه محمد بن ساجد البحراني لما كان الغد  
 من هذا الانسان هو عبادة الملك العالم كما نط  
 اتقان وما خلقنا الا لنسب الالي عبدا ونلج  
 المنان

بسم الله الرحمن الرحيم  
 الحمد لله الذي هدانا لهذا  
 الذي كنا لنهتدي لولا  
 أن هدانا الله

## الحركة العلمية في البحرين عيسى الوداعي



# الحركة العلمية في البحرين عيسى الوداعي



# مكتبة مؤمن قريش

لو وضع إيمان أبي طالب في كفة ميزان وإيمان هذا الخلق  
في الكفة الأخرى لرجح إيمانه.  
(الإمام الصادق (ع))

moamenquraish.blogspot.com

## أوال

مركز أوال للدراسات والتوثيق  
AWAL CENTRE FOR STUDIES & DOCUMENTATION

اسم الكتاب: الحركة العلمية في البحرين  
اسم المؤلف: عيسى السيد جواد الوداعي  
الطبعة الأولى، بيروت أبريل 2015

© لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات أو نقله أو استنساخه بأي شكل من الأشكال.

التعريف بالمؤلف: أكاديمي بجامعة البحرين، دكتوراه الفلسفة في اللغة العربية، الجامعة الأردنية، مهتم بتحقيق التراث البحراني ونشره، له الكثير من البحوث المنشورة في المجلات المحكمة.  
alwedai@hotmail.com

لوحة الغلاف: من مخطوطة الروضة «الصفوية في فقه الصلاة اليومية» للشيخ محمد بن ماجد بن مسعود البحراني الماحوزي (ت 1105هـ/1694م) كتبها بشيراز للسيد الميرزا محمد صفي الدين ابن الميرزا محمد مهدي النسابة. ناسخ المخطوط محمد بن سعيد بن محمد بن عبدالله المقايي البحراني. انتهت رئاسة البلد بعده إلى السيد هاشم التوبلاني

www.awalcentre.com | info@awalcentre.com

ISBN 978 - 9953 - 0 - 3242 - 9

وَالْبَلَدُ الطَّيِّبُ تَخْرِجُ نَبَاتُهُ بِإِذْنِ رَبِّهِ..

مِنْ آيَةِ ٥٨ / الْأَنْعَامِ

## الفهرس

5	الإهداء
7	مقدمة الطبعة الثانية
9	المقدمة
15	الفصل الأول: المدارس العلمية في البحرين: نشأتها وتطورها
17	تمهيد
23	المدارس العلمية في البحرين: نشأتها وتطورها
24	بادئ الأمر
26	اشتهار المدرسة البحرانية
29	القرى والمدن العلمية
34	تمويل المدارس
40	نظام التعليم في المدرسة البحرانية
43	الحركة العلمية في المدرسة البحرانية
51	انقلاب الحال
59	الفصل الثاني: إسهامات علماء البحرين في العلوم الشرعية واللغوية
62	أولاً: الفقه وعلومه
80	ثانياً: القرآن وعلومه
102	ثالثاً: الحديث وعلومه
122	رابعاً: علم الكلام
142	خامساً: الحركة اللغوية في المدرسة البحرانية
151	أشهر المشتغلين باللغة وعلومها من البحرينيين
165	تعليقات على البحث اللغوي
177	الخاتمة
183	المصادر والمراجع
195	فهرس الموضوعات
208	ملخص اللغة الإنجليزية

## الإهداء

مازال صدى صوته يتردد في الآذان:

في هذه الأرض كنوزٌ تنتظر من يستخرجها..

يصف شيئاً من ملامحها؛ لعلنا نهتدي إليها..

يغرس فينا حبّ الأرض وحبّ النخيل..

يشدّنا إليها شدّاً:

كنا هنا، ومانزال، وسنبقى..

إلى أبي

وارث تلك المدرسة العظيمة، وأحد حراسها الأمناء..





## مقدمة الطبعة الثانية

باتت الكتابة عن تاريخ البحرين عمومًا، وعن تراثها العلمي على وجه الخصوص أمرًا واجبًا، ينبغي أن يضطلع به المؤرخون، والمثقفون والمهتمون؛ لبرزوا ما قدّمت هذه البلاد من إسهامات علمية وأدبية، ويقفوا على مناهج علماء هذه البلاد في التصنيف والتأليف، وبخاصة بعد تخلي أكثر الجهات المعنية عن ذلك الأمر، وهو ما حاولنا القيام به في هذا الكتاب.

وكنْتُ قد تطرّقتُ - في مقدّمة الطبعة الأولى - إلى صور التخلي عن ذلك التراث العلمي وإهماله، مبرزًا دور وزارة التربية والتعليم، تتبعها جامعة البحرين، في ترسيخ ذلك الإهمال، ممّا أدّى إلى محو التاريخ العلمي للبلاد، وطمس آثاره من أذهان الناشئة.

ولستُ أعلمُ كيف فاتني الوقوف على دور وزارة الإعلام، التي تعوّل عليها الدول في نشر كلّ ما يتعلّق بها من تاريخ، وحضارة، وإنجازات علمية، وغير ذلك، وكان المرّجى منها في البحرين أن تسير السيرة ذاتها، فتنشر من البرامج ما يحقق الغاية من تعريف العالم الخارجي بالبلاد: تاريخًا وحضارة.

تلك كانت الصورة الوردية، التي رسمناها لدور وزارة الإعلام في أذهاننا، وكنا نلتمس لها العذر في عدم الالتفات إلى تراث البحرين العلمي الأصيل، ظانين بأنّ السبب قد يرجع إلى كون معظم التراث العلمي البحرانيّ ما يزال مخطوطًا، وهو سبب لا يختلف - في وهنه - عن بيت العنكبوت، إلا أننا تشبّثنا به؛ رغبةً في الركون إلى أيّ سبب، حتّى أذن الله بإنجاز هذا الكتاب، فانكشف من الأسباب غير ما ظنّنا؛ فقد حملته إلى الوزارة بغية ترخيصه للطباعة، محدّثًا نفسي بنشره خلال

أسبوع أو أسبوعين، ولم يخطر بالبال أن يظلّ الكتاب حبيس الأدراج في الوزارة أكثر من سنة، فلا هي أذنت لي بطباعته، ولا هي منعتني من ذلك! وقد باءت جهودي كلّها بالفشل، وأنا أحاول الوقوف على سبب ذلك التعطيل والمماطلة، ممّا اضطرّني إلى طباعته الطبعة الأولى خارج البحرين، فلمّا وصل الكتاب إلى البلاد، سطت عليه وزارة الإعلام، وصادرت نسخه كلّها، ولم تسمح لي بنسخة واحدة! دون إبداء سبب المصادرة كذلك، ولم ينبجّ من مخالاب الوزارة سوى مثني نسخة، بقيت بيد الناشر، وسرعان ما تطاولتها أيدي القراء، فنفدت جميعها.

لم يكفّ المهتمون عن طلب نسخ من الكتاب، فإذا ما علموا بقصّته، ونفاد نسخه طالبوني بطباعته طبعةً ثانية؛ فالتاريخ لا يحبّ الطمس، ولا يحترم طامسيه! وها هي ذي الطبعة الثانية عن مركز أوال للدراسات والتوثيق ترى النور، بحمد الله وتوفيقه، بعد ستّة أشهر من الطبعة الأولى، وأنا أضعها بين يدي القراء الأكارم، بإضافاتٍ يسيرة، وتعديلاتٍ طفيفة، راجيًا من الله تعالى أن يجدوا فيها ما يروى ظمأهم المعرفي.

نسأل الله العليّ القدير أن يوفّقنا لخدمة تراثنا العلميّ الأصيل، إنه سميع الدعاء، قريبٌ مجيب.

والحمد لله ربّ العالمين

## المقدمة

تفخر كل أمة، ويعتز كل قوم بتراث أجدادهم يحوطونه بعنايتهم، ويولونه اهتمامًا كبيرًا، محاولين ترسيخه في نفوس الأجيال الجديدة، وتعريف الآخرين به.

وتتفنن الأمم في طريقة الحفاظ على تراثها، فمرة يقيمون المتاحف، ويضمّون بين جنباتها ما بقي من إبداعات أسلافهم، ومرة يقيمون المعارض، فيعرضون فيها الصناعات التقليدية، التي برع فيها أسلافهم، ومرة يقيمون الندوات؛ لتسليط الأضواء على ما يميز ذلك التراث، وقد يقيمون لعظمائهم من القادة والساسة والأدباء والمفكرين تماثيل ضخمة، يزينون بها الميادين والساحات العامة؛ اعترافًا بما قدّمه أولئك لأمتهم.

والأمم حين تفخر بتراث الأجداد، إنّما تفعل ذلك عن وعي بأنّ هذا التراث ركنة أساسية في وجودها؛ فحاضر الأمة امتداد لتراثها، وهو المبين للمدى الحضاري الذي وصلت إليه، والحافز لها للمضي قدمًا، والبناء على ما أسسه الأولون.

والبحرين - كغيرها من الحواضر العربية والإسلامية - مرّت بحقبة ازدهارٍ علمي، امتدّت قرونًا عديدة، برز فيها مئات الأسماء من العلماء في شتى ميادين المعرفة، وقد أنتجوا مئات المصنفات في العلوم الدينية والدنيوية، فقد ألفوا في الفقه وأصوله، وفي التفسير، والحديث، واللغة، والفلسفة، والحساب، والفلك، والطب، وغيرها من العلوم المعروفة يومذاك.

وكان المؤمل من المعنيين بالشأن الثقافي أن يقفوا عند ذلك التراث؛

ليقرأوه ويبينوا خصائصه، ويبرزوا ما انفرد به أولئك العلماء في المنهج أو غيره، غير أن هذا المؤمل لم يكن، بل وجدنا حالا معكوسة؛ إذ تنكّر المعنيون لتراثهم، ولم يبقَ من ذلك الإرث العظيم سوى بضعة أسماء، يتداولها خاصة الخاصة في مجالسهم، ولا تعرف الأجيال المعاصرة عنها شيئاً :

كأن لم يكن بين الحجون إلى الصفا أنيسٌ ولم يسمر بمكة سامرٌ

ولقد بُحَّ من المهتمين الصوت، وهم ينادون ويدعون في المحافل العلمية والثقافية إلى إنشاء لجنة متخصصة، تأخذ على عاتقها صياغة تراث هذا البلد، وبخاصة العلمي منه، فتؤوب إلى جمعه من مظائنه، فقد تناثر في مكتبات العراق، وإيران، والهند، إضافة إلى بعض المكتبات الشخصية في البحرين، ثمّ تعكف تلك اللجنة على تصنيف ما جمعت، وتحقيقه تحقيقاً علمياً، ونشره؛ ليكون بين أيدي الباحثين، ينظرون فيه، ويقيمون عليه بحوثهم، ولما يُسمَع الصوت!! ولعلّ معترضاً يعترض علينا، فيقول إنّ التراث لم يكن مهماً البتة، ويستدلّ على ذلك بإقامة المعارض، والمهرجانات التراثية وغيرها.

وأقول: إنّ هذا الاهتمام انصبّ على جانبٍ من جوانب التراث، هو الجانب الحرفي، المتمثل في الصناعات التراثية، كصناعة الفخار والنسيج وغيرها، ولم يحظ التراث العلمي والأدبي لعلماء البحرين وأدبائها بعناية تُذكر، بل طوته يد النسيان.

ولو أننا أنعمنا النظر لأمكننا الوقوف على أبرز مظاهر تناسي التراث العلمي والأدبي البحراني، فكتب وزارة التربية والتعليم الدراسية، التي تعدّ النواة المركزية في التعريف بالبلاد: تاريخاً، وحضارة، وحركة

علمية، تخلو تمامًا من ذكر علماء البحرين وأدبائها، والتعريف بهم، وبمنجزاتهم العلمية والأدبية، على الرغم من بروز منارات علمية شامخة في سماء هذه البلاد، كالشيخ ميثم البحراني، والسيد هاشم التوبلاني، والشيخ سليمان الماحوزي، والشيخ يوسف العصفور، ومئات غيرهم.

وقد انعكس هذا الأمر على الطلاب، فبرز جيل جاهلٌ برجالات البحرين، منبت الصلة عن ماضيه الثقافي، وقد سألتُ طلبتي في جامعة البحرين عن الشيخ ميثم البحراني، فأجمع أكثرهم على عدم معرفتهم به، وقال بعضهم إنها المرة الأولى التي يطرق فيها هذا الاسم سمعه!!!

ولم تكن وزارة التربية والتعليم وحيدة في ميدان تناسي التراث البحراني، فقد تابعتها جامعة البحرين، فلا هي أنشأت قسمًا لجمع ما تناثر من تراثنا أسوة ببقية الجامعات، ولا استحدثت قسم اللغة العربية فيها مسارًا خاصًا لدراسة الأدب البحراني والتعريف به، بل اكتفى بمقرر (الأدب في الجزيرة العربية) الذي جعله مقررًا اختياريًا، ولا يأخذ الأدب البحراني فيه بنصيب!

وقد انعكس هذا التناسي سلبيًا على برنامج الدراسات العليا في قسم اللغة العربية؛ إذ لم تتناول أية رسالة أدب البحرين، ولا الحركة العلمية فيها، على الرغم من ابتداء البرنامج سنة 1991م!!

وإن تعجب فاعجب من مكتبة الجامعة، التي تكاد تخلو مما طُبِعَ من نتاج علماء البحرين على قلة هذا المطبوع، وعلى الرغم من توافره في السوق المحلية!!

وتأسيساً على الحال الموصوفة، لم يبقَ أمام المهتمين إلا القيام بمحاولاتٍ فردية، علّهم ينقذون بها شيئاً، ويخرجونه من دائرة النسيان التي أريد له أن يقبع فيها، فاشتغل بعضهم بما وجد من مخطوطات، وحقّقها ونشرها، لكنّ ذلكم العمل - على أهميته - يبقى فردياً متناثراً، والمراد أن يتحوّل إلى عملٍ علميٍّ يحدّه إطارٌ واضح؛ كي يتمكن من تقديم صورة واضحة لما كانت عليه الحال العلمية في هذه البلاد.

وفي هذه السبيل يأتي هذا البحث؛ فهو يحاول رسم خريطة شاملة للحركة العلمية في البحرين، تلك الحركة التي امتدّت لأكثر من سبعة قرون، فقد حاول تجلية تاريخ المدارس في البحرين، والحالات التي مرت بها في قوتها وضعفها، وتابع البحث أوجه النشاط العلمي في تلك المدارس، كما كان من وُكْدِهِ متابعة إسهامات البحرينيين في العلوم والمعارف الشرعية واللغوية، وإبراز ما يميّز به النتاج العلمي البحراني في المنهج، والمادة العلمية المطروحة.

وليس أضّر على هذا البحث من النظر إليه عبر الثقوب السياسية الضيقة المقيّنة، ومحاولة إخراجه من الدائرة الوطنية الكبرى، وربطه بفئةٍ أو طائفةٍ دون أخرى؛ فتنتلق الأسئلة الساذجة، التي تنمّ في أغلبها عن ضيق عطن السائل، وانغلاق صدره عن البخوع إلى الحقائق التاريخية، متناسياً أنّ عملنا هنا إنّما هو عمل المؤرّخ، الذي يذعن إلى الأدلة التاريخية الدامغة، فما وجد منها صادقاً أخذّه واعتمده، ولا يمكنه - ما دام صادقاً - أن يختلق وقائع لم تكن، أو يخفي أحداثاً، أو أسماءً كان لها وجودها التاريخي المؤثر.

من أجل ذلك، كان من أوضح اهتمامات الباحث البحث، والتنقيب في الكتب التاريخية، التي درست البحرين، ورجالاتها في المدة المحصورة في

عنوان البحث، فوجد كمًّا هائلًا، قديمًا وحديثًا، أمكنه الاطمئنان إليه؛ لتواتر أخباره، وشهادة الواقع عليها، في حين وجد كتاباتٍ حديثة، زعم أصحابها أنهم يؤرخون بها، كان من وكدها إخفاء الحقائق التاريخية الثابتة، وطمسها بطرقٍ فجّة، في محاولةٍ بائسةٍ لتأسيس ذاكرةٍ حديثة، ليس لها أساس من تاريخ أو جغرافيا، ولا تصمد أمام النظر التاريخي العلمي؛ فكان أطراحها، وعدم الاعتناء بها أليقَّ وأقرب إلى المنهج العلمي.

ولستُ إخالُ هذا البحث يضيق بمن يرشده إلى مكامن القصور أو التقصير، أو يدلّه على حركةٍ علميةٍ لعلماء بحرانيين، كانت في أوال، فأغمر عينه عنها، لكنه يشترط في ذلك كلّ الحجة والدليل التاريخيين، مستمسكًا بقول الحقّ تعالى: ﴿قُلْ هَآؤُا بُرْهَٰنُكُمْ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾ البقرة: 111.

لم تكن الرحلة في هذا البحث يسيرة، بل كانت تسير مرة، وتتوقف مرات أخرى؛ ذلكم بأنّ البحث يعتمد أساسًا على مادّةٍ ما يزال أكثرها مخطوطًا، ولم يكن الحصول على نسخٍ من تلك المخطوطات ميسرًا دائمًا، وكثيرًا ما رجع الباحث بخفي حنين، بعد أن أمضى أسابيع يرجو من أحدهم إطلاعه على ما يكتنزه من مخطوطات! ولولا أن من الله عليّ بمعرفة الأخ الكريم، سماحة الشيخ محمد عيسى المكباس لوهنت العزيمة، وما واصلت البحث، فلسماحة الشيخ مني الشكر كلّ؛ إذ لم ييخل عليّ بما عنده من كنوز بحرانية، بل زوّدي بنسخٍ مصورة من تلك الكنوز، أسأل الله أن ينفع به، وأن يجعل ذلك في ميزان حسناته.

والشكر موصولٌ إلى أخويّ العزيزين: الدكتور ناصر حميد المبارك، والدكتور علي عبد النبي فرحان، اللذين تجشّما قراءة الكتاب في

مسودته، فلم يبخلا عليّ بملاحظتهما السديدة، وقد أفدت من ذلك كله في تقويم ما اعوجّ، وإصلاح ما بدا من خلل.

والله سبحانه نسأل أن يوفقنا لما فيه الخير والصلاح، إنه خير مأمول، وأكرم مسئّل، وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين.



# الفصل الأول

المدارس العلمية في البحرين:  
نشأتها وتطورها



تقاس الحركة العلمية في أي بلدٍ بأمرين اثنين مجتمعين: أحدهما انتشار المدارس العلمية، وما يرتبط بها من أمور تشييدها، والعناية بها، وتمويلها، والآخر إسهام علماء ذلك البلد في المسار العلمي والثقافي، ذلك الإسهام الذي يتمثل في كثرة العلماء، ووفرة مصنفاتهم العلمية، وتأثيرها في المحيط العلمي.

وقد اجتمع للبحرين الأمران معاً، حتى صارا من مميزاتها، التي لا يرى المؤرخون بدءاً من الوقوف عليهما، والإشارة إليهما، كما نجده جلياً في قول الشيخ علي البلادي (1340هـ / 1921م)، وهو يتحدث عن الجو العلمي في البحرين، فقد لاحظ أنَّ أهمَّ ما يميِّز البحرين عن غيرها هو «كثرة العلماء فيها والمتعلمين، والأتقياء الورعين، والشعراء والأدباء والمتأدِّبين، وخُلَصَّ الشيعة المتقدِّمين، وكثرة المدارس والمساجد، وفحول العلماء الأماجد»<sup>(1)</sup>.

وتلك إشارة منه دقيقة، ووصف بالغ الأهمية؛ فقد «كانت البحرين محل هجرة، تشدُّ إليها الرحال؛ لطلب العلم، والتفقه في الدين، ولا تزال آثار الحوزات العلمية فيها تنبئ عن احتضانها الألوف من الطلاب»<sup>(2)</sup>، كما كانت محطَّ تقدير المدارس العلمية العريقة في الحلة وغيرها، حين كانت تلك المدارس توفد إلى البحرين الوفود، تسأل عن معضِّلٍ علميٍّ، حارت فيه الأنظار تارةً، أو تدعو أحد أعلام البحرين المشار إليهم بالبنان لزيارة تلك المدارس، وإفادة طلابها وعلمائها، بإلقاء الدروس العلمية، أو مناظرة العلماء في تلك المدارس تارةً أخرى<sup>(3)</sup>.

(1) البلادي، علي بن حسين: أنوار البدرين في تراجم علماء القطيف والأحساء والبحرين، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، ط1، 1994، ص 47.

(2) العصفور، علي محمد: بعض فقهاء البحرين في الماضي والحاضر، المطبعة الشرقية، مملكة البحرين، ط1، 1989، ص 12-13.

(3) ينظر على سبيل المثال قضية الشيخ ميثم مع علماء العراق في: العصفور، يوسف: لؤلؤة البحرين، تحقيق السيد محمد صادق بحر العلوم، مؤسسة آل البيت للطباعة والنشر، قم المقدسة، ط2، دت، ص 256-258.

ولا بدّ من الإشارة، في هذا المقام، إلى أننا عندما نتحدّث عن البحرين، فإنّما نتحدّث عن البحرين بحدودها السياسية المعروفة اليوم، وهي التي كانت تعرف بأوال قديمًا، مع إيماننا بصعوبة الفصل بين هذه الجزيرة، وبين امتداداتها التاريخية، المتمثلة في القطيف والأحساء، فإنّ الطبيعة الديموغرافية لهذه المناطق الثلاث تبقى واحدة، ولا يمكن الفصل بينها، فالمذهب العقدي واحد، واللهجة واحدة، وروابط القرى بين المناطق وثيقة وثيقة.

وإنّما فصلنا، في هذه الدراسة، لسبب علميٍّ واحد، يتمثل في التركيز على أصل المدرسة البحرانية، دون امتداداتها، ومن المعروف تاريخيًا أنّ هذه الجزيرة، أعني جزيرة أوال، كانت هي مدينة العلم، والمركز الذي يؤمّه المتعطشون إلى العلم والمعرفة؛ ليتلمذوا على أيدي علماء البحرين ومشايخها، وكان من ضمن أولئك الوافدين أهل القطيف والأحساء.

وقد فسحت الحواضر العلمية المعروفة للبحرين مكانًا مميّزًا؛ لما وُجدَ فيها من طاقات علمية شامخة، تركت آثارها جلية في المسيرة العلمية والثقافية، حتى باتت هذه الجزيرة الصغيرة في مساحتها تغصّ بمئات العلماء في كلّ عصر، وقد رقد أولئك العلماء الساحة العلمية الإسلامية بما صنّفوا من كتبٍ ورسائل في شتى صنوف المعرفة، فصاروا نجومًا تنير الدرب للسالكين طريق العلم والمعرفة، وأعلامًا تنحني جباه العلماء لهم، فلا يكاد الباحث يطالع كتب التراجم حتى تكتحل عيناه بأسماء مثل الشيخ المتكلم أحمد ابن سعادة الستراوي (قبل 672هـ / 1273م)، والفيلسوف الشيخ ميثم البحراني (699هـ / 1299م)، والشيخ أحمد ابن المتوّج (820هـ / 1417م)، والسيد حسين الغريفي (1001هـ / 1592م)، والسيد ماجد الجدحفصي (1028هـ / 1618م)، والشيخ علي بن سليمان القدسي (1064هـ / 1653م)، والسيد هاشم التوبلاني (1107هـ / 1695م)، والشيخ سليمان الماحوزي (1121هـ / 1709م)، والشيخ عبد الله السماهيجي (1135هـ / 1722م)، والشيخ يوسف العصفور البحراني (1186هـ / 1722م)، والشيخ حسين العصفور (1216هـ / 1801م)، والشيخ عبد

الله السبتي (1267هـ / 1850م)، والشيخ أحمد بن صالح آل طعان (1315هـ / 1897م)، ومئات غيرهم.

ومن أجل اشتهار البحرين بوصفها مركزاً علمياً متقدماً، ومن أجل العدد الجَم من الفقهاء فيها، لجأ الصفيون إليهم؛ واستعانوا بهم في بدء تأسيس الدولة الصفية؛ كي ينشروا التشيع في إيران، إذ استعان الصفيون بفقهاء « كانوا في المرحلة التأسيسية من العلماء العرب، الذين استقَدِموا من العراق، والبحرين، وبلاد الشام»<sup>(4)</sup>.

وللسبب نفسه، أعني العدد الجَم من الفقهاء في البحرين، صار الفقهاء الآخرون يتخذون من سلوك علماء البحرين وسيرتهم دليلاً يُستند إليه في تحليل الأشياء أو تحريمها، وبخاصة تلك التي تكون محل خلاف بين الفقهاء، فما أحله فقهاء البحرين فهو حلال، والعكس كذلك، فقد نقل الشيخ سليمان الماحوزي من بعض كتب الشافعية سؤالاً عن القيام إلى المصحف أبداً هو أم مستحب؟

وقد بين الوجهين الواردين فيه؛ إذ قطع ابن عبد السلام بأنه بدعة، في حين قاسه النووي على القيام للفضلاء من العلماء والأخيار، فقطع بأنه مستحب، ثم علق الماحوزي على المسألة بقوله: «لم أقف فيه على كلام لأصحابنا، إلا أننا وجدنا مشايخنا الذين عاصرناهم يفعلونه، وليس استحبابه ببعيد؛ من حيث دخوله في تعظيم شعائر الله»<sup>(5)</sup>.

ولعلك تنبّهت إلى أنّ الحكم إنّما بناه الماحوزي، وهو شيخ الإسلام في البحرين يومذاك، استناداً إلى السيرة العملية لفقهاء البحرين، الذين عاصروهم، وما كان ذلك ليكون لولا وثوقه بعلمهم، وورعهم.

(4) كوثري، وجه: الفقيه والسلطان، دار الطليعة، بيروت، ط2، 2001م، ص 108.

(5) الشيخ سليمان الماحوزي: أزهار الرياض، مخطوط يحتفظ الباحث بنسخة منه، المجلد الأول، الورقة 43.

وقد استند الشيخ أحمد آل طعان (1315هـ / 1897م) إلى السيرة العملية لفقهاء البحرين كذلك، في مسألة حلّ (الإريان)، حينما ناقش المجلسي في رأيه، ورأى «أن اعترافه [يعني المجلسي صاحب البحار] بأن أهل البحرين يأكلونه، ويذكرون له خواص كثيرة، مما يكشف عن الجزم بتحليله، والقطع بدليله؛ لكثرة من فيهم حينئذٍ من العلماء العاملين، والفقهاء الورعين، والمحتاطين والمتوقفين، والممارسين للأقوال والأخبار، والمطلعين على خبايا تلك الآثار، ولم ينقل عن أحدٍ منهم قديماً ولا حديثاً التوقف في أكله، ولا المناقشة في حله، بل يعدّونه من المأكّل الحميدة، والمطاعم اللذيذة، ويهدونه للبلاد البعيدة، فيكشف عملهم عن حصول السيرة العملية على التحليل، التي هي نعم الدليل، والله يقول الحق، وهو يهدي السبيل»<sup>(6)</sup>.

فأنت ترى أنّ الاعتماد في الفتيا - هنا - إنّما كان اتكاءً على كثرة العلماء والفقهاء في هذه البلاد، وهو أمرٌ يبعث على الاطمئنان لما يحللون أو يحرمون، وخصوصاً أنّ أولئك الفقهاء موصوفون بالورع والاحتياط، والممارسة، والاطّلاع على خبايا الآثار.

فلا غرو، إذن، أن تكون هذه الجزيرة مهبط أفئدة العلماء، الذين آثروا ترك أوطانهم، والهجرة إلى هذه البلاد؛ يقيمون فيها: يؤلفون، ويناقشون أقرانهم من العلماء، وما كان ذلك ليكون لولا أن رأى هؤلاء فيها ما يقنعهم بتلك الخطوة، وقد لفتت هذه الميزة، أعني كثرة العلماء المهاجرين إلى البحرين، أنظار الأدباء فخلّدوها في أشعارهم، وما سطرّت أقلامهم، ومنهم الشاعر الشيخ جعفر الخطي (1028هـ / 1618م) إذ يقول<sup>(7)</sup>:

(6) آل طعان، الشيخ أحمد بن صالح، إقامة البرهان في حلّ الإريان، مخطوط تحتفظ مكتبة السداد بنسخة منه، الورقة 129.

(7) الخطي، أبو البحر جعفر: ديوان الشيخ جعفر الخطي، تحقيق أنيسة المنصور، و عبد الجليل العريض، مؤسسة جائزة عبد العزيز البابطين للإبداع الشعري، 2002م، ص 209.

أَوَّلُ سُقَيْتِ صَوْبَ كُلِّ مَجْلَجٍ      مِنْ الْمُزْنِ هَامٍ لَا يَجْفُ لَهُ قَطْرُ  
كَأَنَّكَ مَغْنَطِيسُ كُلِّ مَهْذَبٍ      فَمَا كَامِلٌ إِلَّا وَفِيكَ لَهُ قَبْرُ

ولا غرو كذلك، أن تكون هذه البلاد محطةً، يستقي منها من استهوتهم العربية وآدابها، من أدباء ومثقفين، ما يصقل مواهبهم، ويشحذ أفكارهم، ويطلق لخيالاتهم العنان، وهو أمرٌ لفت انتباه الرحالة الأسباني (كارستن نيبور) الذي زار البحرين في ستينات القرن الثامن عشر، فقال متحدثاً عن توجّه المثقفين الفرس إلى البحرين: « وبما أنَّ المثقفين الفرس يجب أن يفهموا القرآن، يقصدون هذه الجزر [يعني البحرين] ليتعلّموا العربية، لذا تدعى البحرين جامعة الشيعة»<sup>(8)</sup>.

ومن اللافت حقاً إطلاق نيبور مصطلح (الجامعة) على البحرين كلها؛ وهو أمرٌ لا نجد له تفسيراً أقرب من ازدهار البيئة العلمية والمعرفية في البحرين، حتى صار اسمها مقروناً بالعلم والعلماء، الذين غصّت بهم مدنها وقراها، فليس غريباً عن تلك البيئة، ما يُنقل عن اجتماع ثلاث مئة، أو يزيدون من علماء البحرين، في مجلس تعزية، دون أن يكون بينهم تنسيق سابق للحضور، كما ورد في أنوار البدرين<sup>(9)</sup>.

وعلى الرغم ممّا لاقته البحرين من غاراتٍ خارجية، وفتنٍ داخلية استهدفت -أول ما استهدفت - الوجود العلمي فيها، ذلك الاستهداف الذي تمثّل في ملاحقة العلماء والتنكيل بهم، وإحراق كتبهم ونتائجهم العلمي، على الرغم من ذلك كله، لم تخبُ جذوة الإنتاج العلمي، بل امتدّت على مدى قرونٍ متتالية، وإن كانت وتيرته تقلّ تبعاً لتلك الظروف القاسية، غير أنّ الباحث في التاريخ العلمي لهذه البلاد، لا يجد من تتبّع ذلك

(8) نيبور، كارستن: وصف أقاليم شبه الجزيرة العربية، ترجمة مازن صلاح، مؤسسة الانتشار العربي، بيروت، ط 1، 2013م، ص 292.

(9) انظر: أنوار البدرين، ص 48.

التاريخ، ولا من رصد تحولاته وسيورته، وانتقاله من القوة إلى الضعف، أو العكس، بل وجدنا كثيراً ممن أزعوا للحركة العلمية في البلدان الإسلامية يتنكب الطريق، ويتجاوز ذكر هذه المدرسة التي رفدت العالم الإسلامي بمئات المصنّفات في شتى صنوف المعرفة.

ولعلّ في ما قام به (عبد الهادي الفضلي) في كتابه (تاريخ التشريع الإسلامي) خير دليل على ذلك الإهمال المتعمّد، على الرغم من كونه، أعني الفضلي، من أبناء هذه المدرسة، فقد حصر مراكز العلم التي أثرت في تطور الفقه الإمامي في النجف والحلة وحلب والشام وكربلاء، متناسياً مدرسة البحرين، على الرغم من انعدام القياس بين مدرسة حلب، والمدرسة البحرانية: في عدد العلماء، وغزارة الإنتاج العلمي، ومدة حياة كلا المدرستين.

وإنه لمن الغريب حقاً أن ينسب الشيخ يوسف العصفور إلى مدرسة كربلاء، حتّى إنه قَصَرَ تلك المدرسة على شخص الشيخ يوسف، على الرغم من كونه - أعني الشيخ يوسف - واحداً من أساطين المدرسة البحرانية، هاجر لاحقاً إلى كربلاء، وقد تناسى الفضلي ما قاله في مقدمة الكتاب المزبور من أنّ «الثروة العلمية للفقه الإسلامي، وما يدور في فلكه من تفسير، وحديث، ورجال، وأصول، وما إليها لحريّ بأن لا يهمل تاريخه؛ ليفاد منه علمياً، وليكون تقديراً للجهود الخيرة التي ساهمت فيه»<sup>(10)</sup>، وما كان أحراه بأن يفرد للمدرسة البحرانية مكاناً يليق بما قدّمته من إسهامات علمية!

وحتى القامات العلمية الشامخة، التي أسست وروّجت هذه الحركة العلمية، لم تجد من يؤرخ لها من أبناء البحرين إلا في بداية القرن الثاني عشر الهجري، حين التفت زعيم المدرسة البحرانية يومئذ، الشيخ سليمان الماحوزي (1121هـ/ 1709م) إلى هذه الثغرة، فبدأ بسدّها، وصنّف كتابيه المشهورين: (فهرست علماء البحرين)، و(جواهر البحرين)، كما خَصَّ

(10) عبد الهادي الفضلي، تاريخ التشريع الإسلامي، دار النصر، بيروت، ط1، 1992، ص 5.



فيلسوف البحرين الشيخ ميثمًا البحراني بترجمة مستقلة، وسمها بـ(السلافة البهية في الترجمة الميثمية)، أما قبل ذلك، فقد كان أمر تراجم علماء البحرين متروكًا لعلماء الرجال في العراق أو فارس أو غيرهما، وبدهي ألا يحيط الأبعاد برجال البلاد أجمعين، فما يعينهم غير تدوين المشهورين منهم، وهم أولئك الذين كان لهم اتصال بمراكز العلم الخارجية!

### المدارس العلمية في البحرين: نشأتها وتطورها

على الرغم من الأهمية العظيمة التي تبوأتها المدارس العلمية في البحرين، والأدوار الاجتماعية والسياسية الخطيرة التي أدتها على مدى القرون المتتالية؛ إذ كانت سلطتها تفوق السلطة السياسية في البلاد، وكانت للعلماء الذين يشرفون على تلك المدارس كلمة أعلى من كلمة الحاكم السياسي نفسه؛ على الرغم من ذلك كله، لم يتتبع الباحثون تلك المدارس، فلم يقف أحد، في حدود ما اطلع عليه الباحث، على نشأة تلك المدارس، ولا على أطوارها المختلفة، والأدوار التي أدتها، إلى غير ذلك من المباحث التي يجدر بالباحثين الوقوف عليها.

### ما المقصود بمصطلح المدرسة؟

لا بدّ قبل الخوض في الحديث عن المدارس العلمية في البحرين من تجلية المراد من مصطلح (المدرسة) في هذه الدراسة؛ فقد رأينا بعض الدارسين يدّعي انتشار المدارس بالمثلثات في قرى البحرين ومدنها، حين جزم بقوله: «فإنك لن تجد قرية من قراها، بغضّ النظر عن مدنها، إلا وفيها مدرسة دينية على الأقل»<sup>(11)</sup>، وذلك إنما يصحّ إذا حملنا المقصود بالمدرسة على (الكتاتيب)، فهي التي كانت منتشرة في كل مكان، ولم تكن قرية لتخلو من كُتّابٍ أو أكثر، غير أنّ تلك الكتاتيب لم تكن إلا أماكن لتعليم مبادئ القراءة والكتابة، أمّا مصطلح (المدرسة) الذي نعنيه هنا فهو أكبر من

(11) العصفور، علي محمد، بعض فقهاء البحرين في الماضي والحاضر، المطبعة الشرقية،

مملكة البحرين، ط 1، 1989، ص 12-13.

الكتاب؛ إذ يشير إلى المَجْمَع العلمي الذي يلتقي فيه طلبة العلم؛ يتدارسون، ويبحثون، ويؤلفون في شتى صنوف العلم والمعرفة، يقودهم واحد أو أكثر من الفقهاء، وهو ما يمكن أن يكون مرادفًا لمصطلح (الجامعة) المستعمل هذه الأيام، وكانت تلك المدارس محصورة في بعض مدن البحرين وقراها، وهو ما يفسر عملية النزوح الداخلي، حين يضطر الطلبة المتشوقون إلى الاستزادة من المعارف والعلوم إلى ترك قراهم وبلدانهم الأصلية، والنزوح إلى حيث تكون المدرسة العلمية.

### بادئ الأمر

يكتنف البدايات الأولى للمدارس العلمية في البحرين كثير من الغموض؛ إذ لم تشر المدونات التاريخية المعتمدة إلى ذلك، فلم يكن أهل البحرين شاخصين يومذاك إلى تأصيل هذه القضية، وتدوينها، غير أنَّ كتب التراجم تفجؤنا، وهي تتحدث عن شخصية الشيخ ناصر الدين راشد بن إبراهيم بن إسحاق البحراني (605هـ / 1208م) بوصفه واحدًا من الفقهاء اللغويين القدامى في البحرين، ثم لا تلبث أن تلمع أسماء بارزة في الميدان العلمي، من أمثال الشيخ المتكلم أحمد بن سعادة السراوي (قبل 672هـ / 1273م)، والفيلسوف الشيخ ميثم البحراني (699هـ / 1299م)، وغيرهما.

وإنه لمن البدهة أن نفترض أنَّ هؤلاء الأعلام لم يولدوا عالمين، وأنَّ المستوى العلمي المتقدم الذي وصلوا إليه لم يأت من فراغ، وإنما كان نتيجة تراكم الخبرات في هذه البيئة العلمية، وأنَّ تلكم الخبرات إنما كانت تُحْتَضَن في أماكن مخصصة، يمكن تسميتها بالمدارس العلمية، حيث يدور البحث العلمي بين الأساتذة وطلابهم، ويمكننا أن نتصور أنَّ ذلك البحث بدأ متواضعًا، ثم بدأ يقوى إلى أن وصل إلى ذروته على أيدي هؤلاء العلماء.

ثمَّة أسئلة عن المدرسة العلمية البحرانية في بداياتها تلحُّ على الباحث، فأين كانت؟ وما الدور الذي اضطلعت به؟ ولم لم تُشتهر في أوساط المدارس العلمية المرموقة؟

والحقُّ أنَّ كتب التاريخ لا تسعفنا بإجابة عن أيٍّ من هذه الأسئلة، غير أنَّ الذي يبدو لنا أنَّ نشاط تلك المدرسة ظلَّ مغمورًا في بداياته؛ وذلك لأسباب عدّة، لعلَّ من أهمها:

(أ) الوضع الجغرافي للبحرين، فهي جزيرة محاطة بالماء من جهاتها الأربع؛ الأمر الذي يجعل الوصول إليها، والخروج منها صعبا.

(ب) عدم اتصالها بمراكز العلم المعروفة يومذاك، كمدرسة الحلة، وبغداد، والقاهرة، وغيرها.

ولعدم الشهرة والانتشار، كانت تلك المراكز تنظر إلى المدرسة البحرانية نظرة ثانوية، وذلك أمرٌ يمكن تقبّله، وتلمّس العذر للقائلين به؛ فالمدارس المركزية هي التي تفوز غالبًا بأكبر الأساتذة، وأشهرهم صيتًا، وإليهم يشدُّ طلاب العلم رحالهم، وقد أبرزت الرسالة، التي بعث بها (علماء العراق) إلى (الشيخ ميثم) هذا المعنى بجلاء، فقد كان الشيخ - من وجهة نظرهم - «معتكفا في زاوية العزلة والخمول، مشغلا بتحقيق حقائق الفروع والأصول، فكتب إليه فضلاء الحلة والعراق صحيفة، تحتوي على عذله وملامته على هذه الأخلاق، وقالوا: العجب منك أنك - مع شدة مهارتك في جميع العلوم والمعارف، وحذاقتك في تحقيق الحقائق، وإبداع اللطائف - قاطنٌ في ظلال الاعتزال، ومخيم في زاوية الخمول، الموجب لخمود نار الكمال...»<sup>(12)</sup>

فعلماء العراق رأوا النتيجة التي ستؤول إليها حال شيخ البحرين وعالمها يومئذٍ، وهي (خمود نار كماله)، أي اندثار ذكره ونسيانه، مع اعترافهم بشدة مهارته، وحذاقته في العلوم، وما كان ذلك ليكون لو لم يرصَّ بالإقامة في (زاوية الخمول)، وما عنوا بها إلا البحرين، كما يدل على ذلك سياق الرسالة، ولم تكن تلك المدرسة لتُنعت بزواية خمولٍ لو كانت من المدارس المشهورة.

(12) الشيخ يوسف العصفور: لؤلؤة البحرين، ص 256-257.

## اشتهار المدرسة البحرانية

يمكننا القول بأن المدرسة البحرانية مدينةً للشيخ ميثم البحراني، الذي قام بدورٍ خطير، غيّر به وجه المدرسة العلمية البحرانية، فقد استجاب لرسالة علماء العراق، وسافر والتقى العلماء هناك، وباحثهم، فعرفوا فضله ومكانته، وتلمذ عليه كبار علمائهم، كنصير الدين الطوسي، المشهور بالخاجة، والحسن بن يوسف بن المطهر الحلي، المشهور بالعلامة، وغيرهما<sup>(13)</sup>، فوضع - بسيرته تلك - اسم المدرسة البحرانية في واجهة المدارس العلمية المرموقة يومئذ؛ فإن مدرسة يكون هو شيخها، لا غرو تستقطب أنظار العلماء، فهو من اتفقت «كلمة أئمة الأعصار، وأساطين الفضلاء في جميع الأمصار، على تسميته بالعالم الرباني، وشهادتهم له بأنه لم يوجد مثله في تحقيق الحقائق، وتنقيح المباني، والحكيم الفيلسوف، سلطان المحققين، وأستاذ الحكماء والمتكلمين، نصير الملة والدين، محمد الطوسي، شهد له بالتبحر في الحكمة والكلام»<sup>(14)</sup>.

وتأسيساً على السمعة الطيبة التي اكتسبتها المدرسة البحرانية يومئذ، صار العلماء يفتدون إلى البحرين، أو يرسلون علماءها، ويباحثونهم في المسائل العلمية المختلفة، كالشيخ حسين بن الشيخ عبد الصمد الجباعي العاملي الحارثي، والد الشيخ البهائي، الذي هاجر إلى البحرين، وبقي فيها «مشتغلاً بالتدريس والتصنيف، والعبادة، والتأليف في قرية المصلى، من توابع بلادنا بلاد القديم، إلى أن توفي بها لثمان خلون من ربيع الأول سنة 984هـ/ 1576م»<sup>(15)</sup>، وكان قد كتب رسالةً إلى ولده، المعروف بالشيخ البهائي، يحرضه على ترك بلاد العجم، قائلاً: «إذا كنت تريد الدنيا فاذهب إلى الهند، وإذا

(13) انظر: اليوسف، عبد الله أحمد: العلامة الشيخ كمال الدين بن علي البحراني، دار الرسول الأكرم، بيروت، ط1، 2007م، ص 12- 14.

(14) العصفور: لؤلؤة البحرين ص 255.

(15) الشيخ علي البلادي: أنوار البدرين، ص 44.

كنتَ تريد الآخرة فاذهب إلى البحرين، وإن كنتَ لا تريد الدنيا ولا الآخرة فتوطن في بلاد العجم»<sup>(16)</sup>.

ولسنا معنيين - هنا - بالأسباب السياسية، التي أدت إلى هجرة الشيخ العاملي إلى البحرين، وتركه بلاد فارس، على الرغم من قربهِ من الشاه طهماسب الصفوي، وعلى الرغم من تبوُّه منصب شيخ الإسلام فيها<sup>(17)</sup>، وإثماً يعيننا اختياره البحرين، دون سواها؛ إذ آثرها على المراكز العلمية الشيعية المعروفة يومذاك، كالنجف والحلة، ولسنا نرى علّة لذلك سوى معرفته بالعدد الكبير من الفقهاء والمتقّدين في العلوم في هذه البلاد؛ ممّا أسس جَوْاً علمياً متعمّقاً، تمكّن من شدّ انتباه الشيخ العاملي<sup>(18)</sup>.

وكذلك هاجر إلى البحرين «الفقيه العلامة الشيخ مفلح بن حسن الصيمري، وأصله من صيمر، وانتقل إلى البحرين، وسكن قرية سلماباد، وله التصانيف الفائقة المليحة..»<sup>(19)</sup>، وغيرهما.

كما أوّلَى علماء العراق وغيرها التراث العلمي البحراني رعاية واهتماماً، فبدأوا يشرحون ذلك التراث، أو يعلقون عليه، كما فعل الخاجة نصير الدين الطوسي (672هـ / 1273م) حين شرح (رسالة العلم) للمتكلّم البحراني الشيخ أحمد بن سعادة، وأثنى على مؤلفها ثناءً عظيماً<sup>(20)</sup>، كما سنشير إليه عند دراستنا علم الكلام في المدرسة البحرانية.

(16) الأمين: السيد محسن: أعيان الشيعة، تحقيق حسن الأمين، دار المعارف للمطبوعات، بيروت، 1983، ج 6 ص 58.

(17) انظر ذلك في: المهاجر، جعفر: الهجرة العاملية إلى إيران في العصر الصفوي، دار الروضة للطباعة والنشر، بيروت، ط 1، 1989م، ص 145-150.

(18) انظر في استعداد علماء البحرين لاستقبال الشيخ العاملي، وتعاملهم معه، وتعامله معهم: لؤلؤة البحرين للشيخ يوسف، 26 - 27.

(19) أنوار البدرين، ص 68.

(20) النويدري، سالم: أعلام الثقافة الإسلامية في البحرين، مؤسسة المعارف، بيروت، ط 1، 1992، ص 311.

وقد برزت - بعد مرحلة الشيخ ميثم - في كتب التراجم ظاهرة، لم تكن جديدة على المدرسة العلمية البحرانية، لكن وتيرتها شرعت تزداد، أعني ظاهرة ابتعاث طلبة العلم؛ للأخذ عن علماء العراق وغيرها، حيث يلبث أولئك المبتعثون مدة ثم يعودون؛ ليتولوا التدريس في البحرين، وهي ظاهرة أشير إليها في ترجمة واحد من أقدم علماء البحرين المعروفين، أعني الشيخ اللغوي ناصر الدين البحراني (605هـ / 1208م)، فقد قرأ العلوم في العراق، وأقام بها مدة، ثم رجع إلى البحرين<sup>(21)</sup>، واستمرت الظاهرة، فرحل عن البحرين الشيخ أحمد بن المتوَّج (820هـ / 1417م)، وتلمذ على العلامة فخر الدين الحلّي في مدرسة الحلة السيفية، ثم «رجع إلى البحرين، وقد بلغ الغاية في العلوم الشرعية وغيرها»<sup>(22)</sup>. حتى وصفه ابن أبي جمهور الأحسائي، في كتابه (عوالي اللآلي) بـ «شيخ الإمامية في وقته»، وبـ «خاتمة المجتهدين، المنتشرة فتاويه في جميع العالمين»<sup>(23)</sup>.

وبدهي أن تتوثق الصلات حينئذ بين المدرسة العلمية في البحرين، والمدارس التي ابتعث إليها الطلاب، بعد أن برهنوا لأساتذتهم وزملائهم على مستواهم العلمي البارز، فلا يكون مستغرباً البتة إذا تولى علماء البحرين مهام التدريس في تلك المدارس، كما هو المعروف من سيرة السيد ماجد بن السيد هاشم الصادقي (1028هـ / 1618م)، فهو «أول من نشر علم الحديث في دار العلم شيراز المحروسة، وله مع علمائها مجالس عديدة، ومقامات مشهورة»<sup>(24)</sup>، ولا غرابة أن يتولّى علماء البحرين المناصب القيادية في القضاء وغيره، حتى خارج البحرين، وهو المعروف عن الشيخ صالح بن عبد الكريم الكركزكاني البحراني (1098هـ / 1686م) الذي ارتحل

(21) ينظر: أنوار البدرين، ص 56.

(22) المصدر نفسه، ص 65.

(23) الأحسائي، ابن جمهور: عوالي اللآلي العزيرية، تحقيق آغا مجتبی العراقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 2009م، ج 1، ص 6، وانظر: أنوار البدرين، ص 65.

(24) أنوار البدرين، ص 78.

إلى شيراز، حتى «انتهت إليه رئاسة البلاد المذكورة [أي شيراز] وقام بالأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر فيها أحسن قيام، وانقادت إليه حكامها، فضلا عن رعيتها؛ لفضله وتقواه، ونشر العلوم والتدريس فيها، ولا يكاد يوجد كتاب في جميع الفنون في شيراز إلا وعليه تبليغه بالمقابلة عليه»<sup>(25)</sup>.

### القرى والمدن العلمية

انتشرت في البحرين الكثير من المدارس العلمية، فكان الطلاب يشدون رحالهم إليها من كل أرجاء البلاد، وقد اشتهرت بعض القرى بوصفها أماكن علمية؛ لكثرة المدارس فيها، فلا غرو إن لفتت هذه الظاهرة أنظار الباحثين فوثقوها، لكنّ توثيق بعضهم ذاك بحاجة إلى بعض التحرير، فقد شابهُ نوع من الخلط، قد يكون ناشئاً من عدم التتبع، أو الانخداع بألقاب مشاهير العلماء المنسوبين إلى مدنهم وقراهم، ومن أولئك الباحثين (وليد خالص) الذي قدّم ورقة بعنوان كمال الدين ميثم بن علي البحراني، جاء فيها أن الازدهار العلمي الواسع أدّى «إلى اشتها قرى بعينها بالعلم، ونسبة علماء كثيرين إليها، وتميزت بيوتات وأسر به هي الأخرى، فمن القرى العلمية: بلاد القديم، وجدحفص، وسترة، وسماهيح، والماحوز، والمنامة، وهلتا، والغريفة، وغيرها من المدن والقرى»<sup>(26)</sup>. وممن عدّدوا القرى والمدن العلمية الباحث البحراني سالم النويدري، الذي عرض في موسوعته (أعلام الثقافة) لذلك قائلاً: «عُرِفَت البحرين في العصور السابقة بمدارسها الدينية، المنتشرة في قرى البحرين ومدنها، كالماحوز، وأبي أصبع، والشاخورة، والقدم، وبوري، وسترة، والمنامة، والمحرق»<sup>(27)</sup>.

(25) لؤلؤة البحرين، ص 68-69.

(26) خالص، وليد محمود، كمال الدين ميثم بن علي البحراني، ندوة مكانة الخليج العربي في التاريخ الإسلامي، العصر العباسي، 21-23 رجب 1409، كلية الآداب، جامعة الإمارات العربية المتحدة، 1989م، ص 4.

(27) سالم النويدري: أعلام الثقافة الإسلامية في البحرين، ج 1 ص 122.

والحق أن المصادر التاريخية التي بين أيدينا، وكتب التراجم التي ترجمت لعلماء البحرين لا تشير إلى وجود المدارس في بعض القرى والمدن التي ذكرها هذان الباحثان، فلم يُعرف وجود مدرسة في المنامة، ولا في المحرق، ولا في هلتا، ولا في الغريفة، هذا إذا كنّا نتحدّث عن المدرسة بوصفها مجمّعاً علميّاً، يقصده الطلاب؛ ليجلسوا إلى الأستاذ الذي يكون غالباً من الفقهاء، كما حدّده سابقاً، أمّا إذا كنّا نتحدّث عن الكتاتيب فلا تكاد قرية تخلو من أكثر من كتاب، فلا وجه إذن لتخصيص بعض القرى أو المدن.

ولخلو بعض القرى والمدن من المدارس العلمية، واشتغال بعضها الآخر بها، وجدنا العلماء المشهورين يرحلون عن بلدانهم؛ ليوصلوا مشوارهم العلمي، فيدرسون، ويزاولون التدريس في المدارس المشهورة، كما هو المعروف عن الشيخ عبد الله السماهيجي، الذي ترك بلاده (سماهيج)، وتلمذ على يد الشيخ سليمان الماحوزي في قريته (الماحوز)<sup>(28)</sup>، ولما اشتدّ في العلم عوده، صار مدرّساً في مدرسة (بوري)، و(القدم)، و(أبي أصبع)، وقد نصّ على ذلك بصراحة في إجازته المبسوطة للجارودي، حين ذكر أن الجارودي «قد سمع مني - وقت مهاجرته إلى البحرين، حميت في ظل واليها عن الحين، خصوصاً بمدرستي (بوري) و(القدم) صانهما الله عن العدم - جملةً وافرة من كتب الحديث وقت الدرس بقراءة الغير من كتاب الكافي أصولاً وفروعاً، والتهذيب .... وشيئاً من الفقه من كتاب الشرائع، وشرحيه: المدارك والمسالك، والإرشاد، والمختلف في قرية أبي أصبع»<sup>(29)</sup>.

ويبدو أن الشيخ السماهيجي، قد عاد بعد رحلته العلمية تلك إلى (سماهيج) مسقط رأسه، وأسس فيها مدرسة، كما يفهم من إشارة الشيخ

(28) السماهيجي، الشيخ عبد الله، منية الممارسين في أجوبة الشيخ ياسين، مخطوط في مكتبة السيد جواد الوداعي، الورقة 519.

(29) السماهيجي، الشيخ عبد الله: الإجازة الكبيرة، تحقيق مهدي العوازم القطيفي، المطبعة العلمية، قم المقدسة، ط1، 1419هـ / 1998م، ص 50 - 51.



إبراهيم المبارك (1399هـ / 1978م) إليها في كتابه (حاضر البحرين)<sup>(30)</sup>.

والمعروف من سيرة الشيخ حسين العصفور (1216هـ / 1801م) أنه هاجر من (الدراز) مسقط رأسه؛ ليلتحق بمدرسة (الشاخورة) طالباً فيها، قبل أن يصير شيخها، بل شيخ البحرين الأكبر.

وقد ذكر السماهيجي في إجازته مدرسة أخرى، هي مدرسة الشيخ داود الجزائري البحراني، الذي «كتب كتباً كثيرة بيده المباركة، ووقفها مع كتب كثيرة، بخطه وخط غيره، تقرب من أربع مئة كتاب في المدرسة التي بناها ببيته بالجزيرة»<sup>(31)</sup>، كما نص السماهيجي في كتابه المشهور (منية الممارسين) على تلقي أستاذه الشيخ سليمان الماحوزي العلم في مدرسة (الحجر)<sup>(32)</sup>، كما ذكرت كتب التراجم بعض مدارس (جدحفص)، ومنها مدرسة الشيخ داود بن شافيز، فإن «مدرسته هي المسجد المسمى بمدرسة الشيخ داود، الشائع على السنة عوامً عصرنا بمدرسة العربي»<sup>(33)</sup>. ومن مدارس جدحفص (مسجد السدرة) الذي وصفه العلامة الشيخ جعفر بن كمال الدين (1091هـ / 1680م) بأنه «مدرسة العلم، ومجمع أولي الفضل والحلم»<sup>(34)</sup>.

أمّا الشيخ إبراهيم المبارك فقد ذكر من المدارس مدرسة في (فاران)، نسبها للشيخ محمد الفاراني، ومدرسة في (عالي)، ولم ينسبها لأحد، وثالثة في كرزكان، قال إنه رأى آثارها، كما أشار إلى مدرسة في (سَبَسَب) خربت بخراب القرية<sup>(35)</sup>.

(30) انظر: الشيخ إبراهيم المبارك: حاضر البحرين، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط1، 2004م، ص 93.

(31) الإجازة الكبيرة للسماهيجي، ص 233.

(32) ينظر: منية الممارسين، الورقة 475.

(33) أنوار البدرين، ص 74.

(34) المصدر نفسه، ص 97.

(35) انظر: الشيخ إبراهيم المبارك: حاضر البحرين، ص 93 - 94.

وقد خلد الأدباء البحرانيون أسماء بعض القرى والمدن العلمية، التي استمرّ عطاؤها حتى وقت متأخر من القرن الثالث عشر الهجري، ومن أولئك الأدباء الشاعر السيد خليل الجدحفي (1310هـ / 1892م)، إذ قال<sup>(36)</sup>:

يا أبا أصبع نعمت صباحاً	حيث كنت المحلّ للأخبار
وسموت على قرايا أوال	بسماح ورفعة وفخار
وكمال وعزة وجلال	وبهائ وعفة ووقار
وعلوّم وحكمة وصلاح	وانتصار للدين واستنصار
كم تقيّ مهذب أريحيّ	ظاهر الفرع فيك زاي النجار
ما حوت مثلك المفاخر إلا	جدحفص لا نجد أو ذو قار
والديار التي تقاصر عمّا	قد حوته ذو النثر والأشعار
توبليّ لا أبعد الله عني	توبليّا وليت كانت جواري
ما أرى غير ذي الثلاث دياراً	منبع العلم معدن الأبرار
فعليتها الصلاة تترى متى ما	قد تجلّت للناس شمس النهار

ويبدو أنّ بعض تلك المدارس نالت شهرة فاقت غيرها من المدارس، فتحوّلت إلى مدرسة مركزية؛ إما لوقوعها في عاصمة البلاد السياسية، أو لوجود المرجع الديني للبلاد فيها، ولعلّ أشهر تلك المدارس مدرسة (البلاد القديم) التي اتخذت من مسجدها المعروف تاريخياً بـ(المشهد ذي المنارتين)، والذي يعرفه الناس في أيامنا هذه بـ(مسجد الخميس) مقراً لها، بوصفها المدرسة المركزية في البحرين، وفيها تقام مراسم تقليد القضاء وغيره، فلما قُلت السيد جعفر بن السيد عبد الرؤوف الموسوي القضاء، والأمور الحسبية «أُقرغت عليه الخلع من الديوان، وذلك بالمشهد

(36) الجدحفي، خليل بن عبد الرؤوف، ديوان ابن يتيّم، تحقيق زكريا العويناتي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القديس يوسف، بيروت، ص 364.

المعروف بذوي المنارتين، من أوال البحرين، وذلك في ثالث عشر شهر صفر السنة السادسة بعد الألف»<sup>(37)</sup>.

ولأهمية هذه المدرسة، يُنقل من يعيّن في منصب مشيخة الإسلام إليها، وإن لم يكن من أهالي البلاد القديم، وهو ما وجدناه في ترجمة الشيخ سليمان الماحوزي، الذي «سكن البلاد القديم، وبها توفي، وكان الأكثر إذا انتهت الرئاسة لأحد من العلماء من غير أهل البلاد القديم، ينقله أهل البلاد إليها؛ لأنها في ذلك الزمان هي عمدة البحرين، ومسكن الملوك والتجار، والعلماء وذوي الأقدار»<sup>(38)</sup>.

وفي مرحلة لاحقة، حين حاقت بالبلاد القديم الأخطار، وصار تركيز الغزوات عليها، بوصفها عاصمة البحرين السياسية، تخلّت مدرسة (البلاد القديم) عن ريادتها، وحلّت محلّها مدرسة (الشاخورة)، وذلك حين جعل المرجع الديني الأكبر يومذاك، أعني الشيخ حسين العصفور (1216هـ / 1801م) من بيته مقراً لتلك المدرسة<sup>(39)</sup>، وقد اجتمع فيها «جماعة كثيرة، يطول ذكرهم... وقد كانت البحرين في عصره، وقبله عامرةً بالعلماء الأعلام الأنجاء، والمشتغلين والطلاب، مع ما هي فيه في الغالب من الحوادث الكثيرة والخراب»<sup>(40)</sup>.

وقد تخرّج في مدرسة الشيخ حسين هذه عدد كبير من العلماء، أحصى فاضل الزاكي منهم ثلاثين واثنين، شارك جلّهم في الحركة العلمية بما صنّفوا من كتبٍ ورسائل في صنوف العلم والمعرفة<sup>(41)</sup>.

(37) أنوار البدرين ص 95.

(38) المصدر نفسه، ص 132-133.

(39) الشويكي، الشيخ مرزوق: الدرة البهية، تحقيق عمار نصار، مؤسسة آل البيت لإحياء التراث، بيروت، ط1، 2011م، ص 117-118.

(40) أنوار البدرين ص 183.

(41) انظر: الزاكي، فاضل: تلامذة العلامة الشيخ حسين العصفور، المجلس الإسلامي العلماني، البحرين، ط1، 2012م.

وبعد مقتل الشيخ حسين العصفور سنة (1216هـ / 1801م)، واضطرار الفقهاء من أولاده وغيرهم إلى الهجرة من البحرين، نقل تلميذه الشيخ عبد الله الستري (1267هـ / 1850م) المدرسة المركزية إلى قرية (الخارجية) في ستره؛ فقد كان الستري يومئذ عالم البحرين الأبرز، وشيخها الأكبر، فاجتمع إليه من الطلاب عدد كبير<sup>(42)</sup>.

### تمويل المدارس

إنّ انتشار المدارس بالشكل الذي رأيناه، يفرض علينا سؤالاً عن تمويل تلك المدارس، فمن الذي كان يمدّها بما تحتاج إليه من موارد مادية تضمن لها البقاء والاستمرار؟

والحق أننا لا نجد حديثاً صريحاً عن تمويل المدارس في بداياتها الأولى، لكن يبدو أنّ هذه المؤسسة العلمية كانت تمرّ بأوقات تكون فيها المصادر المادية متوافرة، وبأوقات أخرى تكون في أمس الحاجة إلى العون المادي.

ولعلّ أقدم وثيقة تاريخية تتصل بما نحن فيه، تلك الرسالة التي بعث بها الشيخ ميثم البحراني إلى الخاجة نصير الدين الطوسي<sup>(43)</sup>، وقد بيّن الشيخ ميثم فيها حال طلبة العلم في البحرين، طالباً من الطوسي إمدادهم بما يرفع عنهم الحاجة، فيقول: «ولا شك أنّ صلاحه [يعني الخاجة الطوسي] قد اتّصل بأكثر القطر المعمور، عمره الله بدوام دولته، وقيام حجته، والمحاويع من قطرنا الضعيف مضطرون إلى لطيف ترتيبه، متشوّفون إلى إفاضة شريف سيرته، وملاحظة عنايته، ومحاسن سنّته، خاصة المحاويع من طلبة العلم، وسلّاك مناهج الفضل والحلم، فمنهم

(42) انظر: أنوار البدرين، ص 202.

(43) هو محمد بن محمد الطوسي، المشهور بالخاجة نصير الدين، من أشهر علماء القرن السابع الهجري، ولد في طوس سنة 597هـ / 1200م، وتوفي في بغداد سنة 672هـ / 1273م. كتب الطوسي في مختلف العلوم، كالمنطق، وعلم الكلام، والفلسفة، وعلم الفلك، والجبر، وغيرها، ومن أشهر كتبه: تجريد العقائد، والتذكرة في علم الهيئة، والتذكرة النصيرية، وغيرها.

من شغلَه لِجأجُ قَلَمِ الخَراجِ عن النهوضِ إلى حَيَزِ التحقيقِ، ومنهم من فقد مركوبه؛ لعدم الردِّ عن سلوك الطريق، يتحسرون على التَّعَلِّي إلى أفقَ عليين، فيأتي وقتهم إلى أسفل سافلين، يستغيثون من ضيق الأقفاص، فينادون ولات حين مناص.

هذه حالتهم المفصح عنها مقالتهم، والله المستعان، وعليه التكلان»<sup>(44)</sup>.

لقد رسم الشيخ ميثم صورة جليّة لطلاب العلم في البحرين، فهم في فقرٍ يجبرهم على ترك التحصيل العلمي، على الرغم من استعدادهم النفسي والذهني للعلم وتحصيله، ويبدو من هذه الرسالة أنّ الضرائب المفروضة عليهم، وعلى الناس جميعاً باهظة، فلا يتحملونها إذا هم انصرفوا للعلم وحده، كما يبدو أنّ الطلاب كانوا يسكنون في أماكن غير لائقة، عبّرت عنها الرسالة بالأقفاص الضيقة.

ومن أجل ذلك تقدّم الشيخ ميثم بالتماسه إلى الطوسي، «فإن أمكن الأخذ بأيديهم بجميل عنايته، والاهتمام من أمورهم بجزيل إفاضته، فتلك منحة من الله تعالى تغشاهم، ونفحة لديه تتلقاهم، وبها يكون الذكر الجميل، والشكر الجزيل، من الخلائق أجمعين في الدنيا، والنعيم المقيم والرضوان من ربّ العالمين في الآخرة، فإنه نعم المسعى لراحة العباد، والعقبى يوم التناد»<sup>(45)</sup>.

ويستطرد الشيخ ميثم في رسالته، فيرسم ما ينبغي أن يكون عليه عطاء طلاب العلم، فيقول: «أمّا من عليه الأزواد من طلبة العلم فيضاف ما عليه من ذلك المقدار، وأما المعدمون فيوظّف لهم من الأزواد السلطانية شيء من الثمار على حسب كفايتهم بالقناعة، فلعلهم بلطف ترتيبه

(44) المكباس، محمد: مراسلات علماء البحرين، المطبعة العلمية، قم المقدسة، ط1، 1423هـ

/ 2002م ص 49-50.

(45) المصدر نفسه، ص 50.

يصلون إلى بعض الراحة، ويحصلون على طرفٍ من الاستراحة، وكلُّ ميسرٍ لما خلق له»<sup>(46)</sup>.

ولعلَّ في تحديد الشيخ ميثم لما ينبغي أن يكون عليه العطاء، إبرازاً لخصوصية طلاب العلم المعوزين في البحرين، وإشارةً منه إلى الشيخ الطوسي كي لا يعاملهم معاملة غيرهم من طلاب العلم؛ ذلك بأن الطوسي قد فرض لدارسي الفلسفة وعلم الكلام ثلاثة دراهم يوميًا، ولدارسي الفقه درهمين، في حين جعل عطاء المهتمين بدراسة الحديث درهمًا واحدًا.

لقد رسمت هذه الوثيقة التاريخية المهمة صورة الفقر الذي كانت تمرُّ به المدرسة العلمية في البحرين، حتى احتاج شيخها إلى طلب العون المادي من الخارج، غير أن تلك المدرسة قد مرَّت لاحقًا بأوقاتٍ ازدهرت فيها ماديًا، وذلك حين حظيت بعناية من الحاكم السياسي للبلاد نفسه، وقد أشارت كتب التراجم إلى طرفٍ من ذلك، ففي حكاية طويلة أوردتها البلادي في أنوار البدرين، دارت بين شيخ الإسلام في البحرين يومئذٍ الشيخ محمد بن ماجد بن مسعود الماحوزي البحراني (1105هـ / 1693م)، وحاكم البحرين محمد بن ماجد آل ماجد البلادي؛ أغلظ الفقيه القول للحاكم، وتفل في وجهه، ثم «فكر في نفسه، ورأى أنه قد أخطأ معه، وهو حاكم البلد، ورئيسها على الإطلاق، ولا سيما أنه اعتذر إليه بعذر، وكان ذلك الحاكم هو الذي يجري الإنفاق على الشيخ وتلامذته من ماله، فخاف الشيخ أن يعقبه ذلك الحاكم بسوء ومكروه؛ لسوء صنيعه معه، فلمَّا مضى شطر من الليل، وإذا بباب الشيخ يُطرق، فخاف من ذلك، وارتقب ما ظنَّه مما هنالك، وأرسل من يكشف الخبر، وإذا هو رسول ذلك الحاكم، ومعه خلعة وكسوة له ولأهل بيته، وتلامذته دنانير، ودراهم زيادة عن وظائفهم المقررة المعتادة»<sup>(47)</sup>.

(46) المكباس، محمد: مراسلات علماء البحرين، المطبعة العلمية، قم المقدسة، ط1، 1423هـ / 2002م ص 50.

(47) أنوار البدرين، ص 120.

يتجلى من هذه الحكاية أنّ الحاكم هو من يؤل المدرسة الدينية، ويجري على الشيخ وتلامذته النفقة من ماله الخاص، لا من مال الدولة، فإنّ لهم وظائف، أي عطاءات محددة معتادة، كما نجد وزير البحرين سنة 1001هـ / 1592م ركن الدين محمود بن نور الدين «قد أوقف وقفيات كبيرة، سُجّلت جميعها على قوالب من الحجر الموجود في المسجد، ومن هذه الوقفيات الجوبار»<sup>(48)</sup> الواقع غربي عين قصاري الصغيرة، أي الدوبية، وبعض البساتين؛ للصرف على عمارته، والإنفاق على طلبة العلم»<sup>(49)</sup>.

وليست البحرين في ذلك بدءاً بين العواصم العلمية الإسلامية، فقد كانت الأوقاف هي الوسيلة التي تضمن استمرار المدارس في عطائها، وهو أمرٌ شائعٌ، فما يبنى مسجد، أو مدرسة، أو رباط، حتى يكون له أوقاف، يوقفها الموسرون؛ لضمان بقاء تلك المؤسسات.

والبادي للعيان أنّ تمويل المدارس إنّما يكون من أولي النفوذ الاقتصادي، ومن أموالهم الخاصة؛ اعترافاً منهم، فيما يبدو، بخطورة الدور الذي تقوم به تلك المدارس في المجتمع يومذاك، إذ كان العلماء يتميّزون بمكانة اجتماعية مرموقة، وكان المجتمع ينقاد إلى توجيهاتهم؛ ومن أجل ذلك لم يكن يقَدِّم من العلماء إلا من امتلك شرائط التقديم؛ «لأنّ البحرين في الزمن القديم ليس كحالها الآن السقيم، بلدة العلوم، فإنه في ذلك الزمان لا يقَدِّمون، مع كثرة العلماء، والسلطان على مذهبهم، إلا من اجتمعت فيه شرائط الإفتاء، ولا سيما باتفاق العلماء»<sup>(50)</sup>.

(48) الجوبار عبارة عن شريط ضيقٍ من الأرض، يقع على مجرى مياه الري، أو بين قطعتين كبيرتين. انظر: حسين، حسين محمد: مسجد الخميس، إصدارات صحيفة الوسط، البحرين، ط1، 2010م، ص 65.

(49) علي هلال وآخرون، المشهد ذو المنارتين، إصدار مجلس الأوقاف الجعفرية، مملكة البحرين، الطبعة التجريبية، 2008، ص 37.

(50) أنوار البدرين ص 123.

ولا تشير المصادر التاريخية التي بين أيدينا إلى مصادر التمويل بعد ذلك، وكذلك لا نجد إشارة في الكتب الفقهية إلى تخصيص مورد ماليٍّ للمدارس العلمية<sup>(51)</sup>، كالمعمول به في أيام الناس هذه؛ إذ يفتي فقهاء الشيعة بتخصيص جزء من (الخمس)؛ لصفه على طلبة المدارس العلمية ومعلميهم<sup>(52)</sup>. فهل كان التمويل معتمداً على قدرة الفقيه المادية؟

قد يبدو هذا الاحتمال منطقياً في بعض حالاته؛ فإذا علمنا المكانة الاقتصادية التي كانت عليها بعض الأسر العلمية، كأسرة (العصفور) على سبيل المثال، كونها إحدى الأسر المشهورة بالمتاجرة في اللؤلؤ، عصب الحياة الاقتصادية يومئذ<sup>(53)</sup>، فإنه سيسهل علينا تصوّر القدرة المادية للشيخ حسين العصفور، تلك القدرة التي تمكّنه من إدارة المدرسة، وتمويلها، دون الحاجة إلى غيره.

ولما آلت الزعامة الدينية إلى الشيخ عبد الله السّري (1267هـ/ 1592م) حاول أن يجعل المدرسة الدينية مكتفيةً بنفسها، ومستقلة عن غيرها مالياً، فجعل تمويل مدرسته ذاتياً؛ ذلك بأنه فرض على طلابه العمل بأيديهم؛ لتحصيل معاشاتهم، فإنه «كان يجلس في مجلس التدريس، وقبل اشتغاله بالدرس كان هو والحاضرون من العلماء المشتغلين، يشتغلون في قتل الحبال وتمييلها؛ لأجل صنعة الفرش المسماة بـ(المِداد)، وكانت معاشهم منها، وله ولأولاده من بعده دكاكين لصنعتها، فإذا أكمل الطلبة والعلماء الذين يدرسون عنده، أخذ ممّا صنعوه من الميال، والحبال، واشتغل بالدرس»<sup>(54)</sup>.

(51) ينظر على سبيل المثال: باب (مصرف الخمس) من كتاب سداد العباد للشيخ حسين العصفور، ص 350.

(52) انظر على سبيل المثال: زين الدين، محمد أمين: كلمة التقوى، نشره السيد جواد الوداعي، ط 1993م، ج 2، ص 291.

(53) انظر: السلطان، محمد حميد: الأوضاع السياسية في البحرين والخليج العربي إبان عصر الشيخ حسين العصفور، ورقة مقدمة لمؤتمر العلامة الشيخ حسين العصفور، مارس 2010م، البحرين، ص 1.

(54) أنوار البدرين ص 202.



ويندرج تحت عنوان التمويل الذي نتحدث عنه، تزويد تلك المدارس بما تحتاج إليه من كتب ومصادر؛ كي تكون تحت أيدي الطلاب ومعلميهم، يفيدون منها؛ وهو أمر تنبّه إليه بعض علماء البحرين، فأخذوا على عاتقهم مهمة تزويد المدارس بما تحتاج إليه من كتب، ومن أولئك الشيخ داود الجزيري، الذي «كتب كتباً كثيرة بيده المباركة، ووقفها مع كتب كثيرة، بخطه وخط غيره، تقرب من أربع مئة كتاب في المدرسة التي بناها ببيته بالجزيرة»<sup>(55)</sup>. كما مرّ، وإذا علمنا أنّ الشيخ داود هذا من علماء البحرين في القرن الحادي عشر الهجري، فلنا أن نتصوّر ذلك الجهد الجبار الذي بذله في تزويد مدرسته بهذا العدد الهائل من المخطوطات.

ويبدو أنّ همّ نشر العلم والثقافة كان يسيطر على عدد كبير من علماء البحرين؛ فتراهم يؤسسون ما نسميه اليوم بالملكبات العامة في قراهم ومدنهم التي يسكنونها، فقد وصف الشيخ سليمان الماحوزي الشيخ علي العسكري، أحد علماء البحرين في القرن العاشر الهجري، بأنه «أوحد عصره غير مدافع، وله كتب منها كتاب (شرح الألفية) مفيد، كثير المباحث، وهو عندي، وله حواشٍ مفيدة، ورأيت خطه في كتبه، وفي الكتب الموقوفة على أهل الماحوز من كتبه كثير، مثل كتاب (المنهاج) وكتاب (أحكام القرآن) للقطب الراوندي»<sup>(56)</sup>.

فأنت ترى أن الوقف - هنا - كان على أهل (الماحوز) قاطبة، وهي إحدى قرى البحرين المشهورة، وأنّ الوقف لم يكن إلا كتب العلماء، ولنا أن نتخيّل تأثير تلك المكتبة العامة التي يفيد منها أهل القرية قاطبة في الحياة العلمية، والثقافية في تلك القرية.

(55) الإجازة الكبيرة للسماهيجي، ص 233.

(56) أنوار البدرين ص 72.

## نظام التعليم في المدرسة البحرانية

لا يختلف النظام الأساسي في المدرسة العلمية البحرانية، ولا مناهج التدريس فيها عن مثيلاتها من المراكز العلمية المشهورة في النجف، أو القاهرة، أو غيرهما؛ لأنَّ الهدف من الدراسة في تلك المراكز واحدٌ، فإنها جميعاً تسعى إلى تخريج الفقهاء القادرين على استنباط الأحكام الشرعية؛ وقد وجد رواد تلك المدارس أنَّ هدفهم لا يتحقق إلا «بمعرفة المقدمات الست، وهي الكلام، والأصول، والنحو، والتصريف، ولغة العرب، وشرائط الأدلة - أي المنطق - والأصول الأربعة وهي الكتاب، والسنة، والإجماع، ودليل العقل»<sup>(57)</sup>.

ومن أجل ذلك عُنِيَتْ تلك المدارس بما يصقل هذه الملكة في نفوس الطلاب، إذ يبدأون «بدراسة مجموعة من العلوم الأولية العامة، التي تساهم في تأسيس قاعدة علمية متينة في ذهن الطالب، تتيح له الاطلاع على مختلف العلوم الإنسانية بشكل مجمل، وتمكنه من فهم واستيعاب مناهج المراحل اللاحقة، وتسمّى هذه المرحلة بمرحلة (المقدمات)، وهي تضم النحو، والصرف، والبلاغة، والمنطق، ودروساً مبسّطة في الأحكام الشرعية الفقهية»<sup>(58)</sup>.

وتتبوّأ الدراسات اللغوية في المدارس الدينية مكاناً مرموقاً؛ فلا غنى للفقهاء، أو المفسّرين، أو الأصوليين عن فهم تراكيب اللغة وإمكاناتها النحوية والبلاغية، وقد عبّر الطبرسي في كتابه (مجمع البيان) - وهو من أكبر مصادر المدرسة الإمامية، بله البحرانية - عن ذلك بجلاء حين رأى أنَّ «الإعراب أجل علوم القرآن؛ فإنّ إليه يفتقر كلّ بيان، وهو الذي يفتح من الألفاظ الأغلاق،

(57) العاملي، زين الدين، الروضة البهية في شرح اللمعة الدمشقية، قم 1396هـ / 1976م، ج 3 ص 62.

(58) الباقر، جعفر، ثوابت ومتغيرات الحوزة العلمية، دار الصفوة، بيروت، ط 1، 1414هـ / 1994م، ص 48.

ويستخرج من فحواها الأعراف، إذ الأغراض كامنة فيها، فيكون هو المثير لها، والباحث عنها، والمشير إليها، وهو معيار الكلام، الذي لا يبين نقصانه ورجحانه حتى يعرض عليه... فكل من عرف العربية والإعراب عرف فحواها، ويعلم مراد الله قطعاً»<sup>(59)</sup>.

وهذا ما يفسر الاهتمام بدراسة النحو في تلك المدارس؛ إذ «وُضِعَ منهجه على ثلاث مراتب: ابتدائي، ويتمثل بكتاب (الأجرومية)... ومتوسط، ويتمثل بكتاب (قطر الندي وبل الصدى) لابن هشام... ونهائي، ويتمثل بكتاب (ألفية ابن مالك)... وحيث قد شَرَحَت تلك الأربعة من أكثر من شارح، فإنَّ بعض الحوزيين أساتذة أو طلاباً قد يختارون شرح ابن الناظم، فيما يختار آخرون شرح ابن عقيل. وللتوسع في دراسة المصطلحات النحوية يدرس بعض الطلاب كتاب (مغني اللبيب) لابن هشام»<sup>(60)</sup>.

والحقُّ أنَّ المتتبع لأحوال العلماء في المدارس العلمية سواء في العراق أو البحرين سيجد أنها لم تكن تلتزم بقائمة الكتب التي أوردها البهادلي في الاقتباس السابق، وإن كانت من ضمن الكتب المرشحة للدراسة؛ ذلك بأننا نجد أساتذة المدارس وشيوخها يضعون كتباً ومقدمات من تصنيفهم، ويوجهون المبتدئين إلى دراستها، وهو ما فعله - على سبيل المثال - الشيخ سليمان الماحوزي؛ إذ كتب رسالة، اختصر فيها العلوم التي يحتاج إليها الطالب، فقال في مقدمتها: «هذه نقاية من عدة علوم، يحتاج الطالب إليها، ويتوقف كل علم ديني عليها، والله أسأل أن ينفع بها، ويوصل أسباب الخير بسببها»<sup>(61)</sup>.

(59) الطبرسي، أبو علي الفضل بن الحسن: مجمع البيان في تفسير القرآن، تعليق السيد هاشم الرسولي المحلاتي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1379هـ / 1959م، ج 1 ص 13.

(60) البهادلي، علي أحمد، الحوزة العلمية في النجف الأشرف، دار الزهراء، بيروت، ط 1، 1421هـ / 1993م، ص 276-277.

(61) الماحوزي، الشيخ سليمان: أزهار الرياض، مخطوط يحتفظ الباحث بنسخة منه، المجلد الثالث، الورقة 242.

وفي هذه (النقاية) أو قل المذكرة عرض الماحوزي، بعبارة موجزة مركزة إلى علم أصول الدين، وعلم التفسير، وعلم الحديث، وعلم الفقه وأصوله، وعلم الفرائض، وعلم النحو، وعلم الصرف، وعلم المعاني، والتصوف. وكان يبدأ بتعريف العلم، ثم يذكر أهم مسائله الأصول، وما يتفرع عليها من مسائل.

وإذا لم يكن للدارس بدءاً من دراسة اللغة وعلومها؛ بوصفها الآلة التي يُفهم بها كلام الله ورسوله، فلا بدّ له - كذلك - من دراسة المنطق؛ فإنه عاصم العقل عن الوقوع في الخطأ، ولا بدّ له من دراسة مقدمات الأصول، والفقه، والتفسير، في المراحل الدراسية الأولى.

أما ما يتعلّق بالحديث وعلومه، فقد مرّت المدرسة البحرانية بمرحلتين؛ إذ لم يكن علم الحديث رائجاً في المرحلة الأولى، فلا يكاد الباحث يعثر على انشغال به في هذه المدرسة قبل رجوع الشيخ علي بن سليمان القديمي البحراني (1064هـ / 1653م)، الذي «انتهت إليه رئاسة الإمامية في البحرين وما والاها»<sup>(62)</sup>، وهو الذي تبتدئ المرحلة الثانية به؛ ذلك أنه تخصّص في تدريس الحديث وعلومه، فكان «هو الذي نشر علوم الحديث في هذه الديار»<sup>(63)</sup>، وقد «اجتمع علماء البحرين؛ لاستماع الحديث منه، ومعارضة كتب الحديث بنسخته... ويكُنّى بأُمّ الحديث؛ لأنه هو الذي رُوّجه، وشَهَرَهُ في بلادنا البحرين»<sup>(64)</sup>.

ويبدو أنّ هذا التوقيت في نشر علم الحديث، كان استجابةً غير مباشرة للتوجّه السياسي الذي اتخذته السلطة الصفوية منذ مطلع القرن الحادي عشر الهجري، حين رأت تنامي سلطة الفقيه الأصولي في المجال السياسي،

(62) أنوار البدرين، ص 106.

(63) فهرس علماء البحرين للماحوزي، ص 119-120.

(64) أنوار البدرين، ص 106-107.

فأرادت الحدّ من سلطته، فشجّعت - لذلك - التوجّه لعلم الحديث، كما شجّعت إحياء التراث الصوفي في المرحلة الأولى، قبل أن تبدأ في ملاحقته والحدّ منه لاحقاً.<sup>(65)</sup>

وقد يظنُّ ظانٌّ أنّ المدرسة الشيعية لم تعرف الحديث ولا علمه إلا في عهد الصفويين، وهو ظنٌّ لا تؤيِّده الشواهد التاريخية؛ إذ عُرفَ من علماء الشيعة من كرّس جهده العلميّ للحديث ابتداءً من القرن الثاني الهجري، كعبد الله بن جبلة بن أبجر الكنائي (219هـ / 834م)، بل إنهم كتبوا للمجاميع الحديثية قبل ظهور الصفويين بقرون ستة تقريباً؛ إذ ألّف الكليني (329هـ / 940م) كتاب الكافي، وألّف الشيخ الصدوق (381هـ / 991م) كتاب من لا يحضره الفقيه، كما ألّف الشيخ الطوسي (460هـ / 1067م) كتابي التهذيب والاستبصار، وهذه الكتب الأربعة هي كتب الحديث المعتمدة عند الشيعة الإمامية حتى يوم الناس هذا.

ويستبين ممّا وصل إلينا من مصنّفات علماء البحرين أنّ الدراسة في المراحل المتقدمة لم تكن تعتمد على كتاب معيّن، وإنّما تخضع لاختيار الأستاذ وتوجهه؛ إذ يختار الأستاذ غالباً كتاباً، فيشرحه، أو يعلّق عليه، أو ينقض ما فيه أو بعضه، الأمر الذي يبقي روح البحث والتجديد قائمة في حلقات الدروس المتقدمة.

### الحركة العلمية في المدرسة البحرانية

لم تكن المدارس العلمية في البحرين أمكنةً لتلقين العلم تلقيناً آلياً، بل كانت أمكنة تعجّ بالنشاط العلمي والأدبي، إذ «كانت تعيش حراكاً علمياً متميّزاً، فقد احتوت على قدر كبيرٍ من العلماء، الذين ينتمون لمسالك

(65) انظر: فؤاد إبراهيم: الفقيه والدولة، ص 275-286. وانظر: كوثراني، وجيه: الفقيه والسلطان، دار الطليعة، بيروت، ط2، 2001م، ص 110.

فقهية مختلفة»<sup>(66)</sup>. ومن يتتبع كتب تراجم علماء البحرين يجد أنّ تلك المدارس زاخرة بحركة علمية نشطة، تتجلى في وجوه:

أولها: حركة تأليف الكتب العلمية، والرسائل الفقهية، والأصولية، واللغوية، وغيرها؛ ففي تلك المدارس يبدأ الأستاذ بتشجيع طلابه على الكتابة والتصنيف، وفيها تُصقل المواهب الجديدة، وتلقى التشجيع كلّ من أساتذتها، يقول الشيخ عبد الله السماهيجي، واصفًا أستاذه الشيخ سليمان الماحوزي بأنه «كان في غاية الإنصاف، وهو الذي جرّأني على التصنيف والتأليف؛ لأنّي ما عرضت عليه شيئًا ممّا كتبت في أول الأمر إلا استحسّنه، وأعجب به، وباهى به تلامذته، وقال: من منكم يصنّف هذا التصنيف، ويؤلّف هذا التأليف»<sup>(67)</sup>؟

والظاهر أن الأساتذة البحرينيين لم يكتفوا بالتشجيع والحثّ على الكتابة والتأليف، بل تخطوا تلك المرحلة إلى ما يمكن تسميته بالإغراء القسري على التأليف، وذلك حين يأمر الأساتذة تلامذتهم بشرح متنيّ من المتون، سواء كان من تأليف الأساتذة أنفسهم، أو لم يكن، وقد وجدنا ذلك جليًا في المقدمة التي قدم بها الشيخ أحمد العصفور لكتابه الذي شرح فيه رسالة أستاذه الشيخ سليمان الماحوزي، المسماة بـ (الحمدية)، وهي «رسالة ألفها في تحقيق (الحمد)، لم تكتحل عين الدهر لها بنظير، ولا احتوى على مثل أزهار ألفاظها، ودرر معانيها روض نضير.... وكان قد أمرني، دام ظلّه، وعمّ فضله وطوله، أن أشرحها شرحًا، يكشف عن مكانها الخفية، ويوقف على مطالبها العلية»<sup>(68)</sup>.

(66) فاضل الزاكي: تلامذة العلامة الشيخ حسين العصفور، ص 8.

(67) منية الممارسين، الورقة 475.

(68) العصفور، الشيخ أحمد: شرح رسالة الحمد، مخطوط يحتفظ الباحث بنسخة منه، الورقة 1 - 2.

ولم يقتصر الأمر على تشجيع الطلاب، بل نرى الأساتذة يتلقفون ما يكتب طلابهم، ويعلقون عليه، مؤيدين أو معارضين، وتلك لعمري حركة علمية دائبة من شأنها أن تعلو بمستوى المؤسسة التي تأخذ بها، وقد حدّث السماهيجي عن أستاذه الماحوزي أيضًا؛ ذلك أنّ السماهيجي كتب «رسالة في إثبات ضمان ما أكلت البهائم ليلا لا نهارًا، والرد فيها على أهل الاجتهاد، خصوصًا الشهيدين قدس سرهما، وهي أول ما جرى به قلمي في التصنيف، ونطق به بنائي في التأليف، وقد عرضتها على شياخي، فُدّس سرّه، ونُور ضريحه، فقال: أنا أنقضها. فقلت: يا حبّذا، لكن بالرواية لا بالاستنباط والاجتهاد. فبقيت عنده أكثر من شهر، وأنا ألحّ على النسخة: إمّا نقضها، أو ردّها، فكتب عليها بعض الحواشي، وليس فيها ما يشفي العليل، ولا يبرد الغليل. فقلت: يا شيخ، هذا ليس نقضًا للرسالة، ولا وفقًا للشرط الذي شرطته عليك. فقال: إن شاء الله نقضها فيما بعد، وننقض الفوائد المدنية، فإنها هي التي دعتك إلى هذه العصبية. فقلت: يا شيخ، إني لم أرها<sup>(69)</sup> إلى الآن، ولم أسمع إلا بذكرها. وكان إذا حضرت مجلسه الشريف، يقول لتلامذته: جاءكم محمد أمين، يعني به صاحب الفوائد، وهو يبتسم في وجهي مخالفةً، ويداعبني مظارفة»<sup>(70)</sup>.

لقد بيّنت هذه المحاورّة بين التلميذ وأستاذه عددا من ملامح المدرسة العلمية البحرانية، فالحوار العلمي هو المسيطر بين الطلاب وأساتذتهم، ذلك الحوار الذي يسير وفق منهج علمي يتفق عليه الطرفان (بالرواية لا بالاستنباط)، فيطلب كل طرف دليل الطرف الآخر، ولا يملّ من المطالبة به، والإلحاح عليه، فإن لم يرتض ما جاء به الأستاذ، فإنّ الجو العلمي المفتوح يسمح له بإبداء رأيه صراحة، دون أن يؤثر ذلك في علاقة الأستاذ

(69) يعني الفوائد المدنية، وهو كتاب لمحمد أمين الاسترابادي، أكثر فيه من انتقاد الأصوليين.

(70) منية الممارسين، الورقة 514-515.

بتلميذه! ومن هنا ندرك العلة في كثرة ما أَلَف علماء البحرين في نقض آراء أساتذتهم، ومن سبقهم من العلماء.

أما الوجه الثاني، المبيِّن لنشاط المدرسة البحرانية العلمي، فيتجلَّى في شيوع المناظرات العلمية بين العلماء في تلك المدارس، وذلك أمرٌ يجعل من المدارس بؤرة نشاط علمي محموم؛ لما في المناظرات من شحذ أصول الجدل، والأخذ والرد.

وتوقفنا كتب التراجم على نوعين من المناظرات، التي كانت تدور في تلك المدارس: أما الأول فالمناظرات الشفوية المباشرة، التي تستدعي وجود الطرفين المتناظرين في مكانٍ واحد، فيعرض هذا دليله وحجته، فيردها الآخر وينقضها، وهكذا، ومن العلماء المشهورين في هذا الفن الشيخ داود بن شافيز (1017هـ/ 1017م)، فقد «كان جدلياً حاذقاً في علم المناظرة وآداب البحث، ما ناظر أحداً إلا وأفحمه»<sup>(71)</sup>، وقد نقل الشيخ يوسف في لؤلؤة البحرين إحدى تلك المناظرات التي دارت بين الشيخ داود، والشيخ حسين بن عبد الصمد الحارثي الهمداني (984هـ/ 1576م)، الذي لم يجد بعد المناظرة إلا أن يقول<sup>(72)</sup>:

أناسٌ في أوائلٍ قد تصدّوا      لمحو العلم واشتغلوا بلممٍ لم  
فإن باحثهم لم تلق منهم      سوى حرفين: لم لم لا نسلّم

كما نقل البلادي أن للشيخ داود بن شافيز مع «السيد العلامة النحرير، ذي الكرامات السيد حسين بن السيد حسن الغريفي، رحمه الله، مجالس ومناظرات، وسمعت شيعي الفقيه العلامة الشيخ سليمان يقول: كان السيد أفضل، وأشدّ إحاطة بالعلوم، وأدقّ نظراً، وكان الشيخ داود، رحمه الله، أشدّ بديهة، وأدقّ في صناعة علم الجدل، فكان في الظاهر يكون الشيخ غالباً، وفي الحقيقة الحقُّ مع السيد، وكان الشيخ داود، رحمه الله، يأتي ليلاً إلى بيت

(71) أنوار البدرين ص 73.

(72) لؤلؤة البحرين ص 27.



السيد العلامة الغريفي، ويعتذر منه، ويذكر أن الحق معه»<sup>(73)</sup>.

أما النوع الثاني من المناظرات، التي كانت تدور في المدرسة العلمية البحرانية فهو المناظرات غير المباشرة؛ إذ كانت المناظرات تتم عبر وسطاء، يكونون، في الغالب، طلاباً عند الأساتذة، فيرسل الأستاذ أحد طلبته بسؤال إلى الأستاذ في المدرسة الأخرى، فيجيبُ بجوابٍ يستدعي سؤالاً، وهكذا، فقد ذكر الشيخ سليمان الماحوزي أن العلامة الفقيه الشيخ سليمان بن علي بن سليمان (1101هـ / 1689م) أرسل «بعض الطلبة إلى الشيخ المحقق الأوحّد الشيخ محمد بن ماجد (1105هـ / 1105م)، وذكر له أن الاستدلال على وجوب صلاة الجمعة، في زمن الغيبة، بقوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَىٰ ذِكْرِ اللَّهِ﴾<sup>الجمعة: ٩</sup> غير تام؛ لأنّ الخطاب يختصّ بالموجودين حال نزول الآية، كما تقرر في الأصول.

فقال الشيخ محمد للرسول: قل للشيخ: قال الله تعالى: ﴿لَا نَذِرُكُمْ بِهِءٍ وَمَنْ بَلَغَ﴾<sup>الأنعام: ١٥٩</sup>، وهو يدل على أن الإنذار بالقرآن لكل من بلغه، فيعمّ من ليس موجوداً حال الخطاب.

فأخبر الشيخ، فقال: قل له: (مَنْ بَلَغَ) فاعلٌ أم مفعولٌ؟

وحاصله أن الاستدلال على تقدير التمام موقوف على جعل (مَنْ بَلَغَ) معطوفاً على المفعول، وهو غير متعين، بل يجوز كونه معطوفاً على الفاعل، وهو المروي.

والحق في الجواب عما أورده الشيخ، رحمه الله، أن يقال: إنه لا كلام في أننا مكلفون بكل ما كلفوا به؛ بل هذا من جملة ضروريات الدين، وإن لم يتناولهم الخطاب أصالة. وقد بسطنا الكلام في ذلك في رسالة الجمعة»<sup>(74)</sup>.

(73) أنوار البدرين ص 73.

(74) الماحوزي: أزهار الرياض، المجلد الثاني، الورقة 51.

ولسنا نريد - بما تقدّم - القول بأنّ الحراك الذي عرفته المدرسة العلمية البحرانية، هو ذلك الحراك الإيجابي المثمر حسب، بل إنّ تلك المدرسة - كغيرها من المدارس - شهدت نوعاً من الحراك يمكن أن نطلق عليه (الحراك السلبي)، وذلك حين يخرج النقاش عن السمات العلميّة ليقع في التطرّف والعصبية، فينقلب النقاش بين العلماء إلى سبابٍ، يفضي إلى القول بتفسيق فريق، وإخراج فريق آخر عن الملّة والدين.

وقد وصف الشيخ علي بن محمد المقايي البحراني (1183هـ / 1769م) في رسالته الموسومة بـ(رسالة في الجهر والإخفات) شيخه الشيخ عبد علي بن أحمد البحراني، وطريقته في البحث، بقوله: «إنه كان لا يلتفت إلى قول الأصحاب وإجماعاتهم، كما هو دأب الأخباريين من أصحابنا، وكان رحمه الله تعالى يشنّ على الفقهاء كثيراً، حيث إنّ بعضهم يتبع بعضاً في الحكم والفتوى، من غير نظر وروية، مع خطأ المتبوع ظاهراً»<sup>(75)</sup> ثمّ ينقل رأياً علمياً للأستاذ، ومحاورةً بين الأستاذ وأخيه الشيخ علي، الذي «سأله عن مسألة، فقال الشيخ: ليس فيها نصّ، ولا أقول بما قاله الأصحاب.

فقال له أخوه: أراك تعمل بما لانصّ فيه!

فقال: كلا.

فقال: بلى، إنك تُخافُتُ في الأخيرتين، ولا نصّ يساعد على ذلك.

فقال: بلى، النصّ به موجود.

وأنكره الشيخ علي، ففتّش كتاب الوافي؛ لاشتماله على الكتب الأربعة، ولم يكن يومئذٍ وسائل<sup>(76)</sup> عندهم، فعثرا على هذا الخبر، وانفضّ المجلس،

(75) المقايي، الشيخ علي بن محمد: رسالة في الجهر والإخفات، مخطوط يحتفظ الباحث بنسخة منه، الورقة 11.

(76) يعني كتاب وسائل الشيعة للحر العاملي.

فخرج - تغمّده الله برضوانه - لصلاة المغرب، وأمّ القوم، وجَهَرَ بالأخيرة مسبّحًا، فأعاد الصلاة كُلّ من صَلَّى خلفه، وبقي مستمرًا على الجهر به، غير معتقِدِ بطلان صلاة المُخَافِت... ثم اتفق أنه في البحرين حصل جَوْرٌ شديدٌ، كما هو المعتاد فيها من واليها، أوجب خروجهم عنها، فخرَجَ [يعني شيخه] مع من خرج إلى القطيف، فأبطل الشيخ المحقق الشيخ حسين بن محمد بن جعفر الماحوزي<sup>(77)</sup> صلاته، وصلاة من اقتدى به، وكان هو المشار إليه في ذلك الوقت، وأبطل هو [يعني شيخه الشيخ عبد علي] صلاة من خَافَت، وصلاة من صَلَّى خلفه، بل تَمَادى به الأمر إلى أن حكم بفسق من خَافَت، ولم يجوِّز الصلاة خلفه في الصباح والجمعة مطلقًا، والنهارية والعشاء سَفَرًا... وقد شَنَعَ أتمّ التشنيع على الأصحاب، خصوصًا المعاصرين له، ووقع فيهم، ولا أُنجِيهم أيضًا، فإنهم وقعوا فيه، ونَسَبُوهُ إلى ما هو بريء منه، حتى إن بعضهم نَسَبَهُ إلى الابتداع<sup>(78)</sup>.

هذه الحادثة التي نقلها المقايي تَظْهَر الجَوّ المشحون الذي كان يسود بعض الأجواء العلمية في البحرين، بحيث يخرج النقاش عن المنهج العلمي الرصين، المستند إلى الدليل والإقناع، متحوّلًا إلى عصبيةٍ تحرم الآخرين من الإفادة العلمية من طرفي النزاع، ويبدو أن هذا المنحى في تحويل النقاش إلى عصبيةٍ سمةٌ من سمات هذه المدرسة في أواخر عهدها الزاهر، فقد علّق المقايي بعد ذكر الحادثة المزبورة بقوله: «قد جرت عادة العلماء، وخصوصًا أهل بلدنا، في إطلاق عَذَبَةٍ ألسنتهم في الوقوع فيمن خالفهم في الحكم، والتشنيع عليه والسبّ، وخصوصًا إذا لم يكن قريبًا منهم، وينسبونه إلى الجهل، والفساد، والفسق، والتعصّب، وبعد ذلك يلتمسون منه الدعاء»<sup>(79)</sup>.

(77) هو أستاذ الشيخ يوسف العصفور البحراني، وقد توفي سنة 1181هـ / 1767م.

(78) رسالة في الجهر والإخفات للمقايي، الورقة 11- 13.

(79) المصدر نفسه، الورقة 13.

ولقد اتخذ التنازع بين العلماء في أواخر حياة المدرسة البحرانية منحى خطيراً، وذلك حين صار بعضهم يتهم الآخرين بسرقة نتاجه العلمي، وتغييبه عن الأنظار وإعدامه، بله حسده، والغيرة منه، وقد وجدنا ذلك جلياً في المقدمة الصريحة التي كتبها الشيخ خلف بن الشيخ عبد علي بن الشيخ حسين العصفور (1273هـ / 1856م) لكتابه الموسوم بـ (زاد المعاد في شرح السداد) فقد سرد قضية الشرح الأول، فقال: «وكتبْتُ عليه [يعني سداد العباد] شرحاً وافياً بالمقصود، وبذلتُ في ذلك غاية المجهود، وأكثرْتُ فيه من الأدلة الوافية، ومن ذكر التحقيقات الكافية، وذكر الخلافات الشافية، حتى بلغتُ فيه إلى (لباس المصلي) فبلغَ سبعةً وثلاثين كُرَّاساً، من حجم الربع بخطِّ مركوم، فكان من شدة ولوعي به، ورغبتِي ألا يفارقني في ظعني وإقامتي، ونومي ويقظتي، فعاندني في ذلك معاند، وحسدني فيه شرُّ حاسد:

يَغِيظُهُمْ فَضْلِي كَغِيظِي لِنَقْصِهِمْ      وليس لأهل الفضلِ ضدُّ سوى الجهلِ

فَسُرِقَ مني في بعض الأيام، واستقضت مني في جورها الأعوام، فبقيتُ بعده كاسف البال، متغير الحال، لا ألدُّ بطعامٍ، ولا أتهنئُ بمنامٍ، ولا بمفاكهة أتراب، ولا منادمة أصحابٍ ولا أنساب»<sup>(80)</sup>.

ويبدو أنَّ (السارق) قد محا الأثر العلمي من الوجود، فلا هو انتفع به، ولا ترك أحداً ينتفع به كذلك، فقد ألحَّ مؤلفه في طلبه دون جدوى، وقد وصف لنا تلك الحال في المقدمة، فقال موضحاً ما بذله من جهدٍ في تتبُّع كتابه: «وقد وَّجَّهْتُ في التجسس عنه أكثر من ألفين، فلم يقفوا له على خبر، ولم تُسَبِّحْ منه عينٌ ولا أثر، وكتبْتُ في أمره إلى سائر البلدان، وبذلتُ في تحصيله نفائس الأثمان والأعيان، فخابت في تحصيله أمنيّتي، وانحسرت عن بلوغه إرادتي، وعظُم ذلك على أحبَّتِي وخاصَّتِي»<sup>(81)</sup>.

(80) زاد المعاد في شرح السداد، الورقة 1-2.

(81) المصدر نفسه، الورقة 2.

حسب النظرية الخلدونية المشهورة، التي تقيس الدول والممالك بالكائن الحي: يبدأ ضعيفاً، ثم يشتدّ عوده، ويصل إلى أوج قوته، لتتحدّر حاله بعد ذلك إلى الضعف والاندثار، أقول: حسب هذه النظرية، يمكن تتبع حال المدارس في البحرين، فبعد أن بلغت أوج قوتها، حتى صارت كلمتها أعلى من كلمة الحاكم السياسي، وصار للفقهاء سلطة تمكّن بها أن (يتفل) في وجه الحاكم، دون أن يتمكن هذا من الردّ، وجدنا أقطاب تلك المدارس، أعني الفقهاء والعلماء يجأرون بالشكوى من تراجع الحال العلمي، وترديها، حتى غالى بعضهم فحثّ الناس على الهجرة من البحرين، فما عادت صالحة لاحتضان الكفاءات العلمية!

ولو أننا تابعنا بدايات الشكوى من ضعف المدرسة العلمية في البحرين، وبدايات تقهقر دورها العلمي والاجتماعي بله السياسي، لوجدنا ذلك مرتبطاً بتدهور الدولة الصفوية في إيران، وبدايات أفول نجمها؛ ذلك بأنّ الدولة الصفوية كانت تبسط نفوذها على البحرين، فهي التي تعيّن الحاكم السياسي، وقاضي القضاة، وغيرهما، وقد أولت تلك الدولة - في أطوارها الأولى - عنايةً منقطعة النظير بالفقهاء، وجعلت كلمتهم نافذة في مفاصل الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وغيرها، وقد تصرّف الفقهاء بوصفهم الحكّام النائبين عن الإمام، نظير ما فعل المحقق الثاني الشيخ علي بن عبد العالي الكركي (940هـ / 1533م)، الذي «كان من علماء الشاه طهماسب الصفوي، وجعل أمور المملكة بيده، وكتب رُقماً إلى جميع الممالك بامثال ما يأمر به الشيخ المزبور، وأنّ أصل الملّك إنما هو له؛ لأنه نائب عن الإمام، عليه السلام، فكان الشيخ يكتب إلى جميع البلدان كتباً بدستور العمل في الخراج، وما ينبغي تدبيره في أمور الرعية»<sup>(82)</sup>.

وحينما بدأت نار تلك الدولة تخبو، وبدأت تفقد السيطرة على الأطراف

(82) لؤلؤة البحرين، ص 152-153.

التابعة لها، وجدنا آثار تلك الحال السلبية تنعكس على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والعلمية في داخل إيران وخارجها؛ لذا بدأت الشكوى من تقهقر الأحوال في البحرين تعلو من أطرافٍ عدّة في المجتمع، ولعلّ أشدّ تلك الأطراف، وأوسعها تأثيراً هم العلماء والفقهاء؛ إذ كانوا أقدر من غيرهم على حدّس ما ستؤول إليه الحال في البحرين، إذا ما استمرّ تراجع الدولة الصفوية، وانحذارها.

ومن اللافت للنظر أنّ شكوى العلماء في البحرين بدت من الطبقات جميعها، لا فرق في ذلك بين من كان له منصب رسمي، وبين من لم يكن كذلك، فقد وجدنا الشيخ سليمان الماحوزي، الذي آلت إليه الزعامة الدينية في البحرين، فصار شيخ الإسلام فيها بعد وفاة السيد هاشم التوبلاني البحراني (1107هـ / 1695م)، يفصح عن شكواه تلك في أكثر من موضع، منها قصيدته الطويلة التي بدأها بالدعوة إلى الهجرة من البحرين:

انهض وحثّ العملات على السرى      واهجرْ محلّ الخسف يا أسد السرى  
وتجافّ صحبة معشرٍ قد أطبقوا      طرّاً على الشنعا وحبّوا المنكرا  
لا تأسفنْ على فراقهم فما      قد ذقتْ منهم قطُّ إلا ممقرا

وختمها بالدعوة نفسها، أعني الهجرة من البحرين:

فارقْ كما فعَلَ ابنُ ذي يزنٍ فما      أجدهُ غِمدانُ مخلّفةُ ورا  
وتداركنْ بقيّةَ أشفتْ على      تلفٍ ولا تضجرْ وإن طال السرى

فما الذي يحمل هذا الشيخ على التفكير الجدي في الهجرة من البحرين، وهو الذي «إليه انتهت رئاسة هذه البلاد، وأقرّت له بالفضل العباد، بل أذعنّت له أكثر أهل الأمصار، واشتهر بالفضل اشتهار الشمس في رابعة النهار»<sup>(83)</sup>؟

(83) الشيخ عبد الله السماهيجي: منية الممارسين، الورقة 475.

لا تسعف كتب التراجم بإجابة عن هذا السؤال؛ فلم يُعَنَّ من تناولوا الرجل بهذه القضية، ولم يدرسوا من حياته غير الجانب العلمي، لكنه الاضطراب السياسي والأمني الذي كانت البحرين تمرّ به يومذاك، فهو الذي حمل الشيخ وغيره على الجأر بالشكوى، فقد «بدأ الاختلال والانحلال يتسربان إلى جسم السلطنة الإيرانية، وأخذت علائم الاحتضار تبدو بشدة على الدولة الصفوية من عهد الشاه سليمان، وزادت في أيام الشاه سلطان، فوقعَت البلاد كلها في الفوضى»<sup>(84)</sup>.

وبدهي - وقد ضعفت الدولة - أن تكون أطرافها عرضةً للطامعين، وليست البحرين، بوصفها من أطراف الدولة الصفوية، بدعاً في ذلك؛ فاشترّبت أعناق الطامعين إليها، وتكررت الغزوات عليها، الأمر الذي ألقى بظلاله على المجتمع البحراني يومئذٍ، وتلك حالٌ وصفها الشيخ الماحوزي بدقة، ونقلها بوصفه معاشاً لتلك الأحداث، ومنفعلاً بها، يقول: «كنتُ في بعض أيام تحرير هذا الكتاب<sup>(85)</sup>، في غاية الضجر والاضطراب، ونهاية القلق والاكْتئاب، من اختلال أوضاع هذه الديار، وخمود نار العلم والحكمة في هذه الأعصار، وتسَلَّط حَكَّام الجور على العلماء الأخيار، وكثرة الغارات في هذه البلاد، التي هي مسقط راسي، ومرسى المراسي، وتغلَّب الأعراب، واستيلاء النُّصاب، وغير ذلك من الفتن التي تشيب النواصي، مع خطوبٍ أخرى كامنة، وأهوال تترى ظاهرة وباطنة...»<sup>(86)</sup>

وقد لمس الماحوزي ملمحاً آخر من ملامح ضعف الدولة الصفوية، وذلكم هو تسَلَّط الولاة في البحرين على العلماء وعلى الناس أجمعين، والحكم فيهم بالعسف والجور، دون أن يكون لمركز الحكم في أصفهان قدرة على

(84) الخيري، ناصر بن جوهر: قلائد النحرين في تاريخ البحرين، تقديم ودراسة عبد الرحمن الشقيّر، مؤسسة الأيام للنشر، البحرين، ط1، 2003م، ص 203.

(85) يعني سنة 1116هـ/ 1704م.

(86) أزهار الرياض ص 274.

ردعهم؛ ممّا أجاج نار الخلاف بين العلماء والوالي، فإنه «لسوء حظ أهل البحرين أنّ الوالي الإيراني (كلبعلی خان) الذي تولّى أمر بلادهم، كان فظّاً، جائر غشوم (كذا) كثير البغي والفساد، وقد عناه الشيخ أبو الحسن سليمان بن عبد الله الماحوزي، في قوله<sup>(87)</sup>».

لَمَّا تَعَدُّوا طُورَهُمْ      أَهْلُ أَوَالٍ فِي الْمَعَاصِي  
وَعَدُوا يَحَاكُونَ الْكَلَا      بَ بَلَا انْتِفَاعٍ وَاقْتِنَاصِ  
وَلِيَّ عَلَيْهِمْ حَاكِمًا      كَلْبُ الْهَرَّاشِ بَلَا خِلَاصِ  
فَرَمَى نَبَالَ وَبَالِهِ      بَيْنَ الْأَدَانِي وَالْأَقَاصِي

ويبدو أنّ هذا الوالي (الغشوم) قد بدأ بتدمير الحياة العلمية في البحرين، فبدأ الضعف يسري في جنباتها، وهو أمرٌ أرغم الماحوزي على المقارنة بين حال العلم في البحرين قبلًا، والحال التي آلت إليها، فقال في نصٍّ بوحٍ صريح: «كانت المملوك تربي العلم وأهله، وتحثهم بالترغيب والمصانعات على ترويجه، والترقي في معارجه، ثمّ خَلَفَ من بعدهم خَلَفٌ، كسدت لديهم سوق العلم، وسقط عندهم مقداره، وتأكّد لديهم احتقاره، لا جرم خمدت نار العلم وبار، وولّت عساكره الأدبار:

فَكَأَنَّهُ بَرَقَ تَأَلَّقَ فِي الْجِمَى      ثُمَّ انْثَنَى فَكَأَنَّهُ لَمْ يَلْمَعَ

حتى آل الأمر في جزيرتنا، وهي دار المؤمنين، ومقرّ الصالحين إلى هجران العلم بالمرّة، وإطراحه، واستحقار العلماء واستئصالهم، وطِيَّ صحف الفضلاء، وكتمان الكتب، ونبذها في هاوية الذهول، وانزواء أهاليها في زاوية الخمول؛ بسبب اشتعال نائرة الجور، وظهور الحور بعد الكور. نسأل الله أن يعيدها سيرتها الأولى، ويرجعها إلى ما هو أخرى وأولى، بتغيير حاكمها الجَبَّار العنيد، وتبديل واليها الشيطان المريد<sup>(88)</sup>:

(87) الخيري: قلائد النحرين، ص 206.

(88) أزهار الرياض، الورقة 292.



من قال آمينَ أبقي الله مهجتهُ فإنَّ هذا دعاءٌ يشمل البشرا»

ولقد ترسّخ هذا الوضع بعد أن صارت البحرين مركزاً للهجمات الخارجية؛ إذ بدأ العمانيون وغيرهم عدداً من الهجومات الكاسحة، أدت في محصلتها النهائية إلى «الهرج والمرج، والخراب والعطال» بدءاً من سنة (1129هـ / 1716م)، وليس انتهاءً بسنة 1151هـ / 1738م، حين جهّز (سيف بن سلطان) جيشاً جزاراً، «وحين وصوله إلى البحرين، حارب أهلها، وتغلّب عليهم، وأمر بالقتل والنهب العام مدّة ستة أيام، كاد في أثنائها أن يجعل البحرين خاوية على عروشها، وقد انتقم من الأهالي شرّ انتقام، وأذاقهم من العذاب والاضطهاد أشكالاً وألوان (كذا)، وقتل كثير (كذا) من مشايخهم، وعلماءهم، وكبراءهم، وذمّر البلاد أشدّ تدمير»<sup>(89)</sup>.

يمكن، إذن، الوقوف على أهم نتائج ذلك الهجوم العماني الكاسح، والهجومات المتتالية على البحرين فيما بعد، وانعكاس تلك النتائج على الحياة العلمية في البحرين، التي كانت المدرسة العلمية تمثّل وجهها الأبرز، تلك النتائج هي:

(1) قتل العلماء والكفاءات العلمية، فقد نقل البلادي أنه رأى «في الجزيرة مدرسة كبيرة خراباً، تسمى مدرسة الشيخ داود... وينقل أهل هذه الجزيرة أنه قُتل في بعض تلك الوقائع في تلك المدرسة أربعون، أو سبعون عالماً ومشتغلاً، كلهم شهداء؛ ولهذا يسمونها الآن كربلاء»<sup>(90)</sup>.

(2) فرار من بقي حيّاً من أولئك العلماء إلى الدول المجاورة، كالقطيف، وإيران، والعراق، بل إنّ يد الأقدار ساقّت بعضهم بعيداً حتى وصلوا إلى الهند.

(89) قلّاند النحريّن، ص 205.

(90) أنوار البدرين، ص 56.

(3) إحراق الكتب والمصادر العلمية، سواء تلك التي ألفها علماء البحرين، أو غيرهم.

(4) التضييق على الناس في معاشهم وأقواتهم، وإذاقتهم أشكالاً من العذاب والاضطهاد.

ولقد انعكست تلك النتائج انعكاساً سلبياً على الوجود العلمي في البحرين، فما عاد للعلماء مكانتهم التي كانوا عليها، وما عاد في مقدور الناس إمداد المدارس بما تحتاج إليه من مال وغيره، فبدأت ريح تلك المدرسة في الخمود والتقهقر؛ ومن أجل ذلك، صار علماء البحرين لا يفتأون يذكرون تقهقر الحياة العلمية في البلاد، سواء كان ذلك في مقدمات كتبهم، أو في خواتيمها، ولو أننا تتبعنا ما كُتِبَ في ذلك كله لانشعب الموضوع وطال، ولكننا نسوق مثالين يوضحان ما نرمي إلى إيضاحه، أولهما مأخوذ من خاتمة كتاب (مرآة الأخبار في أحكام الأسفار) للشيخ محمد بن أحمد بن إبراهيم الدرازي، وقد فرغ من تأليفه سنة (1162هـ / 1748م)، يقول: « وليكن هذا آخر ما أردنا إيراده في هذه الرسالة، ووفقنا الله لإمداده مع هذه العجالة، وأسعفنا به مع شدة السامة والملالة، فجاءت بحمد الله سبحانه وأفية بالمراد، جامعة لمسائل القصر إلا ما شذَّ أو عن البال قد حاد، أو لم يرد به نصٌّ من السادة الأمجاد، مع ترادف الآفات، وتعاور العاهات في هذه الأوقات التي أشابت رؤوس الأطفال، وتزلزلت لأجلها شوامخ الجبال، وأبادت العالم في بلاد أوال، محل المحن الفظيعة والزلازل، فمنها ذهب العلم بذهاب حامليه، فقد باد جلُّ أهله وعامله، بل لا تسمع أحداً أنه راغب فيه؛ لإذلال متعاطيه ومستعمله، وحقارة عارفيه ودارسيه؛ فليس موصوفاً بالإحسان إلا من كان من عمال السلطان، ولا محشوماً إلا من كان ذا سطوة ولسان، ترى الرجل يعدّ نفسه من أهل الإيمان، معروفاً بالصلاح والإصلاح في كل مكان، وهو جاهل في دينه، ضعيف في يقينه، يعدُّ السؤال عما سيسأل عنه منقصةً عظيمة، والتفحص عما

هو مطالب بتعلّمه مثلبة جسيمة، فيقضي عمره على هذه السيرة، إلى أن يموت على غير بصيرة، نسأله سبحانه حسن العاقبة، والسلامة من هذه الفتنة والطامة..<sup>(91)</sup>

فأنت ترى أنّ الشيخ الدرّازي قد ركّز في هذا النصّ على تراجع الدور العلمي، وانقلاب حال العلماء، من كونهم في مقدمة الركب الاجتماعي، إلى كونهم محتقرين، لا ينظر إليهم أحد بعين الاحترام والتبجيل، وما كان ذلك ليكون لولا تصدّر السلطة السياسية المشهد كلّهُ، « فليس موصوفاً بالإحسان إلا من كان من عمّال السلطان، ولا محشوماً إلا من كان ذا سطوة ولسان» على حدّ تعبير الدرّازي!

وثمة أمرٌ جديرٌ بالملاحظة في نصّ الدرّازي السابق، ذلك بأنّ فيه إشارة إلى فقدان المدرسة العلمية الدينية في البحرين مكانتها الاجتماعية، ويتبيّن ذلك من إعراض الناس عن سؤال المختصين من الفقهاء، بل إنّ بعض شرائح المجتمع تنتظر إلى تلك المؤسسة نظرة سُفلى، فترى البقاء على عدم المعرفة خيراً من اللجوء إلى تلك المؤسسة ومن فيها! وتلك نظرة بقيت ترسخ، وأعان على نشرها الظروف السياسية والاقتصادية التي مرّت بها البحرين، من تشتت علمائها، وإضعاف مركز من بقي منهم في المجتمع، حتى اندثرت تلك المدرسة، أو كادت بعد وفاة الشيخ عبد الله الستري سنة 1267هـ / 1850م.

وأما أمثال الآخر، فنسوقه من كلام الشيخ جعفر بن محمد بن عبد الله البحرانيّ (1342هـ / 1923م)، في كتابه الموسوم بـ(ملتقى البحرين) حين أشار إلى أسباب ضعف المدرسة البحرانية واندثارها، في بكائية واضحة، فقال: «وأنّ هذا الزمان ممّا خبت فيه من العلم ناره، وكادت تآرز لولا الله بين أهله آثاره، وتندرس من حملته أخباره، وتنطمس أشعته وأنواره... وأشدّ

(91) الدرّازي، الشيخ محمد بن أحمد: مرآة الأخبار في أحكام الأسفار، من مخطوطات الشيخ عبد الحسين الستري، الورقة الأخيرة.

ما قصد ببلائه أهل البحرين، ورماهم من بين العالم بالداء الدفين، وأكثر فيهم القتل الذريع، والنهب والتشتيت والتصديع بالزلازل التي تشيب الرضيع، فلم يطيقوا لما عراهم حملاً، وألزم نفوسهم من كرباً وثقلاً، وأُشْرِبَتْ قلوبهم بوقعه وجلاً وذلاً، فحينئذٍ رأوا في ترك الأوطان والفرار راحةً لقلوبهم من معاناة ما لا يطاق، فرحلوا منها تحت دجى الغيب، وسلكوا بطون الأودية والرحب، وذهبوا في أقاصي بلاد الله شُعَبًا، وتشتتوا في أديانها عن أوطانهم أيدي سباً، حتّى كأنّ غراب البين في أظعانهم قد نَعَبَ، وصاح صائح الفراق في شملهم فانصدع وما انشعب، ولم تنزل هذه حالهم برهو مديدة من الزمان، ولم يُحْكَمْ لهم برجوع إلى الآن...»<sup>(92)</sup>

إنّ هذه البكائية تشير بوضوح إلى السبب الذي أفقد المدرسة البحرانية دورها؛ إذ جعله مرکزاً في قتل العلماء، وتشريد الباقين بعيداً عن هذه البلاد؛ ومن أجل ذلك، لم تعد المدرسة العلمية في البحرين اليوم تحتضن من الفقهاء أحداً، ولم يعد لها إنتاجٌ علميٌّ مرموق، يمكن أن يُنسب إليها، بعد أن فقدت استقلالها، ولقد مرّ على البحرين زمان تلاشت فيه تلك المدارس، حتى على المستوى الشكلي، بله مستوى المناهج العلمية، والنضوج الفكري، وهي اليوم أقرب إلى مدارس إنتاج خطباء منها إلى مدارس علمية!!

(92) البحراني، الشيخ جعفر بن محمد: ملتقى البحرين، مخطوط يحتفظ الباحث بنسخة منه، الورقة 11-13.

## الفصل الثاني

---

إسهامات علماء البحرين في العلوم  
الشرعية واللغوية



وقفنا في الفصل الأول على حركة المدرسة العلمية في البحرين، ورأينا الاهتمام الكبير بهذا الصرح العلمي؛ الأمر الذي أدى إلى ظهور مئات من العلماء، الذين أسهموا في إثراء الحركة العلمية، لا في البحرين حسب، بل في الحواضر العلمية المعروفة يومذاك، كمدرسة الحلة، وشيراز، وغيرها.

ولسنا بجانب الصواب، ولا ندعي شططاً إذا ما قلنا إنَّ للمدرسة البحرانية تأثيرها الكبير في المحيط العلمي، بما حققت من سبقي علميٍّ ومنهجيٍّ، حين ابتكر أعلامها طرائق في التأليف والتصنيف لم يسبقهم إليها سابق، غير أنَّ عوامل عديدة، داخلية وخارجية، أدت إلى بقاء أكثر ذلك التراث العلمي محصوراً في زوايا النسيان والخمول، فقد فعلت الحروب المتتالية، بما صاحبها من هجومٍ مركّز على العلماء والمراكز العلمية فعلها المؤثر في إضعاف الدور العلمي والاجتماعي لتلك المراكز العلمية، ومن ثمَّ تغييب النتاج العلمي كلّهُ، فقد استُهدف العلماء وما كتبوا بالقتل والتحريق<sup>(1)</sup>، ولم يسلم من ذلك النتاج إلا نزر يسير لا يكاد يذكر، جلّه في الفقه. ومن جانبٍ آخر، فقد كان لورثة أولئك العلماء دورهم في تغييب نتاج أسلافهم؛ فقد خلف أولئك الأفاضل جيلاً، لم يُغنَ بتراث أسلافه، فتسبّب في ضياع ما بقي منه، ولم نعد نعرف عن كثير من ذلك النتاج العلمي إلا ما حفظته كتب التراجم من أسماء المصنفات العلمية!!

ولقد خاض علماء البحرين في شتى صنوف المعارف الإسلامية، وكان لهم في كلّ صنفٍ إسهام، فقد ألفوا وصنّفوا في الفقه وعلومه، وفي القرآن وعلومه، والحديث وعلومه، واللغة وعلومها المختلفة، وقد غدت مؤلفاتهم تلك مصادر يستقي منها من جاء بعدهم من الفقهاء، ولا يكاد كتاب متخصص - سيّما في الفقه - يخلو من ذكر مصنفات البحرينيين أو بعضها، وكذلك الحال في علم الكلام؛ فقد خاضوا غماره، وكانت لهم إسهاماتهم فيه، فصنّفوا تصنيفاتٍ وصفها المتمرسون في علم الكلام، كالخاجة نصير

(1) انظر: لؤلؤة البحرين، ص

الدين الطوسي بالرائقة والعجبية، حتى إنه شرح (رسالة العلم) لفيلسوف البحرين ومتكلمها، أعني الشيخ أحمد بن سعادة السراوي (من أعلام القرن السابع).

وابتغاء تجلية إسهامات هذه المدرسة في العلوم المختلفة، سأفرد لكل علم مساحة موجزة، أذكر فيها أهم الإسهامات البحرانية في هذا المجال:

### أولاً: الفقه وعلمومه

من البدهي أن يزدهر الدرس الفقهي في البحرين، وأن يُكثَرَ البحرينون من التأليف فيه؛ ذلك بأن هدف هذه المدرسة - كما أسلفنا - هو تخريج الفقهاء القادرين على استنباط الأحكام الشرعية، يضاف إلى ذلك أن التأليف في الفقه، ومناقشة الفقهاء، ومحاكمة آرائهم، وترجيح بعضها وتقويته، أو تضعيف الأخرى وتركها من أوضح الدلائل والبراهين على بلوغ هذا الطالب مستوى من الاجتهاد، يؤهله للاستنباط والافتاء، ومن ثم اعتراف المحيط العلمي به، بوصفه واحداً ممن يمكن الرجوع إليهم، وذلك هدفٌ يتمنى الوصول إليه كل من اتصل بتلك المدارس الدينية.

ويبدو أن اهتمام البحرينيين بالفقه قديمٌ قَدَمَ وجود العلم في هذه البلاد، ولعلّ هذا ما يفسّر إصرار من ترجموا لعلماء البحرين على وصفهم بالفقهاء، كما فعل الميرزا النوري في ترجمة الشيخ محمد بن محمد البحراني (كان حياً سنة 529هـ / 1134م)؛ إذ وصفه بالفقيه، وذكر روايته عن الراوندي<sup>(2)</sup>، وكما فعل المحقق الحلي، الذي وصف الشيخ إبراهيم بن الحسين بن إبراهيم البحراني (بعد 669هـ / 1270م) بـ «الشيخ الأجل العالم الفقيه الفاضل الدّين»<sup>(3)</sup>. ونجد الوصف نفسه يُلحَق بالشيخ عبد الله بن محمد المتوّج، وهو من تلامذة الشيخ فخر الدين الحلي، المتوفى

(2) انظر: النوري، الميرزا؛ مستدرک الوسائل، ج3، ص 445.

(3) الشيخ سليمان الماحوزي: فهرست آل بابويه وعلماء البحرين، ص 84 نقلا عن المحقق الحلي.



سنة 771هـ / 1369م، إذ وصفه الأفندي في (رياض العلماء) بأنه « عالمٌ فاضل، فقيهٌ جليلٌ، أديبٌ شاعرٌ نبيل، وكان من أكابر العلماء، والفقهاء المتأخرين»<sup>(4)</sup>.

وليس بين أيدينا من مؤلفات البحرينيين في تلك العصر ما يمكن أن نستدل منه على منهجهم في التصنيف الفقهي، وأول ما وصل إلينا من نتاجهم يعود إلى نهايات القرن الثامن، وبدايات القرن التاسع، فقد ذكر العلامة الطهراني في (الذريعة) أن الشيخ إبراهيم بن منصور بن عشيرة الأوالي البحراني (بعد 807هـ / 1404م) كتب كتاباً أسماه (شرح ألفية الشهيد)، وألفية الشهيد هذه هي رسالة في الفقه، للشهيد الأول، وقال الطهراني إنه رأى نسخة منه في مكتبة المولى محمد علي الخوانساري، في النجف الأشرف<sup>(5)</sup>، أما الكتاب الثاني من كتب البحرينيين الفقهية، والذي عرفنا اسمه، فهو كتاب (فتح مقفلات القواعد)<sup>(6)</sup> للشيخ أحمد بن عبد الله المتوج (820هـ / 1417م)، وهو شرح لكتاب (قواعد الأحكام) للعلامة الحلي، أما الشيخ حسن بن راشد الحلي البحراني (بعد 827هـ / 1423م) فقد نظم ألفية الشهيد في الفقه، وسمّى منظومته تلك بـ(الجمانة البهية)<sup>(7)</sup>.

ويبدو من خلال هذه الكتب الأولى أن البحرينيين - يومئذٍ - كانوا يميلون إلى شرح الآثار الفقهية التي اشتهرت في محيط المدرسة الإمامية، شأنهم في ذلك شأن غيرهم من فقهاء الإمامية؛ إذ اتجه التأليف الفقهي منذ القرن الثامن الهجري إلى « كتابة الشروح والحواشي والتعليقات على أمّهات المتون الفقهية، التي ألفها كبار الفقهاء السابقين، أمثال المحقق الحلي (676هـ /

(4) الأفندي، عبد الله: رياض العلماء، تحقيق أحمد الحسيني، مطبعة الخيام، قم المقدسة، 1401هـ / 1980م، ج1، ص 68.

(5) انظر: الطهراني: الذريعة ج 13، ص 108، والنويدري: أعلام الثقافة، ج1، ص 346.

(6) النويدري: أعلام الثقافة، ج1، ص 351.

(7) الذريعة 5 ص 131-132.

1277م) في كتابيه: المختصر النافع، وشرائع الإسلام، والعلامة الحلي (726هـ/ 1325م) في كتابيه: قواعد الأحكام، وإرشاد الأذهان، والشهيد الأول (786هـ/ 1384م) في كتابه اللمعة الدمشقية<sup>(8)</sup>، لكن سرعان ما صار البحرينيون يؤلفون تأليفاتهم المستقلة، البعيدة عن تصنيفات السابقين، وقد صارت تلك المؤلفات من أهم المصادر الفقهية، التي يستند إليها فقهاء الإمامية أينما كانوا، بل يحثون طلبتهم على دراستها، والإفادة منها.

وإذا نحن رمنا التمثيل، فإن لنا في الشيخ أحمد المتوَّج (820هـ/ 1417م) مثالا جلياً؛ ذلك أنه عمد إلى آيات الأحكام، فشرحها في كتاب أسماه (النهاية في خمسمئة الآية)، وهي التي عليها مدار الفقه، ويبدو أنه تأثر برأي العلامة الحلي؛ إذ ذكر شرائط الفقيه، ورأى أن الفقيه مفتقرٌ في معرفة الأحكام «إلى معرفة الآيات المتعلقة بالشرع، وهي نحوٌ من خمسمائة آية، وإلى ما يتعلق بالأحكام من الأحاديث، ومعرفة الرواة، وأقاويل الفقهاء؛ لئلا يخرج عن الإجماع، ومعرفة أصول الفقه، والكلام، وشرائط البرهان، وما يتعلق بالأخبار من النحو، واللغة، والتصريف، ولا يشترط حفظ الآيات والأحاديث، بل قدرته على الرجوع إليها من مظانها، والإخلاص إلى أصلٍ مصحَّحٍ، وروايتها عن عدلٍ، بإسنادٍ متصلٍ كذلك إلى إمام»<sup>(9)</sup>.

إن كتاب (منهاج الهداية) كما يتضح من عنوانه، كتابٌ مخصصٌ لبحث آيات الأحكام، وقد رتبته المتوَّج ترتيب أبواب الكتب الفقهية، فقد بدأ بكتاب الطهارة، وقسمها أقساماً ثلاثة: الوضوء، والغسل، والتيمم، ثم فرَّع على ذلك مبحثاً في الطهارة المائية، جامعاً الآيات ذات العلاقة بالمبحث، وبعد إتمام كتاب الطهارة، شرع المتوَّج يجمع الآيات المرتبطة بكتاب الصلاة، مستنبطاً من كل آية حكماً، أو أحكاماً، وهكذا فعل في كتاب

(8) العطية، خالد: الحقائق الناضرة: دراسة مقارنة في المنهج، مركز الغدير للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ط1، 2011م، ص 343.

(9) الحلي، قواعد الأحكام، ج1، ص 525 - 526.

الزكاة، وكتاب الخمس، وكتاب الصوم، وصولاً إلى كتاب القصاص، وهو آخر ما في الكتاب.

لقد كشف كتاب المتوَّج هذا عن عالمٍ بارِعٍ متفننٍ في علومٍ شتَّى، كما كشف عن سعة اطلاعٍ على الآراء والمذاهب المختلفة؛ إذ كان يكثر من نقل آراء المدرسة السنية، مناقشاً إياها بالحجة والبرهان العلميين، ويكفي للتدليل على ذلك قراءة مناقشته قضية غسل الرجلين في الوضوء أو مسحهما؛ إذ بدأ بتقرير حجة الآخر، فقد «احتجَّ موجبو غسل القدمين بأنَّ الأرجل معطوفة على الأيدي، أمَّا على قراءة النصب فظاهر، وأمَّا على قراءة الجر، فيحمل على المجاورة»<sup>(10)</sup>.

ثمَّ بدأ ينقضُّ هذا الرأي والتوجيه النحوي، إذ رأى أنَّ الجرَّ بالمجاورة «أخفى من أن يدخل في كتاب الله العزيز»، لكنَّ المتوَّج - وعلى طريقة أهل الجدل - تسلَّم بوجوده، ويحاول إبطاله في هذا الموضع؛ فإنه «لم يوجد مع أداة العطف في كلام العرب، وشرطُ قبوله أمنُ اللبس، نحو: هذا جحرٌ ضَبٌّ خَرِبٍ؛ لأنه لا لبس - حينئذٍ - أنَّ خَرِبًا من صفات الجحر، لا الضبِّ، والوجهان منتفیان هنا»<sup>(11)</sup>.

وبعد أن أبطل حمل الجرَّ على المجاورة، ناقش توجيه النصب، فقال: «وأما النصب، فلمَ لا يكون معطوفاً على الرؤوس على الموضع، نحو:

فلسنا بالجهال ولا الحديد

وعكسه:

بدا لي أني لستُ مدركٌ ما مضى ولا سابقٍ شيئاً إذا كان جائياً

(10) البحراني، أحمد بن المتوَّج: منهاج الهداية في بيان خمس مئة الآية، تحقيق محمد كريم باريك بين، قسم الأبحاث والدراسات في الحوزة العلمية، قم المقدسة، ط1، 1429، ص 59.

(11) المصدر نفسه، ص 59-60.

... فإن قيل: لم لا يجوز نصب (الأرجل) على إضمار فعل، تقديره: واغسلوا أرجلكم، نحو:

فعلقتها تَبًّا وماءً باردًا

وقوله:

يا لَيْتَ بَعْلِكَ قَدْ غدا      مَتَقَلِّدًا      سَيْفًا      وَزُمَحًا

أي: وسقيتها ماءً، ومعتقلاً رمحًا.

قلنا: باطل؛ لأنَّ هذا إمَّا يجوز مع تعذُّر حمله على ما في اللفظ، وهنا ليس كذلك»<sup>(12)</sup>.

ولعلَّكَ لاحظت هذه المناقشة العلمية الهادئة، المبتعدة عن إلقاء الأحكام، دون دليلٍ يعضدها، ولعلَّكَ لاحظت - كذلك - المقدرة الحجاجية، التي يتمتَّع بها المتوَّج، فلا غرو إذن، أن يصير هذا الكتاب واحدًا من أهمِّ الكتب التي يوصي المحققون بالرجوع إليها، فهذا ابن أبي جمهور الأحسائي، يقول في مبحث بيان الرجوع إلى تفسير آيات الأحكام، من رسالته الموسومة بكاشفة الحال، ما نصُّه: « قال مشايخنا في ذلك: الرجوع إلى أحد الكتب الثلاثة المشهورة، التي وضعها علماؤنا لهذه الآيات خاصة، وأفردوها من التفاسير، مثل كتاب الراوندي، رحمه الله، وكتاب منهاج الهداية، للشيخ شهاب الدين أحمد بن متوَّج، رحمه الله، وكتاب كنز العرفان في فقه القرآن، للشيخ الأعظم، خاتم المجتهدين، المقداد بن عبد الله السيوري، رحمه الله، وطيب ثراه، فإنَّه يكفي في معرفة تفسير هذه الآيات، وكيفية أخذ الأحكام منها بالرجوع إلى بعض هذه الكتب»<sup>(13)</sup>.

(12) أحمد المتوَّج: منهاج الهداية، ص 60 - 61.

(13) منهاج الهداية، مقدمة المحقق، ص 35-36، نقلًا عن رسالة كاشفة الحال للأحسائي، ص 87.

والحق أنّ الناظر في كتاب السيوري، يجد اتّكاءً كبيراً على كتاب المتوّج، ويجد أنّ السيوري قد أكثر من النقل عن البحراني، بعد أن أثنى عليه ثناءً عظيماً، ولا غرو فإنّ ابن المتوّج البحراني قد أحيّا - بكتابه هذا - بحثاً، ظلّ متروكاً مدة طويلة؛ ذلك أنّ «فقهاء الإمامية لا يوجد لهم أثرٌ بارزٌ، خصّ بآيات الأحكام، خلال مدّة تناهز القرنين بعد القطب الراوندي، صاحب فقه القرآن... إلى أن قام ابن متوّج، وبذل اهتماماً واسعاً في هذا المجال، وفتح الباب بعد انسداده في هذه المدة الطويلة»<sup>(14)</sup>.

لم تتوقف إسهامات البحرينيين الفقهية عند ابن المتوّج، بل إنّ تصنيفاتهم توالى بشكل ملحوظ، بعد أن بدأوا مرحلة الاستقلال بالتصنيف العلميّة، ومن يتتبع تلك التصنيفات فسيرى أنّها سار في اتجاهين:

أمّا أولهما فلسنا نبتدع من القول منكرًا، ولا نشهد زوراً حين نقرر أنّ المدرسة البحرانية هي التي ابتكرته، ولسنا نذيع سرّاً حين نقول إنّ الدرس الفقهي في الحواضر التي تعتنق الإمامية مذهباً تأثر بهذا الابتكار، فنسجَ خريّتو هذه الصناعة على منواله، وحذا أعظم الفقهاء حذوه، ذلك الابتكار الذي يمكننا تسميته بـ(الاتجاه الموسوعي) في عرض القضايا الفقهية المختلفة ومناقشتها.

ولقد برز من المدرسة البحرانية عدد من الفقهاء، الذين ألفوا موسوعاتٍ فقهية ضخمة، ولعلّ أبا عذر هذه الطريقة، ومبتكرها هو علامة البحرين الشيخ يوسف بن أحمد آل عصفور الدرّازي البحراني (1186هـ)، الذي عُرف بموسوعته الفقهية الضخمة، الموسومة بـ(الحقائق الناضرة في أحكام العترة الطاهرة)، وهو كتابٌ وصفه مصنّفه بأنه «لم يُعَمَل مثله في كتب الأصحاب، ولم يُسبق إليه سابقٌ في هذا الباب»<sup>(15)</sup>، ولا غرو، فقد «عمله

(14) منهاج الهداية، مقدمة المحقق، ص 22.

(15) لؤلؤة البحرين ص 446.

مؤلفه؛ لكي يغني رواد الفقه عن سبر غيره من كتب الفقه، والحديث، والاستدلال. ولا بدع، فإنه أول مجموعة فقهية، ومدونة كبرى في الفرائض والسنن، تحوي جلّ الفروع، إن لم يكن كلّها، وتضمّ في طيّها الأقوال، والآراء، وأصول الدلائل، وحوث بين دفتيها جميع ما ورد من الأحاديث عن الصادع الكريم، وأئمة العترة الطاهرة - صلوات الله وسلامه عليه وعليهم - في الأحكام الشرعية»<sup>(16)</sup>.

ومنذ أن برزَ هذا السفر البحرانيّ إلى الوجود، تلقّفته أيدي العارفين المهرة من جهابذة الفقه، فصار مرجعهم الأول؛ لما «وجدوه في طيّه من علمٍ غزير، وفضلٍ كثير، وفقاهةٍ ودراية، وتضلّعٍ في فنون الحديث، وتبحّرٍ في الفقه، وتتبعٍ في الآراء، وإطلاّعٍ على الفتاوى، وحيطّةٍ بالأدلة، واستقصاءٍ فيها، وخبرةٍ بمعاقد الإجماع، وموارد الشهرة، ومقدرةٍ على البحث، وقوةٍ في البرهنة، وثبّتٍ في الحكم، وتعمّقٍ في التفكير، ونضجٍ في الرأي، وما هنالك من دقّةٍ وثبّتٍ وتحقيقٍ»<sup>(17)</sup>.

تميّزت هذه الموسوعة العلمية بعدة مميّزات، لعل من أهمها منهجية الشيخ يوسف في تبويب المسائل وعرضها؛ ذلك أنه قسّم «مباحث الأبواب الفقهية الكبرى، المعروفة إلى أقسامها، ومحاورها الرئيسية، والفرعية، على نحوٍ منطقيٍّ متدرّجٍ من الأعمّ إلى الأخصّ، ومن أمّهات المسائل إلى فروعها وملحقاتها، والذي لم يُعْهَد مثله، من حيث الدقة، وحسن التنظيم في ما سبقه من مؤلفات الشيعة»<sup>(18)</sup>.

ينضاف إلى تلك الميزة المنهجية شمولية المباحث، والتوسّع في إيراد المسائل والفروع الفقهية، والإحاطة بالآراء والأقوال في كل مسألة، ودقّة الاستدلال،

(16) مقدمة السيد عبد العزيز الطباطبائي لكتاب الحقائق الناضرة ج1/ ذ.

(17) مقدمة الطباطبائي ج1/ ض.

(18) خالد العطية: الحقائق الناضرة: دراسة مقارنة في المنهج، ص 443.

وتتبع الأخبار الواردة في كل مسألة، إضافةً إلى كثرة المصادر وتنوعها، سواء في الفقه، أو الحديث، والرجال، والتفسير، واللغة، وغيرها؛ حتى قيل: «إن صاحب الحقائق لم يدع - إلا ما ندر - كتاباً من كتب الحديث، والفقه المتداولة والمعروفة عند الشيعة في عصره، إلا ورجع إليه، ونقل منه»<sup>(19)</sup>.

ولقد اغتالت يدُ الأجل مؤلف هذه الموسوعة قبل أن يتمها، فانبرى تلميذه العلامة الشيخ حسين بن محمد العصفور (1216هـ / 1801م) لإتمامها، متبعاً المنهج نفسه، وقد وسمَ عمله ذاك بـ(عيون الحقائق الناضرة في تنمة الحقائق الناضرة)، وهو كتاب كبير يحتوي على تسعةٍ من أبواب الفقه، هي: الظهار، والإيلاء، واللعان، والعنق، والإقرار، والجعالة، والأيمان، والنذر، والكفارات.

ومن أجل تلكم الخصائص الفريدة، التي اختصت بها موسوعة (الحقائق الفقهية، اعتنى كثيرٌ من الفقهاء بها، فكتبوا عليها التعليقات والحواشي، ومن بين تلك الحواشي:

1. حاشية لتلميذ المؤلف، السيد علي الطباطبائي الحائري (1231هـ / 1815م).
2. حاشية للسيد ميرزا إبراهيم الفسائي الشيرازي.
3. حاشية للسيد إبراهيم بن محمد الموسوي الدزفولي (قبل 1300هـ / 1882م).
4. حاشية للعلامة ابن يوسف الحداثقي الشيرازي.
5. حاشية للشيخ محمد تقي الأيرواني.
6. شرح مقدمتين من مقدمات الحقائق، للسيد محسن الأعرجي الكاظمي (1227هـ / 1812م).
7. شرحٌ لمقدمات الحقائق، موسوم بـ(الجُنة الواقية) للعلامة آقا محمد علي الكرمانشاهي (1269هـ / 1852م).

(19) خالد العطية: الحقائق الناضرة: دراسة مقارنة في المنهج، ص 450.

8. تعليق على كتاب الحقائق الناضرة للشيخ حسن بن الشيخ أحمد المحسني الأحسائي (1272هـ / 1855م).
9. رسالة في الرد على الشيخ يوسف في قوله بعدم حجية البراءة الأصلية، للشيخ موسى بن الشيخ حسن المحسني الأحسائي (1289هـ / 1872م).

وإذا كان الله قد كتب لموسوعة الحقائق الانتشار والاشتهار، فإنّ هذا لا يعني أنّ المدرسة البحرانية لم تنتج غيرها من الموسوعات الفقهية؛ ذلك بأننا نجد كثيرين حذوا حذو الشيخ يوسف، ومن أبرزهم معاصره الشيخ محمد علي المقايي البحراني، الذي شرح كتاب الوسائل شرحاً استدلالياً موسّعاً، كما سيأتي، وقد ألف الشيخ حسين العصفور موسوعته الفقهية الضخمة، الموسومة بـ(الأنوار اللوامع في شرح مفاتيح الشرائع)، كما ألف الشيخ عبد الله الستري موسوعته الفقهية (كنز المسائل)، ولو أردنا استقصاء من وضع موسوعة فقهية، بعد الشيخ يوسف، لطال بنا المقال، إذ صار وضع موسوعة فقهية من التقاليد العلمية، التي يحاول كثير من الفقهاء الالتزام بها، إبرازاً للمستوى العلمي المتقدم، الذي وصلوا إليه، وإظهاراً لمقدرتهم على استنباط الأحكام الشرعية.

أما ثاني الاتجاهين اللذين سار فيهما التصنيف الفقهي في المدرسة البحرانية، فيتمثّل في البحوث الفقهية المتخصصة؛ إذ يعمد الفقيه إلى مسألة من مسائل الفقه، فيبحثها بحثاً مستفيضاً، فيعرض الآراء في تلك المسألة، ويناقشها، فيقوي رأياً ويتبنّاه، أو يردّه ويدحضه، أو يدلي برأيه من عنده جديد، حسبما قاده إليه الدليل.

وتختلف طرائق التأليف في هذا الاتجاه، إلا أنّ الغالب هو تخصيص رسالة للمسألة الفقهية المعروضة، ومن يطالع كتب التراجم يجد أنّ علماء البحرين قد كتبوا الرسائل في شتى المسائل الفقهية، فقد كتبوا



في الطهارة، والصلاة، والصوم، والزكاة، والخمس، وغيرها من أبواب الفقه، كما يجد المطالع - كذلك - اهتمامًا واضحًا ببعض المسائل، كاهتمامهم ببحث صلاة الجمعة في زمان الغيبة؛ إذ ألف فيها علماء البحرين أكثر من عشر رسائل، نذكر بعضها مرتبة زمنيًا على النحو الآتي:

1. رسالة في الجمعة، للشيخ علي بن سليمان القدسي (1064هـ / 1653م) ذهب فيها إلى وجوب الجمعة العيني.
2. رسالة في وجوب الجمعة عيّنًا، للشيخ سليمان بن صالح العصفور (1085هـ / 1085م).
3. رسالة في حكم صلاة الجمعة في زمن الغيبة، للشيخ سليمان بن أبي ظبية البحراني (1101هـ / 1689م).
4. رسالة في وجوب الجمعة عيّنًا، للشيخ أحمد بن محمد المقابي (1102هـ / 1690م)، وهي نقضٌ لرسالة ابن أبي ظبية السابقة.
5. رسالة في وجوب الجمعة عيّنًا، للشيخ سليمان الماحوزي (1121هـ / 1709م).
6. رسالة في وجوب صلاة الجمعة عيّنًا، للشيخ علي بن حسن البلادي (1203هـ / 1788م).
7. رسالة في الجمعة، للشيخ خلف بن عبد علي العصفور (1208هـ / 1793م).
8. رسالة في صلاة الجمعة، للشيخ علي بن محمد العصفور (1215هـ / 1800م).
9. رسالة في وجوب الجمعة عيّنًا، للشيخ محمد بن علي العصفور (1244هـ / 1828م).
10. رسالة في أحكام الجمعة، للشيخ عبد علي بن خلف العصفور (1303هـ / 1885م).

والحقُّ أنَّ (صلاة الجمعة) في زمن الغيبة، مسألة شائكة، تصدَّى لها كثيرٌ من فقهاء الإمامية؛ لارتباطها بقضية تولى الفقيه مناصب النيابة عن الإمام، وتلك «إشكالية غير محسومة في الفقه الشيعي حتى الآن»<sup>(20)</sup>، وقد أضفى الأصوليون عليها «طابعًا سياسيًا، يربطها بالإمامة الإلهية، وهذا ما جعلها أحد معايير شرعية السلطة، فقد تمسك الأصوليون بشرط عدالة السلطان، فإذا أقاموها أقرّوا بشرعية السلطة»<sup>(21)</sup>.

أما الأخباريون من الشيعة فقد ذهبوا إلى وجوب الجمعة عينًا، دون قيدٍ أو شرط، ورأوا «أنَّ اشتراط السلطان ليس عليه سلطان»<sup>(22)</sup>، وهذا الموقف هو «الأصل العملي الشيعي، وإنّما وردت بعض النصوص الضعيفة، مشفوعة بمواقف وظروفٍ سياسية أملت على الفقيه الأصولي التشدد في موضوع صلاة الجمعة، وإحالتها إلى شعيرة سياسية عبادية، وإدراجها ضمن امتيازات الإمامة»<sup>(23)</sup>.

وواضحٌ من الثبوت الذي قدّمناه للرسائل التي كتبها البحرينيون في مسألة صلاة الجمعة، أنَّهم يذهبون إلى وجوبها عينًا، سواء منهم الأخباريون والأصوليون، ولم يشذَّ عنهم إلا الشيخ سليمان بن أبي ظبية البحراني، الذي ذهب إلى تحريمها في زمن الغيبة<sup>(24)</sup>.

(20) فؤاد إبراهيم: الفقيه والدولة، دار المرتضى، بيروت، الطبعة الجديدة، 1433هـ / 2012م، ص 231.

(21) المصدر نفسه، والصفحة نفسها.

(22) الفيض الكاشاني: الشهاب الثاقب، منشورات مؤسسة الأعلمي، بيروت، ط2، 1401هـ، ص 9.

(23) فؤاد إبراهيم: المرجع السابق، ص 232.

(24) ينظر: فهرست علماء البحرين للماحوزي ص 140.

## الأصولية والأخبارية<sup>(25)</sup>:

مادمنّا نتحدّث عن الفقه وعلومه في البيئة العلمية البحرانية، فلا بدّ من الوقوف على قضية (الأصوليين والأخباريين)؛ فإنّ البحرين كانت إحدى أهم المحطات التي احتضنت المنهج الأخباري، فقد مارست «دورًا ثنائيًا من التأثير والتأثر السلفي إلى بلاد فارس وبالعكس، مثله السيد ماجد البحراني (1028هـ / 1918م)، والشيخ علي بن سليمان البحراني... ووجدنا بعد حين أنّ النشاط الأخباري قد غطى الفجوة، التي حدثت في ميدان الفكر السلفي في إيران، بعد سقوط الدولة الصفوية سنة 1135هـ / 1722م، فاحتلّ كلّ من البحرين، والقطيف، والعراق مراكز الفكر السلفي»<sup>(26)</sup>.

ولم تكن تلك الصدارة في التيار الأخباري في البحرين لتمرّ دون أن يسجّل علماء البحرين رأيهم في الصراع المحتدم بين التيارين، بل كان لهم دور كبير في تقريب الفجوة بين ذينك التيارين الإماميين.

والأصوليون والأخباريون يمثلون تيارين فكريين في المدرسة الإمامية، يكمن الفرق الرئيس بينهما في الأدلة التي يجوز الاستنباط منها، فالأصوليون، أو المجتهدون «هم الذين يلجأون في مقام استنباط الأحكام الشرعية إلى الأدلة

(25) خاض في هذا الموضوع كثيرون، فبعض خاضه بعلم، وآخر خاض فيه، وهو لا يعرف كنهه، فخطب خطب عشواء، وابتعد عن طريق الصواب، بل أتى بشيء عجاب!! ومن هذا الصنف مؤلف كتاب (علم الكلام ومدارسه)، أعني الدكتور فيصل بدير عون؛ إذ يرى: «أنّ الحديث الآن عن تيار الإخباريين، وتيار الإصلاحيين أرى أنه امتداد للمشكلة التي نشبت بين الشيعة بعضهم وبعض (كذا) بمجرد أن مات علي بن أبي طالب، حيث اعتقد البعض، كما رأينا، أنه لم يمّت، وأنه رُفِعَ إلى السماء، كما رفع عيسى بن مريم، وأنه ما زال حيًّا يُرَزَق، وأنه سيعود إن عاجلاً أو آجلاً. أما التيار الآخر، فكان من رأيه أن عليًّا قد مات، ومن ثمّ لا بدّ من أن يُتَصَبَّ المسلمون إمامًا بعده، ويكون هذا التنصيب عن طريق التعيين، لا عن طريق البيعة أو الشورى».

عون، فيصل بدير: علم الكلام ومدارسه، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط6، 2010م، ص 124، وما أصدق من قال: لو سكت من لا يعلم لقلّ الاختلاف!

(26) الفكر السلفي عند الشيعة الاثنا عشرية، ص 367.

الأربعة، من الكتاب، والسنة، والإجماع، ودليل العقل»<sup>(27)</sup> أمّا الأخباريون، أو المحدثون، فهم الذين يعتمدون في مقام الاستنباط على الكتاب والسنة، ولا يأخذون بالإجماع ولا بدليل العقل<sup>(28)</sup>.

ولقد مرّ هذان التياران في حواضر العلم الإمامية، كالعراق وإيران بمراحل مختلفة؛ وتجاذبات علمية حيناً، وخاضعة للسياسة ولعبتها حيناً آخر، أما البحرين فقد لزمت خطأً واحداً، لم تَمَلْ عنه؛ إذ لم يكن العلماء البحرانيون ينظرون إلى الخلاف بين الفريقين إلا بوصفه خلافاً علمياً محضاً، ولم يكونوا يرتضون إنزاله إلى ساحة السياسة، أو يحيلونه إلى خلافاً شخصية، يكون الهوى والتعصب فيها هو الحاكم؛ لذا لم يكن العلماء البحرانيون يجدون غضاضة في أن يأخذ بعضهم عن بعض، سواء كان الآخذ والمأخوذ منه متفقين في الأصولية والأخبارية، أم كانوا مختلفين، فيكون الآخذ أصولياً، والمأخوذ عنه أخبارياً، أو العكس، كما هو الحال في تتلمذ الشيخ عبد الله السماهيجي، الذي كان يصف نفسه بـ(خادم المحدثين، وتراب أقدام العلماء العاملين)<sup>(29)</sup> على الشيخ سليمان الماحوزي، وهو أصوليّ بحث، وقد وصفه السماهيجي، وبالغ في وصفه وإطرائه<sup>(30)</sup>، ولم تمنع (أصولية) بعض العلماء السماهيجيّ من اتخاذهم إخوة مقربين إلى نفسه، فعندما عرّف بأكابر تلامذة الشيخ سليمان الماحوزي، ابتداءً بذكر الشيخ أحمد بن إبراهيم العصفور، وهو أصوليّ معروف، فقال في وصفه: «أخي بالمؤاخاة، وصديقي في المصافاة، الشيخ العلامة الفهامة، الأسعد، الأمجد، شيخنا الأوحد، الشيخ أحمد...»<sup>(31)</sup>

(27) محمد عبد الحسن الغراوي: مصادر الاستنباط بين الأصوليين والأخباريين، دار الهادي، بيروت، ط 1، 1992، ص 39.

(28) ينظر: المصدر السابق، ص 55-56.

(29) الشيخ عبد الله السماهيجي: منية الممارسين، الورقة 2.

(30) انظر: الإجازة الكبيرة للسماهيجي، ص 73 - 80.

(31) الشيخ عبد الله السماهيجي: الإجازة الكبيرة، ص 61.

ومما يدلّ على نظر البحرينيين إلى هذه المسألة نظرةً علميةً محضةً، خاضعة لمعايير النقاش العلمي أنهم يأخذون بالرأي إذا بان لهم صوابه، وعضدته الأدلة، ويتركون الرأي إذا استبان لهم خطؤه، من دون فرقٍ في كون ذلك الرأي من مباني الأصوليين أو الأخباريين، ولعلّ في إيراد الشيخ عبد الله السماهيجي الفروق بين التيارين دليلاً على ما نحن بصده، فقد وافق، وهو الأخباري المعروف، الأصوليين في بعض المسائل، كموافقته إياهم في أنّ الأصل في الأشياء هو الإباحة؛ فإن «المجتهدين يقولون: إنّ الأصل في الأشياء الإباحة؛ لقوله - عليه السلام - كلّ شيءٍ مطلقٌ حتى يرد فيه نهْيٌ، ولإطلاق قوله تعالى: ﴿خَلَقَ لَكُمْ مَّا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا﴾<sup>29</sup> والأخباريين يتوقفون في ذلك، بل عندهم: ما لم يرد نصٌّ في جوازه لا سبيل إلى إباحته ولا تحريمه، بل هو من قبيل الشُّبه، والأمور ثلاثة: حلالٌ بَيِّنٌ، وحرامٌ بَيِّنٌ، وشُبُهَاتٌ بين ذلك.

وأنا عندي توقّف في هذه المسألة، بل الذي يظهر لي ترجيح كلام المجتهدين؛ لما يظهر من الآيات والروايات، والله أعلم<sup>(32)</sup>.

ومن هنا يبدو غريباً الحكم على مثل الشيخ عبد الله السماهيجي بالتصلّب وعدم الاعتدال؛ فقد زعم علي الجابري في دراسته عن الفكر السلفي عند الشيعة الاثني عشرية أنّه «لم يكن تصلّب السماهيجي في عقيدته السلفية يرضي المعتدلين منهم... كما تخطى السماهيجي الموقف المعتدل، الذي وجدناه عند السيد نعمة الله الجزائري»<sup>(33)</sup>.

ولست أعلمُ النصّ الذي اتّكأ عليه الجابريُّ في حكمه المزبور، فإنه لم ينقل نصّاً عن السماهيجي يثبت ذلك، وكلّ ما ساقه من أحكام، في هذه المسألة، عبارات لا تخرج عن العموميات، من مثل قوله: «لخص

(32) الشيخ عبد الله السماهيجي: منية الممارسين، الورقة 89.

(33) علي حسين الجابري: الفكر السلفي عند الشيعة الاثنا عشرية، دار إحياء الأحياء، قم المقدسة، ط2، 1409هـ ص 378.

السامهيجي لنا موقفه السلفي في رسالته في التوحيد، ومنية الممارسين، وضمنه قصيدته التعليمية، التي أرخ فيها للعديد من أعلام الفكر السلفي الاثنا عشري»<sup>(34)</sup>.

وواضح من هذا النص أن الجابري لم يطلع على منية الممارسين، ولا على غيرها من مصنفات السامهيجي، وهذا ما يبدو من خلال نقله في الحواشي نصوص السامهيجي عن منية المرتاد للميرزا محمد الاسترآبادي، وروضات الجنات للخوانساري، ولعل حكمه كان مبنياً على إعلان السامهيجي نفسه «خادم المحدثين، وتراب أقدام علماء الأخباريين»<sup>(35)</sup>، وهو أمر لا يعدو اعتزاز السامهيجي بالتيار الذي ينتمي إليه، وهو - على اعتزازه بذلك - لا يجد حرجاً في أن يُدخِل التيار الآخر في زمرة المخدومين، فقد سمى نفسه بـ «خادم المحدثين والمجتهدين، وتراب أقدام العابدين والمتهجدين» في مقدمة كتابه الموسوم بذخيرة العباد في تعريب زاد المعاد<sup>(36)</sup>، فساوى بين التيارين مساواة تقطع الطريق على من يظن أن بين التيارين عداوة، فلا يستقيم - والحال هذه - وصف السامهيجي بالتشدد البتة.

ثم إن الحواشي التي نقلها الجابري - كما أسلفنا - من منية المرتاد لا تخرج عن كونها تأكيداً لوجوب الرجوع، في مقام أخذ الأحكام الشرعية، لراوي الحديث دون غيره، وليس في هذا أكثر من إعلان منهج الأخباريين العام، الذي يلتقي فيه السامهيجي والسيد نعمة الله الجزائري، والشيخ يوسف العصفور، وكل الأخباريين، فأين تخطي موقف نعمة الله الجزائري المعتدل، كما يزعم؟

(34) علي حسين الجابري: الفكر السلفي عند الشيعة الاثنا عشرية، دار إحياء الأحياء، قم المقدسة، ط2، 1409هـ، ص 378.

(35) المصدر نفسه، ص 379.

(36) انظر: السامهيجي، الشيخ عبد الله بن صالح: ذخيرة العباد في تعريب زاد المعاد، مخطوط يحتفظ الباحث بنسخة منه. الورقة 1.

وفي مرحلة لاحقة، اتخذ الخلاف العلمي بين التيارين في العراق، وإيران شكل النزاع المفضي إلى الافتراق، والقدر في علماء التيارين الإماميين، بعد أدّت السياسة دورها في إذكاء نار الخلاف، وتحويل وجهته العلمية؛ في سبيل تحقيق بعض المآرب السياسية<sup>(37)</sup>، ممّا حدا بالشيخ يوسف العصفور، الذي كان يعيش في كربلاء يومذاك، الوقوف موقفًا وسطًا؛ إذ «مثل دور الاعتدال بسلوكه طريقًا وسطًا بين الخطين المتوازيين، أعني خط الأصوليين والأخباريين، محاولا تخفيف غلواء سلفه في الرأي، المحدث الاسترابادي، وأتباعه، والحدّ من حملتهم الجارحة، ومحاكمة الأصوليين، ثمّ محاولة تقليص الخلاف بينهم وبين الأخباريين، وفعلًا كان له أثر كبير في حدّ هذه العاصفة العاتية»<sup>(38)</sup>.

ويبدو أنّ الطريقة الوسطى التي اختطها الشيخ يوسف لم ترق لكثيرين، مثل الوحيد البهبهانيّ (1206هـ / 1791م) الذي «شنّ على الأخبارية هجومًا عنيفًا بمؤلفاته، ومجاجاته الشفوية الحادّة مع علمائها»<sup>(39)</sup>، حتى أفتى بعدم صحة الصلاة خلف الشيخ يوسف العصفور، ومنع من حضور درسه، وحتى أنّ ابن أخت الوحيد، أعني السيد علي الطباطبائي، صاحب كتاب (الرياض) كان «يحب الحضور عليه [يعني الشيخ يوسف]؛ لاستحسان مسلكه في التفقه، ولكنه يخشى من غضب خاله (الأغا) عليه، فكان يخفي نفسه في بعض الزوايا بדרسه ليلا عن أعين الناظرين؛ كيلا يظهر الأمر ويبين»<sup>(40)</sup>.

والذي يبدو لنا أنّ عمل الشيخ يوسف كان منطلقًا من النظر إلى الخلاف نفسه؛ إذ لم يتعدّد أن يكون خلافاً علميًّا، ساحته الأساسية حلقات التدريس،

(37) ينظر: فؤاد إبراهيم: الفقيه والدولة ص 275-286.

(38) الغراوي: مصادر الاستنباط، ص 61.

(39) المصدر نفسه، ص 46.

(40) العبقات العنبرية، ص 87.

وأداته الوحيدة هي النقاش وبسط الدليل؛ لذا يبدو غريباً الحكم عليه بأنه «جسد ظروفه في مبدأ الاحتياط، وهو بهذا يصحّ تسميته تقيّة الأخباريين؛ بسبب تهوّر العوام من جهة، وللحد من التدهور في العلاقات الفكرية، والاجتماعية في المجتمع الاثنا عشري، من جراء الوضع الجديد، الذي تمخّض عن ثورة الوحيد من جهة أخرى»<sup>(41)</sup>.

إنّ الحكم على عمل العصفور بأنه (تقيّة الأخباريين) إنّما يصحّ لو لم يصدق برأيه، المخالف لرأي الأصوليين، الذي هو مقتضى التقيّة، في حين وجدناه قد حصر حجّية العمل بالكتاب والسنة، المشتملة على الأخبار، ورفض بصراحة العمل بالعقل والإجماع، فأين التقيّة في ذلك؟

ثمّ إنّ التقيّة إنّما يستعملها الخائف، الذي لا يجد له نصيراً، في حين كان الشيخ يوسف في وسط أخباري بحثٍ، وفي زمنٍ سادت فيه الأخبارية حتى «ملأت الأقطار والأنحاء... وصار دين (الأصولية) في جنبهم كالعدم»<sup>(42)</sup>، فليس إذن، إلا زاوية النظر العلمية للخلاف، التي كان ينظر من خلالها الشيخ يوسف، وهو ما يفسّر تجويزه الصلاة خلف البههاني، على الرغم من تحريم الأخير الصلاة خلف الشيخ يوسف<sup>(43)</sup>.

على أيّ أتفق مع الباحث في أنّ الوحيد البههاني أوجد وضعاً جديداً في المجتمع العلمي في كربلاء، ذلك الوضع القائم على التعصّب والتشدد، وتحويل الأمور من مسارها العلمي إلى مسارٍ آخر بعيدٍ عن العلمية، فإنّه «رأى أنّ الشريعة الغراء لا تستقيم إلا بمحو هذه الفرقة العمياء»<sup>(44)</sup>، ولم ينته التعصّب بموت الوحيد، بل هذا تلاميذه حذوه، وساروا على نهجه،

(41) علي الجابري: الفكر السلفي، ص 386.

(42) العبقات المنبرية، ص 87.

(43) انظر هذه القضية في: مغنية، محمد جواد: مع علماء النجف الأشرف، دار ومكتبة الهلال، بيروت، 1984م، ص 74.

(44) العبقات المنبرية، ص 87.



فاستعر النزاع بين الفريقين، متحولاً إلى خصامٍ وعداوة، وحملات تفسيقٍ، وإخراجٍ من الملة، تُوِّجت بفتاوى قُتِلَ بسببها الميرزا محمد الأخباري في العراق سنة 1232هـ ص 1816م<sup>(45)</sup>.

وقد آمن علماء البحرين بأنّ الخلاف بين التيارين علميٌّ بحث، وجاهدوا ليبقى كذلك، وهو عين الخط المعتدل الذي أرساه البحرينيون قبل الشيخ يوسف وبعده، لما حصروا الخلاف في كونه خلافاً علمياً، كما أسلفنا، على الرغم من احتدام الصراع بين التيارين، واقتتالهما في العراق وإيران؛ لذلك وجدنا زعيم المدرسة البحرانية يومذاك، أعني الشيخ حسين العصفور (1216هـ / 1801م) يحرر موطن النزاع بين التيارين، مشيداً بعدالة الأصوليين وتقواهم، على الرغم من عدم قبول منهجهم، فيقول بوضوح: «ولكن أولئك العلماء الأخباريين، حيث قد بلغهم عدالة أولئك العلماء المجتهدين، وأنهم كما وصفت في سؤالك، بل بلغوا زيادة في ذلك، أوجب لهم ذلك حسن الظن، والتجافي عن القول فيهم، والطعن عليهم، لأن مقتضى عدالتهم، ووثاقهم أن يكون حازماً عن الدخول فيما لم يأت عن أمثهم، وأنه لم يصدر ذلك إلا على وجه الغفلة، والمجاراة معهم» يعني مع المخالفين<sup>(46)</sup>.

بل إننا نرى الشيخ حسين يحاول إيجاد وجهٍ مَرُضِيٍّ للأصوليين في أخذهم بالإجماع ودليل العقل؛ فيعتذر لهم بأنّ «الأدلة كلها منطبقة على فساد تلك القواعد الاجتهادية، وعدم الاعتداد بها في زماننا بالكلية، وقد مرَّ سابقاً على أن دخولهم [يعني الأصوليين] فيها، وأخذهم بها لأحد الأمرين: إمّا إلزاماً للمخالفين، خذلهم الله تعالى، في مقام الاحتجاج، أو غفلة عن

(45) انظر في تفصيل الواقعة، والفتاوى الصادرة: الشيخ محمد الحسين كاشف الغطاء: العبقات العنبرية في الطبقات الجعفرية، ص 86 - 103، وص 183 - 188.

(46) العصفور، الشيخ حسين: المحاسن النفسانية في أجوبة المسائل الخراسانية، مراجعة حبيب عبد الكريم المرتضى، دار المشرق العربي الكبير، بيروت، ط 1، 1979م، ص 41.

تلك الأدلة المسقطة لها عن رتبة الاعتبار»<sup>(47)</sup>. فالأصوليون إذن، في نظر الشيخ حسين لا يؤمنون بغير الكتاب والسنة، بوصفهما أدلة شرعية على الوجه الأول، أو هم غافلون عن الأدلة، التي تبعد غير الكتاب والسنة على الوجه الآخر، وهم - أعني الأصوليين - في نظر الشيخ حسين معذورون على كلا الوجهين.

ومن أجل ذلك العذر الذي التمسهُ الشيخ حسين العصفور للأصوليين، وجدناه يقرر أنه «لا يجوز التعرض لأكثر من بيان خطئهم، وفساد ما تعلقوا به من القواعد الاجتهادية؛ لئلا يقتضي أثرهم من كان بعدهم، لضعف قريحته عن نقض شبههم، وما تعلقوا به في التجشم لتلك القواعد العامية، وامتنالا لما استفاد عنهم - عليهم السلام - مسندا عن النبي - صلى الله عليه وآله - أنه قال: إذا ظهرت البدع في أمتي فعلى العالم أن يظهر علمه، فإن لم يفعل فعليه لعنة الله»<sup>(48)</sup>.

### ثانيا: القرآن وعلومه

ليس غريباً أن تهتم المدارس الدينية بالقرآن وعلومه، وأن ينشغل به الدارسون في تلك المدارس وأساتذتهم، فهو - كما يقول المقايي في مقدمة تفسيره - «أشرف العلوم وأفضلها، وأعظمها منفعة في الدارين وأكملها، وهو الحريُّ بقصر الهمم على معرفة حقائقه، والأحق بالخوض في تيار غوامضه ودقائقه؛ لأنه الأصل الذي تنبجس منه المعالم القدسية، والبحر الخضم الذي تُنَزَّرُ منه النفحات الفردوسية»<sup>(49)</sup>.

غير أن هذا الاشتغال بالقرآن وعلومه في المدرسة البحرانية لم يصل إلينا منه

(47) العصفور، الشيخ حسين: المحاسن النفسانية في أجوبة المسائل الخراسانية، مراجعة حبيب عبد الكريم المرتضى، دار المشرق العربي الكبير، بيروت، ط1، 1979م، ص 38.

(48) المصدر نفسه، ص 41.

(49) المقايي، الشيخ محمد بن علي: صفوة الصافي والبرهان، مخطوط يحتفظ الباحث بنسخة منه، الورقة 1.

شيء إلا في العصور المتأخرة؛ ذلك بأن كتب التراجم لم تنص على دراسات قرآنية قبل دراسات الشيخ أحمد بن عبد الله المتوَّج البحراني (820هـ/ 1417م)، الذي كتب ثلاثة تفسيراتٍ للقرآن: كبير، ووسيط، ووجيز<sup>(50)</sup>، وخَصَّ آيات الأحكام الخمس مئة بدراسة، وسمها بـ(منهاج الهداية في بيان خمس مئة الآية)، كما وضع رسالةً في (الناسخ والمنسوخ).

فعمل المتوَّج إذن، هو أقدم ما وصل إلينا ممَّا يرتبط بالدراسات القرآنية في البحرين، غير أنَّ أيًّا من التفاسير الثلاثة لم يصل إلينا، في حين سلم من آفات الزمان منهاج الهداية، ورسالة الناسخ والمنسوخ، وكُنَّا قد عرضنا كتاب (منهاج الهداية) سابقًا في باب الفقه وعلومه، وسنعرض هنا رسالة (الناسخ والمنسوخ).

تبدأ رسالة (الناسخ والمنسوخ) بمقدمة، بيِّن فيها المتوَّج أهمية معرفة الناسخ والمنسوخ؛ ذلك بأنَّ «من ادَّعى التفقه في الشرعيَّات، التي هي معالم الدين، ولم يعرف الناسخ من المنسوخ، كان مثل الحمار في الطين»<sup>(51)</sup>، ثمَّ أشار إشارةً سريعةً إلى الخلاف في وقوع النسخ في القرآن، وهو خلافٌ قديمٌ، تناوله أكثر من اعتنوا بالناسخ والمنسوخ، غير أنَّ ابن المتوَّج لم يعرض أدلة المانعين من وقوع النسخ، بل أبدى اعتراضه عليهم بصورةٍ قاطعة، فقد رأى « بعض المفسرين يقول: لا منسوخ في القرآن، هؤلاء قومٌ عن الحقِّ صدّوا، وبإفكهم على الله ردّوا»<sup>(52)</sup>.

وتناول ابن المتوَّج - بعد ذلك - الاختلاف في عدد الآيات التي وقع النسخ فيها، فقد « قال أكثرهم: إنَّ عدد الآي، التي دخل عليها النسخُ مئة آية.

(50) انظر: الذريعة 4 ص 233.

(51) ابن المتوَّج، الشيخ أحمد بن عبد الله: الآيات الناسخة والمنسوخة، تحقيق ماجد العويناتي، دار المجتبى، قم المقدسة، ط1، 1422هـ، ص 29.

(52) المصدر نفسه، ص 30.

وأنا - وإن أوردتها في تفسير القرآن، في خلال الكلام على علم البيان - فإني مؤلف في ذلك مختصرًا، يكون للمتعلّم تبصرةً، وللفقيه والعالم تذكراً، أكفيهم مؤنة الدأب، وصعوبة التفتيش والطلب»<sup>(53)</sup>.

وقد عرّج ابن المتوج على تبين مصطلح النسخ، والفرق بينه وبين البداء، ثم بين ضرب النسخ الثلاثة: المنسوخ خطأ وحكمًا، والمنسوخ خطأ لا حكمًا، والمنسوخ حكمًا مع بقاء أصله، وبين أن هذا الضرب من النسخ قد وقع في ثلاث وستين سورة، عددها كلها، ثم شرع - بعد ذلك - يعدد الكليات التي تحكم الضرب الثالث من النسخ، فقال: «اعلم أن كل ما في القرآن من ﴿وَأَعْرِضْ﴾، و﴿تَوَلَّ عَنْهُمْ﴾، و﴿دَرَهُمْ﴾، وما أشبه ذلك في معناه، فناسخه آية السيف.

وكل ما في القرآن من ﴿إِنِّي أَخَافُ إِنَّ عَصِيَّتَ رَبِّي عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ﴾<sup>الأقسام: 15</sup> نسخه قوله: ﴿لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ﴾<sup>الفتح: 48</sup>.

وكل ما في القرآن من خبر الذين أوتوا الكتاب، والأمر بالصلح معهم، نسخه قوله: ﴿فَتَبَلَّغُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾<sup>التوبة: 29</sup>.

وكل ما في القرآن من الأمر بالشهادة نسخه قوله: ﴿فَإِنْ أَمِنَ بَعْضُكُمْ بَعْضًا﴾<sup>البقرة: 283</sup>.

وكل ما في القرآن من التشديد والتهديد، نسخه قوله: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾<sup>(54)</sup>  
<sup>البقرة: 185</sup>.

وقد عقد ابن المتوج - بعد ذلك - فصلاً، وازن فيه بين دخول النسخ على الخبر، ودخوله على الأمر والنهي، وانتقل بعد ذلك إلى الحديث عن بعض

(53) ابن المتوج، الشيخ أحمد بن عبد الله: الآيات الناسخة والمنسوخة، تحقيق ماجد العويناتي، دار المجتبى، قم المقدسة، ط1، 1422هـ، ص 30.

(54) المصدر نفسه، ص 34 - 35.

أدلة النسخ من الكتاب والسنة، وطفق بعد ذلك يعدد سور القرآن، ويبين الآية المنسوخة، والآية التي نسختها.

والحق أن ما جاء في رسالة ابن المتوج من مناقشاتٍ، وتقسيماتٍ، وأفكارٍ، واستشهاداتٍ ليست جديدة، ولا يمكن نسبتها إليه؛ فقد وردت في كتب الأقدمين، الذين تناولوا مسألة الناسخ والمنسوخ، ويبدو أن ابن المتوج قد تأثر بكتب السابقين، الذين ألفوا في هذا الباب، وبخاصة كتاب أبي القاسم بن سلامة (410هـ / 1019م) المعروف بالناسخ والمنسوخ<sup>(55)</sup>؛ إذ إننا وجدنا التقسيم عند الرجلين واحداً، ووجدنا كثيراً من عبارات أبي القاسم، واستشهاداته منقولةً بلفظها في رسالة ابن المتوج، وإنْ عدنا الإشارة إلى المصدر المذكور، كما هو الشأن عند النقل من المصادر في تلك العصور.

أما إذا نظرنا إلى ما وصل إلينا من النتاج العلمي البحراني، المرتبط بتفسير القرآن، فسنرى أن ذلك العمل العلمي قد مرّ بمراحل ثلاث، أعرض إليها بإيجازٍ في ما يأتي:

### المرحلة الأولى: التفسير بالمأثور

يمثل هذه المرحلة خير تمثيل كتاب (البرهان في تفسير القرآن) للمفسر الكبير، السيد هاشم التوبلاني البحراني (1107هـ / 1695م) المشهور «بين علماء الإمامية قاطبة بتفسيره (البرهان)<sup>(56)</sup>»، وهو تفسير ضخمٌ يقع في ثمانية مجلدات، وقد كُتِبَ له الانتشار والذيع في الوسط العلمي؛ حتى غدا مرجعاً يستقي منه مفسرو القرآن في المراحل اللاحقة.

وقد وصف السيد هاشم كتابه بقوله: «وكتابي هذا يطلعك على كثيرٍ من أسرار علم القرآن، ويرشدك إلى ما جهله متعاطو التفسير من أهل الزمان، ويوضح لك عمّا ذكره من العلوم الشرعية، والقصص والأخبار النبوية،

(55) ابن سلامة، هبة الله: الناسخ والمنسوخ، مطبعة الباي الحلبي، القاهرة، ط2، 1967م.

(56) سالم النويدري: أعلام الثقافة 2 ص 249.

وفضائل أهل البيت الإمامية؛ إذ صار كتاباً شافياً، ودستوراً وافياً، ومرجعاً كافياً، حجةً في الزمان، وعيناً من الأعيان؛ إذ هو مأخوذٌ من تأويل أهل التنزيل والتأويل، الذين نزل الوحي في دارهم عن جبرئيل عن الجليل، أهل بيت الرحمة، ومنبع العلم والحكمة، صلى الله عليهم أجمعين»<sup>(57)</sup>.

وقد اتخذ السيد هاشم التوبلاني في (البرهان) منهج التفسير بالمأثور، فتتبع فيه الأحاديث المروية عن النبي الأكرم، وأهل بيته الطاهرين، سلام الله وصلواته عليه وعليهم أجمعين، وكان يبدأ بتبيان فضل السورة، وثواب قراءتها، فيذكر ما جاء من أحاديث مرتبطة بذلك، فيوردها كلها مسندة، ولا يكتفي ببعضها، ثم يشرع في تفسير آيات السورة آيةً آيةً، ناقلًا كل ما وجدته مروياً عن أهل البيت، عليهم السلام، فلا غرو أن يتحوّل هذا التفسير إلى واحدٍ من أكبر المجاميع الحديثة في المدرسة الإمامية.

وقد نقل في مقدمة التفسير كثيراً من الروايات التي تشدد النكير على من فسّر القرآن برأيه، فلم يجد بداً من وجوب «التوقّف حتى يأتي تأويله عنهم؛ لأن علم التنزيل والتأويل في أيديهم، فما جاء عنهم - عليهم السلام - فهو النور والهدى، وما جاء عن غيرهم فهو الظلمة والعمى»<sup>(58)</sup>. ومن أجل هذه العلة لم يدل التوبلاني برأيه الخاص، بل بدا منسّقاً لما ورد عن النبي وأهل بيته، بل إنه لم يتعرض حتى إلى التفسير اللغوي للألفاظ، ولم ينقل عن معاجم اللغة شرحاً، فإن أعوزته الرواية في مقام ما، أحال إلى غيره من المفسرين، وكأنه يلقي بتبعة ذلك التفسير على غيره، فلا يكون حينئذٍ ممّن فسّر القرآن برأيه.

ولنضرب مثالا بيّن هذا الذي ندعيه، فإنه لما وقف عند تفسير قوله تعالى ﴿صُمُّ بُكْمٌ عُمَى﴾<sup>البقرة: 18</sup> ولم يجد فيها من الروايات شيئاً، ووجد المقام لا يصلح

(57) السيد هاشم التوبلاني: البرهان في تفسير القرآن، تحقيق لجنة من العلماء، مؤسسة الأعلمي للطبوعات، بيروت، ط1، 1999م، ج1 ص 11.

(58) المصدر نفسه، 1 ص 10.

دون تفسير ألفاظ الآية، نقل عن غيره من المفسرين ما يشرح ذلك، فقال: «قال علي بن إبراهيم: وقوله: ﴿صُمُّ بُكْمٌ عُنًى﴾ الصُّمُّ: الذي لا يسمع، والبُّكْمُ: الذي يولد من أمه أخرس، والعُمِيُّ: الذي يكون بصيراً ثم يعمى»<sup>(59)</sup>.

ولقد كان أمام السيد التوبلاني متسع من القول، يعلّق فيه على ما نقله من تفسير علي بن إبراهيم؛ ذلك بأنّه فسّر الجمع بالواحد، وكان الأولى أن يقول: الصُّمُّ: جمع الأصمّ، وهو الذي لا يسمع، ويفعل الفعل نفسه في البُكم والعُمي، لكنّ الخشية من الوقوع في التفسير بالرأي هي التي منعت من ذلك، والله أعلم.

فإذا عرفنا منهج الرجل هذا، لم نجد غرابة فيما ذهب إليه، حين رأى أنّ مباحث علم المعاني والبيان ينبغي أن تطلب من أهل البيت وحدهم، وأنّ الاستمساك بذلك العلم - بمعزل عنهم - لا يوصل إلى المراد من كلام الله تعالى، فيقول في هذا الشأن: «والعجب كلّ العجب من علماء المعاني والبيان، حيث زعموا أنّ معرفة هذين العلمين تُطْلَعُ على مكنون سرّ الله، جلّ جلاله، من تأويل القرآن. قال بعض أمّتهم<sup>(60)</sup>: ويلٌ ثمّ ويلٌ لمن تعاطى التفسير، وهو في هذين العلمين راجلٌ. وذلك أنهم ذكروا أنّ العلمين مأخوذان من استقراء تراكيب كلام العرب البلغاء، باحثان عن مقتضيات الأحوال والمقام، كالحذف، والإضمار، والفصل، والوصل، والحقيقة، والمجاز، وغير ذلك.

ولا ريب أنّ محلّ ذلك من كتاب الله، جلّ جلاله، تحتاج معرفته إلى العلم به من أهل التنزيل والتأويل، وهم أهل البيت، الذين علّمهم الله، سبحانه وتعالى، فلا ينبغي معرفة ذلك إلا منهم، ومن تعاطى معرفته - من غيرهم - ركب متنّ عمياء، وخَبَطَ خَبَطَ عشواء»<sup>(61)</sup>.

(59) البرهان في تفسير القرآن، 1 ص 148.

(60) يعني الزمخشري. انظر: مقدمة الكشاف للزمخشري 1 ص 22.

(61) البرهان في تفسير القرآن 1 ص 10.

## المرحلة الثانية: المزج بين المأثور وعلوم اللغة

لعل المنهج الصارم، الذي ألزم السيد هاشم البحرانيّ به نفسه في تفسيره، هو الذي جعله يبدو كتاباً موجّهاً إلى طبقةٍ معيّنةٍ من القراء، هي طبقة العلماء والمختصين، وهو أمرٌ تنبّه إليه مفسّرٌ بحرانيٌّ آخر، هو الشيخ محمد بن علي المقايي البحراني (كان حيّاً سنة 1186هـ/ 1772م) فعمد إلى اختصار ما جاء في البرهان وتفسير الصافي، وكلاهما من مدرسة التفسير بالمأثور، وزاد على ذلك التفسيرين زياداتٍ لغويةٍ تقرّب المعنى إلى الأذهان، وقد سمّى تفسيره ذاك بـ(صفوة الصافي والبرهان).

يقول المقايي في مقدمة تفسيره، مبيّناً منهجه، ومعلّلاً لجوئه إلى اللغة والإعراب: «وأحسن ما رأيتُ من المؤلفات في تفسير القرآن كتاب (الصافي)، وكتاب سيدنا المسمّى بـ(البرهان)، فأحببتُ أن أنتخبهما بترتيبٍ رائق، وأقصد في ذلك الاختصار على الوجه اللائق، وأضرب فيه صفحاً عن التطويل المملّ والإكثار؛ لقصور أبناء الزمان عن أن يتحمّلوا منه عسير المعشار، وأضيف إليه من (مجمع البيان) ما أهمله من قراءته، وإعرابه، ولغاته، وصرفه، واشتقاقاته؛ فإن أخذ اللبّ قبل فسح القشر عسير، والمغطّى تحت قشره من الكتاب شيءٌ كثيرٌ، ولا سيّما علم الإعراب، الذي يتوقّف عليه كلّ بيان، فهو الميزان الذي يتبيّن به النقصان والرجحان»<sup>(62)</sup>.

إذن، فهذا التفسير يختصر ذينك التفسيرين، فينتقي منهما بعض ما أوردها من أحاديث وأخبار مروية عن النبي الأكرم، وأهل بيته الطاهرين، بغية التيسير على المتلقين؛ ومن أجل ذلك أعرض المقايي في تفسيره «عن بسط الكلام في أحكامه الشرعية، وعن إيراد ما ورد فيه من المجادلات في مسائله الكلاميّة، وعمّا لا مدخل له في فهم المراد من الآيات، وعمّا زاد عن القدر الكافي فيه من الروايات»<sup>(63)</sup>.

(62) الشيخ محمد بن علي المقايي: صفوة الصافي والبرهان، الورقة 1.

(63) المصدر نفسه، الورقة 2.



ولقد رأى أنَّ الاكتفاء بالمنقول من أحاديث وأخبار عن أهل البيت لا يسعف المتلقين في فهم النصِّ القرآني؛ فأثر الاستعانة بتفسيرٍ ثالث، هو تفسير مجمع البيان للطبرسي، الذي أولى اللغة وعلومها اهتمامًا كبيرًا، فنقل منه ما يتعلّق بالقراءات، والنحو، والصرف، وغيرها.

ولم يكن المتلقي غائبًا عن ذهن المقايي البتة، بل إنَّ حضوره أوجب على المقايي سلوك طريق الاختصار؛ ذلك بأنَّ الاستعداد الذهني لذلك المتلقي لم يكن يؤهله - حسب تشخيص المقايي - للخوض في مطوّلات التفسير؛ لذا وجد أنَّ « الاختصار في هذه الأعصار أمرٌ مطلوب، بل واجبٌ غير مندوب »<sup>(64)</sup>.

وقد ينقذ في الذهن سؤال عن خطورة مثل هذا العمل، فقصارى ما فعله المقايي هو الاختصار، وليس فيه من الجديد والابتكار ما يمكن أن ينسب إلى المختصر، أو يتوقّف عنده الباحث.

والحقُّ أنَّ في الاختصار عملاً علمياً لا يستهان به؛ فهو ينتقي من الروايات أصحّها، وألصقها بالمعنى، وفي ذلك تمحيصٌ لكثير من الروايات التي غصّ بها الأصولان، أعني الصافي والبرهان، ثمَّ إنّا وجدنا المقايي لا يكتفي بسرد الأحاديث دائماً، بل يتدخّل ليشرح ما في الحديث من ألفاظٍ قد تغمض على المتلقين، وقد يقف مبيناً ما يرشد إليه الحديث، والمقايي - إلى ذلك - ما كان يكتفي بنقل الأحاديث من الأصلين كما هي، بل كان يتدخّل مختصراً متون بعض الأحاديث نفسها، وكلّ أولئك يجعل من اختصاره عملاً جديرًا بالدراسة والبحث.

ينضاف إلى ذلك أنَّ المقايي لم يكن سلبياً في اختصاره، بل برزت شخصيته بجلاء، فلم يكن يقبل ما يجده في النصين الأصليين دائماً، بل وجدناه مناقشاً، يقبل بعض الآراء تارةً، ويرد بعضها الآخر تارةً أخرى، وليس أدلّ

(64) صفوة الصافي، الورقة 13.

على ذلك من نقده الكاشاني، صاحب الصافي؛ إذ وجده المقايي قد «أكثر اعتماده في تفسيره على تفسير القاضي، وربما نقل كلامه بالمعنى في مبدأ الأمر، ثم عوّل على نقل اللفظ والمعنى كثيراً»<sup>(65)</sup>، وهو أمرٌ كان المقايي قد عابه على جمعٍ من المفسرين في مقدّمته، وأشار بوضوح إلى عجبه من ذلك، فقال: «والعجب من عكوف شيعة أهل البيت، عليهم السلام، على تفاسير من لم يَزِرْ عنهم، كالكَشَاف، والبيضاوي، والنظام، وهم الذين نزل في بيوتهم التنزيل والتأويل، عن المَلِكِ الجليل، على لسان المَلَكِ جبرئيل»<sup>(66)</sup>.

كما وجدنا المقايي يرفض قول الكاشاني، صاحب الصافي في تفسير ﴿وَأَرْسَلْنَا مَنَاسِكَنَا وَتُبْ عَلَيْنَا﴾<sup>البقرة: 128</sup>، ففي قوله ﴿وَتُبْ عَلَيْنَا﴾ «وجوه: منها أَنَّهُمَا قالا هذه الكلمة على التعبد والانقطاع إليه تعالى؛ لابتدئ بهما الناس فيها.

ومنها أَنَّهُمَا سألاه التوبة على ظَلَمَةٍ ذريتهما.

وقول الصافي (عمّا لا ينبغي) ممّا لا ينبغي؛ لأنّ الأنبياء لا يفعلون ما لا ينبغي، حتى يطلبوا التوبة منه»<sup>(67)</sup>.

ولم يكن الأصل الثالث، أعني تفسير الطبرسي، الذي اعتمد عليه المقايي في اللغة، وما يتصل بها بمنأى عن النقد، فقد ردّ المقايي كثيراً ممّا ذهب إليه الطبرسي، كمناقشته إتياءه في تخصيص العبادة، فقد ورد «في مجمع البيان: العبادة ضربٌ من الشكر، وغاية فيه؛ لأنها الخضوع بأعلى مراتبها، مع التعظيم بأعلى مراتبه.

والظاهر أنّ ذلك لا يدّعيه أحد من العباد، والواجب الوقوف على ما في الحديث الشريف، من أنّ العبادة المطلوبة مجرد الطاعة، والإخلاص

(65) الشيخ محمد بن علي المقايي: صفوة الصافي والبرهان، الورقة 1.

(66) المصدر نفسه، الورقة 2.

(67) المصدر نفسه، الورقة 82.

مستفاداً من التقديم، أي قولوا: نخصّك بالعبادة، ولا نعبد غيرك»<sup>(68)</sup>.

وقد ردّ عليه في تضعيفه أن يكون المقصود بالعهد في قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَنْقُضُونَ عَهْدَ اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مِيثَاقِهِ﴾<sup>البقرة: 27</sup> هو «العهد المأخوذ عليهم في عالم الذر، والظاهر أنه المراد من الأحاديث، فتضعيف الطبرسي له ضعيف»<sup>(69)</sup>.

كما وجدناه يردّ ما قوّاه الطبرسي في تفسير قوله تعالى ﴿وَأَسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ﴾<sup>البقرة: 45</sup>؛ إذ إنّ «ظاهر الحديث كون الآية خطاباً لأهل الكتاب، ويؤيد كون ما قبلها وما بعدها فيهم، وقيل: الخطاب للمسلمين، وقوى في المجمع كونه للمكلفين، وفيه خروجٌ عن ظاهر الحديث بلا دليل»<sup>(70)</sup>.

ينضاف إلى هذا وذاك أنّ المقايي اختطّ لنفسه منهجاً، لم نجده في الأصول الثلاثة التي اختصرها، ذلك المنهج القائم على استنطاق الأحاديث المروية عن أهل البيت، وجعلها حكماً على اللغة وغيرها، فما يرشد إليه الحديث من معنى، وما يحتمله من إعرابٍ هو الذي ينبغي أن يؤخذ به، ولا التفات إلى غيره سواء كان له وجهٌ في العربية أم لم يكن.

ولم يكن المقايي مقتصرًا على اختصار ما في الأصول التي اعتمدها، بل كان كثيراً ما يبدي رأيه، ويطرح مسائل، لم ترد في تلك الأصول، ولربما كان في بعض ما يطرحه خروجٌ على المنهج، الذي تقيّد به الأصول المختصرة، ومن ينعم النظر في تضاعيف هذا التفسير يجد كثيراً من آراء المقايي، وإضافاته مبثوثة، بل إنّ كلّ ما جاء تحت عنوان (أقول) داخلٌ في هذا الذي نقوله، ولنضرب أمثلة ثلاثة، على سبيل التمثيل لا الحصر:

في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْنَا أَذْخُلُوا هَذِهِ الْقَرْيَةَ فَاكُلُوا مِنْهَا﴾<sup>البقرة: 58</sup> الآية، وجدنا المقايي يناقش المفسرين، الذين زعموا أنّ القرية المقصودة هي بيت المقدس،

(68) صفوة الصافي، الورقة 19.

(69) المصدر نفسه، الورقة 32.

(70) المصدر نفسه، الورقة 44.

فإنَّ « تفسير القرية ببيت المقدس، كما نُقِلَ عليه إجماع المفسرين، لا وجه له؛ لأنَّ المراد بالباب في قوله تعالى ﴿وَادْخُلُوا الْبَابَ﴾<sup>البقرة: 58</sup> باب القرية التي أُمرُوا بدخولها، وهم لم يدخلوا بيت المقدس في حياة موسى، عليه السلام»<sup>(71)</sup>.

فهذا الردُّ على المفسرين، والحجة التي ساقها بعدم دخول بني إسرائيل بيت المقدس في حياة موسى، عليه السلام لم نجد له أثرًا في الأصول الثلاثة، التي اختصرها المقايي.

في تفسير قوله تعالى: ﴿تِلْكَ أَمَانِيُّهُمْ قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾<sup>البقرة: 111</sup>، وجد المقايي أنَّ «جواب (إن) محذوف، دلَّ عليه ما تقدّم، وتقديره: إن كنتم صادقين في مقاتلكم: لن يدخل الجنة إلا من كان هودًا أو نصاري، فهاتوا برهانكم على ذلك. وفي ذلك دلالة على بطلان التقليد، وعلى جواز المحاجة في الدين»<sup>(72)</sup>.

فهذا التقدير للمحذوف في الآية، واستنتاج بطلان التقليد، وجواز المحاجة في الدين ممَّا لا أثر له في الأصول الثلاثة، التي قال المقايي إنه يختصرها، بل هي من زياداته، التي زعمنا في هذا التفسير.

وفي تفسير قوله تعالى ﴿فَأَيُّنَا تُولُوا فِتْنًا وَجَهُ اللَّهِ﴾<sup>البقرة: 115</sup>، وجدنا المقايي يعلّق بقوله: «أقول: يظهر من هذا الحديث الشريف أنَّ المراد بوجه الله ذاته، ويظهر من الأحاديث السابقة أنَّ المراد قبلته، وظاهر الحديثين الأولين أنَّ الآية نزلت في صلاة النافلة على الرحلة سفرًا، فيكون مختصًا بحال الضرورة، وقيل بجوازه في صلاة النافلة مطلقًا، فظاهر الحديث الأخير أنها نزلت في قبلة المتحرِّ، وظاهره أنه لا تجب الصلاة إلى أكثر من جهةٍ واحدة، وكفي ظنُّ جهةٍ، وإن لم يكن من علامةٍ شرعية»<sup>(73)</sup>.

(71) صفوة الصافي، الورقة 51.

(72) المصدر نفسه، الورقة 75.

(73) المصدر نفسه، الورقة 77.

إنَّ استظهار المقايي كون المراد من الوجه القبلة، والخوض في فقه الأحاديث التي أوردتها، واستنتاج كفاية الظن في القبلة، وإن لم تكن عند الظان أمانة شرعية يبني عليها، وغير ذلك من فقه الأحاديث، ليس له وجود في الأصول الثلاثة التي اختصرها.

أما ما زعمناه من رأي للمقايي، يخالف فيه المنهج الذي تقيّدت به الأصول المختصرة، فإنه يمكن التمثيل عليه برأيه في فساد القول بأن فهم القرآن محصور في أهل العصمة؛ إذ وجد في قوله تعالى ﴿أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾<sup>82</sup> «دلالة على بطلان التقليد، وصحة الاستدلال في أصول الدين؛ لأنه تعالى دعا إلى التدبّر والتفكّر، وحثّ على ذلك، وعلى فساد القول بأن القرآن لا يفهم معناه إلا بتفسير من أهل العصمة، سلام الله عليهم؛ لأنه تعالى حثّ على تدبّره ليعرفوه»<sup>(74)</sup>.

وإنما زعمنا ذلك؛ لأنّ بعض المفسرين، والسيد هاشم التوبلاني في مقدمتهم، يحرصون على نقل الوارد عن أهل البيت، ما يشدّد النكير على من قال برأيه في القرآن، فمجموع ما ينقله أولئك المفسرون من أحاديث إنما يقود إلى استنتاج واحد، هو النهي عن الخوض في القرآن، وتفسيره بعيداً عن الاستناد إلى قول المعصومين، فالأحاديث المنقولة تحصر المعرفة فيهم، كقول الباقر لقتادة، وقد أخطأ في تفسير آية: «ويحك يا قتادة! إن كنت إنما فسّرت القرآن من تلقاء نفسك، فقد هلكت وأهلك، وإن كنت قد أخذته من الرجال، فقد هلكت وأهلك، إلى أن قال: ويحك يا قتادة! إنما يعرف القرآن من خوطب به»<sup>(75)</sup>.

والذي يدعو إلى التوقّف هنا، هو أنّ المقايي نفسه كان قد خصص المقدمة السادسة من تفسيره لبيان (المنع من تفسير القرآن بالرأي ومن الجدل

(74) صفوة الصافي، الورقة 222.

(75) المصدر نفسه، الورقة 6.

فيه)، واكتفى فيها بنقل الموجود في البرهان، دون محاولة التوفيق والجمع بين الوارد في هذه المقدمة من أحاديث، وما ورد في المقدمة الأولى والثانية من الأمر بالتفكير في القرآن، والأمر بعرض الحديث الوارد عنهم على كتاب الله، فما وافق القرآن أُخذ به، وإلا ضُرب به عرض الحائط، إذ كيف يكون العرض إن لم يفهم منه شيء؟ وكيف يستقيم المنع من التفسير إلا بقول المعصومين والقول بأن فهم القرآن ليس مقصوراً عليهم؟

ولقد وقف الكاشاني على هذا التضارب، فحاول الجمع بين الأخبار، متوصلاً إلى أن التفكير والتدبر يوصلان فئة معينة من الناس إلى استنباط بعض غرائب القرآن، وذلك مختصاً بـ «من أخلص الانقياد لله ولرسوله، صلى الله عليه وآله وسلم، ولأهل البيت عليهم السلام، وأخذ علمه منهم، وتتبع آثارهم، وأطلع على جملة من أسرارهم، بحيث حصل له الرسوخ في العلم، والطمأنينة في المعرفة... فله أن يستفيد من القرآن بعض غرائبه، ويستنبط منه نبذاً من عجائبه»<sup>(76)</sup>.

غير أن هذا الذي أجهد الكاشاني نفسه في حصره وتحديدده أطلقه المقايي، لكل من تدبر وتفكر، من دون شرط تتبّع آثار النبي وأهل بيته؛ ولأجل ذلك زعمنا أن للمقايي آراء، خالف فيها المنهج الذي تقيّد به الأصول المختصرة.

إن الذي حمل المقايي على اللجوء إلى اللغة، هو شعوره بأن الوصول إلى المراد من كلام الله تعالى إنما يتم عبر اللغة، وهو اعتراف منه بقدرتها على ذلك، وإقراراً منه بأن التفسير اللغوي للألفاظ، أو إعرابها لا يعدان من التفسير بالرأي، المنهي عنه شرعاً.

وقد يظنّ ظاناً أن الذي حمل المقايي على إدخال المباحث اللغوية في تفسير القرآن، في حين منعها السيد هاشم التوبلاني هو اختلاف الرجلين

(76) تفسير الصافي، للفيض الكاشاني، 1 ص 36.

في الأصولية والأخبارية، فالمعروف أنّ السيد هاشم التوبلاني أحد كبار الأخباريين في البحرين، وقد يكون المقابي غير ذلك.

والحقّ أنّ الرجلين متفقان في هذا المشرب، فالمقابي - كذلك - أخباري بحت، وقد أعلن في السطور الأولى من تفسيره عن نزعه الأخبارية الصرفة، وبدا مقلداً أستاذه الشيخ عبد الله السماهيجي، ومستعملاً التركيب نفسه، حين وصف نفسه في مقدمة التفسير بأنه «تراب نعال إخوانه العلماء الأخباريين»<sup>(77)</sup>.

ومع إقرار المقابي بأهمية علوم اللغة في الكشف عن أسرار كلام الله تعالى، وجدناه ينتصر للسيد هاشم فيما ذهب إليه من إنكار قدرة علمي المعاني والبيان على كشف مراد الله تعالى، فيقول «فأما ما زعمته الأئمة من علماء المعاني والبيان، من أنهم بهما يطلعون على مكنون سرّ الله من تأويل القرآن، حتى حكموا بالويل لمن تعاطى التفسير، وهو بهذين العلمين غير خبير، لجهله بمقتضيات الأحوال، من الحذف، والإضمار، والتقديم، والتأخير، والفصل، والوصل، والحقيقة، والمجاز، والتعريف، والتنكير، فهو مجرد دعوى بلا دليل، والله الهادي إلى سواء السبيل، وإنما نراهم يركبون في تفاسيرهم متونَ عمياء، ويخطون في تأويلاتهم خبط عشواء، ويضربون القرآن بعضه ببعض، ولا يميزون فيه بين السُّنة والفرص»<sup>(78)</sup>.

ولقد بيّن المقابي منهجه بوضوح؛ إذ أعرض في تفسيره عن «بسط الكلام في أحكامه الشرعية، وعن إيراد ما ورد فيه من المجادلات في مسائله الكلامية، وعمّا لا مدخل له في فهم المراد من الآيات، وعمّا زاد عن القدر الكافي فيه من الروايات، وأشرحه أولاً على ما يقتضيه ظاهر اللغة العربية، وأردفه ثانياً بما ورد فيه من الأحاديث العلوية»<sup>(79)</sup>.

(77) صفوة الصافي، الورقة 1.

(78) المصدر نفسه، الورقة 2.

(79) المصدر نفسه، الورقة 2.

ولعلّ في نقل شيء من هذا التفسير، الذي ما زال مخطوطاً ما يبيّن منهجه بوضوح، ويجلّي الفرق بينه وبين كتاب سلفه، أعني البرهان في تفسير القرآن، يقول المقايي في تفسير (الاسم) في البسملة: «في العيون، والمعاني عن الرضا، عليه السلام: يعني: أُسْمُ نفسي بِسْمَةٍ من سِمَاتِ الله، وهي العبادة. قيل: ما السّمة؟ قال: العلامة.

وفي التوحيد، وتفسير الإمام، عن عليّ، عليه السلام: نقول: بسم الله، أي أستعين على أموري كلّها بالله الذي لا تحقّ العبادة إلا له، المُعَيِّثُ إذا اسْتُعِيثَ، والمُجِيبُ إذا دُعِيَ.

وفي روايةٍ أخرى عنه، عليه السلام: يعني: بهذا الاسم أقرأ، وأعملُ هذا العمل.

أقول: وفي الحديث الأول موافقةٌ لمذهب الكوفيين من اشتقاق (الاسم) من الوَسم، عَوَّضَ عن عينه الهمزة، فوزنه (اعْلُ).

وعند البصريين أنّ وزنه (افْعُ) والمحذوف لامه، واشتقاقه من السُّمُو، وهو العُلُو؛ لأنّه رَفَعَتْ، وتنويعه، وتقويته، ويُجمَعُ على (أسماء)، وأسماء على (آسام)، وتصغيره على (سُمَي).

وتضعيف الأول بعدم همزة الوصل في محذوف الفاء، كَصَلَةٍ، وعِدَةٍ لا يَلْتَقِثُ إليه في مقابلة النص.

وظاهر الخبر الثاني كونُ (الباء) للاستعانة، وقيل: للمصاحبة، أي متبركاً باسم الله أقرأ، وظاهره تعلّقها بفعلٍ مقدّم، وظاهر الخبر الثالث تعلّقها بفعلٍ مؤخّر، وهو ما يجعل التسمية مبدأً له. ولعلّه أولى من إضمار (أبدأ)؛ لعدم ما يطابقه، وما يدلّ عليه، أو (ابتدائي)؛ لزيادة الإضمار<sup>(80)</sup>.

ولعلك لاحظتَ هذه المقدرة الفائقة في استنطاق الروايات استنطاقاً لغوياً،



مَكَّنَ الْمُقَابِيَّ مِنَ الْغُوصِ عَلَى الْمُبَاحَثِ اللَّغَوِيَّةِ صَرَفًا وَنَحْوًا، وَأَظْهَرَ أَطْلَاعَهُ عَلَى آرَاءِ مَدْرَسَتِي الْبَصْرَةِ وَالْكُوفَةِ، وَلَعَلَّكَ وَقَفْتَ عَلَى مِلَاحَظَتِهِ الَّتِي تَسْتَحِقُّ الْمَتَابَعَةَ وَالْوُقُوفَ حِينَ جَعَلَ النَّصَّ وَسِيلَةً لِلرَّدِّ عَلَى مَنْ ضَعَّفَ رَأْيَ الْكُوفِيِّينَ، عَلَى الرَّغْمِ مِنْ تَأَخُّرِ زَمَنِ ذَلِكَ النَّصِّ، وَوُقُوعِهِ خَارِجَ الزَّمَانِ الَّذِي يَسْتَشْهَدُ بِهِ اللَّغَوِيُّونَ، فَإِنَّهُ مَرْوِي عَنْ الْإِمَامِ الرِّضَا، الْمَتَوَفَّى سَنَةَ 203هـ / 818م.

وَالْمُقَابِيُّ - بِإِقْرَارِهِ هُمَا لِللُّغَةِ مِنْ قُدْرَةٍ عَلَى كَشْفِ الْمَعَانِي - قَدْ أَوْجَدَ لِنَفْسِهِ مَتَسَعًا، تَمَكَّنَ مِنْ خِلَالِهِ مِنْ إِبْدَاءِ رَأْيِهِ، حَتَّى فِي الْأُمُورِ الَّتِي لَمْ يَرِدْ فِيهَا نَصٌّ عَنْ أَهْلِ الْبَيْتِ، عَلَيْهِمُ السَّلَامُ؛ إِذْ لَا حَاكِمَ سِوَى اللُّغَةِ؛ لِذَلِكَ وَجَدْنَاهُ يَقِفُ مُنَاقِشًا عِلَّةَ التَّكْرَارِ فِي قَوْلِهِ «الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ» فِي سُورَةِ الْفَاتِحَةِ، فَيَقُولُ: « وَجْهَ التَّكْرِيرِ غَيْرُ مَعْلُومٍ مِنْهُمْ، عَلَيْهِمُ السَّلَامُ، وَاحْتُمِلَ فِيهِ التَّنْبِيهِ عَلَى ذِكْرِ مَا بِهِ يَسْتَحَقُّ الْحَمْدُ، كَمَا أَنَّ ذِكْرَهُ هُنَاكَ؛ لِلتَّنْبِيهِ عَلَى مَا بِهِ يَسْتَحَقُّ الْعِبَادَةُ، وَقِيلَ: الْمُبَالَغَةُ فِي الْعَفْوِ وَالصَّفْحِ»<sup>(81)</sup>.

وَالْحَقُّ أَنَّ الْمُقَابِيَّ قَدْ اخْتَصَرَ عِلَّةَ التَّكْرَارِ هُنَا، مَعَ أَنَّ الْمَجَالَ يَتَسَّعُ لِلِإِحَاطَةِ بِالْأَوَاجِهِ الَّتِي ذَكَرَهَا الْمُفَسِّرُونَ؛ لِيَقِفَ الْمُتَلَقِّي عَلَى أَسْرَارِ النِّظْمِ حِينَئِذٍ، وَمَوَاطِنِ جَمَالِ الْأَسْلُوبِ الْقُرْآنِيِّ، وَبِخَاصَّةٍ أَنَّهُ مَوْضِعٌ لَمْ تَحْدُدْهُ الرِّوَايَاتُ، وَهُوَ الْأَمْرُ الَّذِي وَجَدْنَاهُ عِنْدَ مَنْ يَتَكَيُّ كَلِيًّا عَلَى اللُّغَةِ، مِنْ أَمْثَالِ مُحَمَّدِ بْنِ حَمْزَةَ الْكِرْمَانِيِّ (505هـ / 1111م) الَّذِي بَيَّنَّ عِلَّةَ تَكَرُّارِ (الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) فِي الْفَاتِحَةِ بِقَوْلِهِ: « وَفِي تَكَرُّارِهِ قَوْلَانِ: قَالَ عَلِيُّ بْنُ عِيسَى: إِنَّمَا كَرَّرَ لِلتَّوَكِيدِ، وَأَنْشَدَ قَوْلَ الشَّاعِرِ:

هَلَا سَأَلْتَ جَمُوعَ كَنَدٍ      سُدَّةَ يَوْمٍ وَلَوْ أَيْنَ أَيْنَا

وَقَالَ قَاسِمُ بْنُ حَبِيبٍ: إِنَّمَا كَرَّرَ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى: وَجِبَ الْحَمْدُ لِلَّهِ لِأَنَّهُ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ.

(81) الْمُقَابِيُّ: صَفْوَةُ الصَّافِيِّ وَالْبَرْهَانِ، الْوَرَقَةُ 18.

قلت: إنما كرّر؛ لأنّ الرحمة هي الإنعام على المحتاج، وذكر في الآية الأولى المنعم، ولم يذكر المنعم عليهم، فأعادها مع ذكرهم، فقال: ﴿رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ (٢) ﴿الرَّحْمَنِ﴾ لهم جميعاً، ينعم عليهم ويرزقهم، ﴿الرَّحِيمِ﴾ بالمؤمنين خاصة يوم الدين، ينعم عليهم ويغفر لهم»<sup>(82)</sup>.

ولقد بيّن المقايي رأيه بوضوح في مسألة (القراءات القرآنية)؛ ذلك بأن «القراءة الواردة في القرآن متشعبة جداً، ولم يرد من أئمتنا -عليهم السلام- شيء من ذلك نلزمه دون غيره، وإنّا أمرنا بالقراءة على ما تقرأ الناس»<sup>(83)</sup>.

إن الذي نقله المقايي عن الأئمة -عليهم السلام- هو إقراراً بصحة القراءات القرآنية؛ لذلك كان «الظاهر من مذهب أصحابنا إجماعهم على جواز القراءة بما يتداوله القراء بينهم من القراءة، إلا أنهم اختاروا القراءة المشهورة، دون القراءة المفردة»<sup>(84)</sup>.

ولقد وجدنا المقايي -مع ذلك- يفاضل بين القراءات، ويقوي بعضها على بعض، فيقول جازماً بعد نقل آراء الفقهاء في القراءات: «وعندي أن الأخذ بقراءة عاصم، وقراءة حمزة أرجح من غيرهما؛ لأنه أخذ عن علي -عليه السلام- والثاني أخذ عن جعفر بن محمد الصادق -عليه السلام- والله العالم»<sup>(85)</sup>.

### المرحلة الثالثة: التفسير اللغوي

إذا كان المقايي - كما رأينا في المرحلة الثانية - حاول الانتخاب من الروايات التي أوردها سلفه التوبلاني، ومزج بين المأثور وعلوم اللغة، فإنّ مفسراً

(82) الكرمانلي، محمود بن حمزة: أسرار التكرار في القرآن، تحقيق عبد القادر أحمد عطا، دار الفضيلة، القاهرة، د.ت، ص 65.

(83) صفوة الصافي، الورقة 13.

(84) المصدر نفسه، الورقة 13.

(85) المصدر نفسه، والورقة نفسها.

بحرانيًا آخر جعلَ المباحث اللغوية: معجمًا ونحوًا هدفًا لتفسيره، مع الاهتمام بالقراءات المختلفة الواردة في الآية المفسَّرة، ذلكم هو الشيخ عبد الله الستري البحراني (1267هـ / 1850م)، الذي وسم تفسيره بـ(نزهة الناظرين في تفسير القرآن المبين).

قدّم الستري لتفسيره مقدمة موجزة، بيّن فيها الهدف من التفسير، ووصفه بأنه «رسالة موجزة، أذكر فيها القراءات السبع وغيرها، وأشفعها بتبيين الألفاظ المبهمة، التي معانيها على أكثر الناس مغمّة، وأذكر فيها بعض الفوائد»<sup>(86)</sup>.

وجليّ هنا أنّ الستري قد ابتعد تمامًا عن إيراد الروايات، المتعلقة بتبيان المراد من هذه الآية أو تلك، وإن كان ينطلق ممّا ترشد إليه، وتدّل عليه، وكثيرًا ما يحيل القارئ إلى تلك الروايات، دون ذكر نصوصها، كقوله في تفسير البسملّة: «هي آية من سورة الفاتحة بإجماعنا، ورواياتنا مستفيضةٌ بذلك عن أئمتنا، ووافقنا على ذلك الشافعيّ، وجماعة من فقهاءهم. ومالكٌ لم يعدّها جزءا منها، وكذا الأوزاعيّ. وأبو حنيفة لم ينصّ على شيء منها»<sup>(87)</sup>.

ويلاحظ أنّ موقف الستريّ من عدم ذكر الروايات إنّما يصدق على موارد التفسير اللغوي، وعلى ما يتطرّق إليه من مسائل فقهية في أثناء تفسير بعض الآيات، أمّا إذا تعلّق الأمر بالتأويل، فإنّ الستريّ لا يجد بدءًا من ذكر النصوص الروائيّة، فهي الدليل الذي يعضد ما يذهب إليه من تأويل، ففي تفسير ﴿أُمَّةً وَسَطًا﴾<sup>البقرة: 143</sup> وجدناه يقول: «أي فضلًا من جهة العلم والعمل. فإن قيل: إذا كان في الأمة من ليست هذه صفتهم، فكيف توصّف جماعتهم بذلك؟

قلنا: الثابتُ عندنا إنّما هم الأئمة، صلوات الله عليهم، ففي الخبر عن

(86) الشيخ عبد الله الستري: نزهة الناظرين، الورقة 1.

(87) المصدر نفسه، الورقة 3.

بريد العجلي، عن مولانا الباقر، عليه السلام، أنّه قال: نحنُ الأُمّة الوسط، ونحن شهداء الله علة خلقه، وحجّته في أرضه»<sup>(88)</sup>.

وصف الستريّ تفسيره بالرسالة الموجزة، ولقد حافظَ على ذلك الإيجاز، فلم يكن يستسلم للاستطراد، بل كان يحيل إلى المصادر التي تشبع المسألة بحثًا، دون أن يخوض في شيء منها، كما فعل في الإحالة إلى مجمع البيان للطبرسي، في إعراب ﴿أَيَّامًا مَّعْدُودَاتٍ﴾<sup>البقرة: 184</sup> فقد «نصب أيامًا على تقدير صوموا، وهنا كلام طويل لصاحب المجمع، وتحقيقٌ من أرادته فليقف عليه»<sup>(89)</sup>.

وكذلك وجدنا الستريّ يحيل إلى (المصادر الفقهية) تخلصًا من الإطالة في المسائل الخلافية، التي يطول فيها الأخذ والرد، كمسألة نسخ قوله تعالى ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ﴾<sup>المائدة: 5</sup> أو عدم نسخها؛ إذ عقّب الستريّ بقوله: «ومن أراد تحقيق الحال هنا، فليرجع إلى الكتب الفقهية؛ فإنّ في هذه المسألة اختلافًا شديدًا»<sup>(90)</sup>.

وعندما يلجئه السياق إلى الاستطراد، فإنّه يعتذر من ذلك، ويبين العلة التي من أجلها خرق منهجه في الاختصار، ومن ذلك - على سبيل المثال - دفاعه عن أبي طالب، عليه السلام، وإثبات إيمانه، فقد نقل إجماع أهل البيت على إيمان أبي طالب، ونقل ستة عشر بيتًا متفرقات من شعر أبي طالب تثبت إيمانه، ثمّ عقّب قائلاً: «وإنّما خرجنا عن عادتنا في هذا الإملاء؛ حمايةً للدين»<sup>(91)</sup>.

لقد كانت القراءات هي لبّ اهتمام الستري في هذا التفسير، وقد اعتنى بها عناية كبيرة، فأفرد قبل الشروع في التفسير فائدةً ضمّنّها أسماء القراء السبعة، وأسماء من رُويت عنهم كلّ قراءة، وأعقب ذلك بذكر أسماء

(88) نزهة الناظرين، الورقة 23.

(89) المصدر نفسه، الورقة 28.

(90) المصدر نفسه الورقة 80.

(91) المصدر نفسه، الورقة 91-92.

القرء الثلاثة، المتتمين للعشرة، وهم: يعقوب بن إسحاق الحضرمي، وأبو جعفر المدني، وخلف البزار، كما ذكر من عُدَّت قراءاتهم شاذة، كالسجستاني، وابن ذكوان، والأعمش، وغيرهم<sup>(92)</sup>.

كما انعكس الاهتمام بالقراءات في تبين الأوجه المتعددة التي قرئت بها اللفظة في الآية، كقوله: «مَالِكٍ، بكسر الكاف قرأ عاصم والكسائي، والباقون قرأوا بِمَلِكٍ بالكسر.

وقرئ شاذًا: (مالِك) بالرفع منوًا.

ومضافًا على أنه خبر مبتدأ محذوف<sup>(93)</sup>. و(ملك) مضافًا بالرفع والنصب<sup>(94)</sup>، و(مَلَك) بالماضي<sup>(95)</sup>.

ويلاحظ من خلال هذا المثال أن الستري جعل اهتمامه منصبًا على تبيان القراءات المختلفة في اللفظة، سواء كانت قراءة مشهورة، أم كانت شاذة، كما يلاحظ منهجه في عزو القراءات المختلفة إلى أصحابها، فهو يسند القراءة إلى صاحبها تارةً، ويكتفي بذكر القراءة، دون إسنادها إلى أحدٍ تارةً أخرى.

وإلى جانب الاهتمام بالقراءات، وجدنا الستري شاخصًا إلى تبيان المعاني المعجمية للألفاظ القرآنية؛ فقد كان يقف على ما يرى فيه غموضًا، فيفسره معجميًا، وهذا شائع في تفسير الستري، كتفسيره ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ﴾<sup>المائدة: 2</sup> «أي يكسبئكم، أو يحملئكم». و﴿شَنَآنُ قَوْمٍ﴾<sup>المائدة: 2</sup> «أي شدة بغضهم، وكراهتكم لهم»<sup>(96)</sup>، و﴿مُبِلْسُونَ﴾<sup>الأنعام: 44</sup> بـ «متحسرون آيسون»<sup>(97)</sup>.

(92) نزهة الناظرين، الورقات 1 - 3.

(93) أي: مالِك يوم الدين.

(94) أي: مَلِك يوم الدين، ومَلِك يوم الدين.

(95) الستري: نزهة الناظرين، الورقة 4.

(96) نزهة الناظرين، الورقة 78.

(97) المصدر نفسه، الورقة 93.

ولم يكن الستري بعيداً عن النحو وميدانه؛ فقد اهتمّ بالمباحث النحوية، وبالإعراب اهتماماً جلياً؛ فهو يعرب ما يرى ضرورةً في إعرابه، ولربّما كان الإعراب هو الهدف من الوقوف على بعض الآيات، كما فعل في تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ﴾<sup>البقرة: 6</sup>، إذ قال: «سواء: خبر إن. و (سواء) اسم بمعنى الاستواء، نُعت به كما نُعت بالمصادر، كما قال الله تعالى: ﴿تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ﴾<sup>آل عمران: 64</sup>، ويَحْتَمَلُ أنه خبر لما بعده، بمعنى: إنذارك وعدمه سيان عليهم»<sup>(98)</sup>.

وصفوة القول - هنا - أن هذا التفسير بحاجة إلى من يقرؤه قراءةً فاحصةً متأنية؛ فيقف على منهج الستري فيه، ويبين مصادر ذلك التفسير، والمسائل اللغوية التي اهتمّ بها، وموقفه من النحويين وغيرهم، إلى غير ذلك من المسائل، التي أشرنا إلى بعضها إشاراتٍ عابرة، وأحجمنا عن الخوض في تفصيلاتها؛ رغبةً منا في الاختصار.

وقد نظّم البحرينيون منظوماتٍ خصصوها للقرآن وعلومه، ومن أشهر أولئك الناضمين الشيخ جعفر بن كمال الدين الرويسي البحراني (1091هـ/ 1680م)، وهو الموصوف بأنه « من كبار العلماء العاملين، وأساطين الملة والدين»<sup>(99)</sup>، كما وصفه الشيخ يوسف العصفور في (الكشكول) بقوله: «وهذا الشيخ كان علماً علامة، فقيهاً، محدثاً، نحويّاً، عروضيّاً، قارئاً»، وعن اتصاله بعلوم اللغة ينقل البلادي عن النوري في المستدرک قوله: «وله - رحمه الله تعالى - تصانيف شتى، وتعليقات لا تحصى في علمي التفسير والحديث، وعلوم العربية وغيرها»<sup>(100)</sup>.

غير أني لم أجد له من تلك التعليقات والتصانيف إلا منظومته في علم

(98) نزهة الناظرين، الورقة 6.

(99) البلادي: أنوار البدرين، ص 115.

(100) أنوار البدرين، ص 116.

التجويد الموسومة بـ(الكامل في الصناعة)، وهي أرجوزة طويلة، قال في مطلعها:

قال الفقير الطالبُ الغفرانِ      لذنبه جعفرُ البحراني  
ابن كمال الدين زين القُرَا      في عصره بل هو شيخ الإقرا

وقد أشار إلى تقسيم الأرجوزة في ثلاثين باباً بقوله:

وقد أتى مرتب الأبواب      وهي ثلاثون لدى الحساب

غير أنَّ الموجود منها ثلاثة أبواب لا غير، وعدة أبيات هذه الأبواب الثلاثة خمسة وستون وأربع مئة بيت (465)، حققنا جزءاً منها، ونرجو أن نوفّق لإتمام تحقيقها، وإخراجها إلى النور.

الباب الأول في هذه المنظومة جعله الناظم في فضل القرآن، فعرض فيه إلى قضية الإعجاز القرآني، وبين عجز العرب عن مجاراته، ممّا اضطرهم إلى سلّ سيف البغي على الرسول الأكرم، صلى الله عليه وآله، ثمّ تحدّث عن فضل بعض سور القرآن الكريم، وفضل قارئ القرآن.

أمّا الباب الثاني فقد جعله الناظم في تبيان كون القرآن محروساً عن الزيادة والنقصان، مؤكّداً أنّ القرآن هو ما بين الدفتين، لا زيادة فيه، ولا نقصان، ناقلًا ذلك عن أعلام المسلمين سنّةً وشيعةً، فيقول:

ما هو بين الدفتين حاضرٌ      وليس فيه زايدٌ وقاصرٌ  
لا ريب فيه شاهدٌ بحقٌ      كذاك في الحجرِ دليلٌ صدقِ  
كذلك الباطل لا يأتيه      أقوى دلالة لنا عليه  
وكل من صنف في الأصول      كالأمدي وصاحب المحصولِ  
وجعفرٌ محقّقُ الشريعة      والمرتضى مصنّفُ الذريعة

ثم المفيد والجليل الطوسي      والباقلاني والفتى الطرسوسي  
مصرح بأنه قطعي      في منته وأمره جلي(1)

وأما الباب الثالث، فقد جعله الناظم في تواتر القراءات السبع، فبين معنى التواتر، والقراءات المتواترة، مشيراً إلى موقفه من القراءات، منتصراً للقراء، وراداً على من خطأهم، وهي مسألة خلافية بين النحويين، يقول:

وبعضهم أورد فيها خلا	بأنها قد خالفت ما نُقِلَا
من الصحيح في القياس يُروى	وفاشياً عند كثير يروى
كما أتى في سورة الأنعام	من قتل أولادهم للشامي
وليس هذا واضح الإيراد	بل إنه متضخ الفساد
لأن من يقرأ ليس للغة	ولا لرأيٍ ودليلٍ بلغه
بل الذي صح له في النقل	لازمه مبتغياً للفضل
وليس شرطاً أن يكون أفصحاً	من غيره وفي اللغات أرجحاً
بل الفصيح في الجواز كافٍ	وذا على اللبيب غير خافٍ
فصار مسموعاً وهذا يُسمى	مستعملاً لا للشذوذ يُنمى
هذا وقال الفاضل ابن مالك	أكرم به من كاملٍ وسالكٍ
وعهدي قراءة ابن عامرٍ	فكم لها من عاضدٍ وناصرٍ
ولو فرضنا أن فيها مثلما	قال لكان مثل يأبى وكما
وأنه استثنى من القياس	وذاك واضح بلا التباس

### ثالثاً: الحديث وعلومه

تهتم المدارس الدينية بالحديث وعلومه؛ بوصفه ثاني مصادر الاستنباط، التي لا يستغني الفقيه عنها في معرفة الأحكام المختلفة، ولم تكن المدرسة البحرانية بدعاً بين المدارس الدينية؛ لذا وجدنا اهتماماً بهذا الجانب من علماء البحرين، الذين ألفوا في الحديث وعلومه، وبذلوا جهداً كبيراً في



جمعه وتنقيحه، مثل صنيع الشيخ حسين بن عشيرة البحراني (بعد 967هـ / 1559م) وغيره، كما سنشير إليه لاحقاً.

غير أنّ اهتمام البحرينيين بالحديث وعلومه بدا جلياً واضحاً في القرن الحادي عشر الهجري وما بعده؛ إذ انصبّ اهتمامهم على الحديث انصباً، فبرز منهم أعلامٌ تخصصوا في هذا العلم، وكرسوا فيه نشاطهم العلمي: تصنيفاً، وترتيباً، وتعليماً، ونشراً، فلا غرو إذن، أن يكونوا مراجع هذا العلم، فيتلمذ عليهم كبار علماء الحديث في ذلك العصر، لا في البحرين حسب، بل كان لهم دور التأسيس في بعض الحواضر العلمية الأخرى، كما هو المعروف من سيرة السيد ماجد بن السيد هاشم الصادقي الجدهفسي (1028هـ / 1618م) فهو «أول من نشر علم الحديث في دار العلم شيراز»<sup>(101)</sup>، وقد «تلمذ عليه العلماء الأعيان، مثل مولانا العلامة محمد محسن الكاشاني، صاحب (الوافي)... والشيخ زين الدين علي بن سليمان البحراني»<sup>(102)</sup>.

ولقد تابع تلامذة الصادقي ما بدأه، فقد تخصص الكاشاني في علم الحديث، فكتب عدة مصنفاتٍ منها: كتاب الوافي، وهو كتاب في الحديث، جمع فيه الكتب الأربعة، في خمسة عشر مجلداً، وفُسّر القرآن بالمأثور، ووسم تفسيره باسم (الصادقي)، وله الكثير من الكتب والمجاميع الحديثية<sup>(103)</sup>.

أمّا الشيخ علي بن سليمان القديمي البحراني (1064هـ / 1653م) فقد رجع إلى البحرين، وتولّى نشر علم الحديث فيها، وتلمذ عليه كثيرٌ من علمائها وأعيانها، ويبدو أنّه كرّس نشاطه العلمي لهذا العلم؛ فليس بمستغربٍ إذن أن يُطلّق عليه لقب (أمّ الحديث)<sup>(104)</sup>، كما أشرنا إلى ذلك في حديثنا عن نظام التعليم في المدرسة البحرانية.

(101) الماحوزي: فهرست علماء البحرين، ص 104.

(102) البلادي: أنوار البدرين، ص 78.

(103) انظر على سبيل المثال: إجازة السماهيجي، ص 122 - 129.

(104) انظر: أنوار البدرين، ص 107.

وما لبث أن سطع في البحرين نجمٌ من نجوم علم الحديث، أعني السيد هاشما التوبلاني البحراني (1107هـ / 1695م)، المشهور بالعلامة، والمعروف بتتبعه «للأحاديث غاية تتبع، له به إحاطة زائدة، وأطلاعٌ شديد»<sup>(105)</sup>، وكان «فاضلاً محدثاً جامعاً للأخبار بما لم يسبق إليه سابق، سوى شيخنا المجلسي، وقد صنّف كتباً عديدة تشهد بشدة تتبعه وأطلاع»<sup>(106)</sup>.

ويبدو أنّ هذا السيّد الفاضل قد وقّف حياته ونشاطه العلمي على الحديث دون سواه، وهو أمرٌ وقف العلماء حياله حائرين، حتى إنّ الشيخ يوسف العصفور شكّ في مقدرة الرجل، وتمكّنه من العلوم الأخرى، فقال ناقدًا أعمال السيد هاشم: «إلا أنّي لم أقف له على كتاب فتاوى في الأحكام الشرعية بالكلية، ولو في مسألة جزئية، وإنّما كتبه مجرد جمع وتأليف، ولم يتكلم في شيء منها - ممّا وقفت عليه - على ترجيح في الأقوال، أو بحث، أو اختيار مذهب قولٍ في ذلك المجال. ولا أدري أنّ ذلك لقصور درجته عن مرتبة النظر والاستدلال، أم تورّعاً عن ذلك»<sup>(107)</sup>.

والحقّ أنّ لكلام الشيخ يوسف العصفور وجهًا وجيهًا فيما يختصّ بالتأليف في غير الحديث؛ ذلك بأنّ السيّد قد صبّ اهتمامه العلميّ على الحديث، كما تقدّم، ولم يصل إلينا شيء من تأليفه في غير الحديث، لكنّ ذلك لا يعني القصور عن مرتبة النظر والاستدلال، كما ظنّ الشيخ يوسف، بل له وجهٌ آخر، احتمله العصفور نفسه، وقوّاه البلاديّ في أنوار البدرين، ذلك الوجه الذي أسماه التورّع عن الفتوى، وقد ساق البلاديّ عددًا من الاحتجاجات؛ تقويةً لهذا الرأي، وذكر عددًا ممّن لا يشكّ أحدٌ في تبرّهم في الفقه، لكنّهم تركوا التأليف في الفقه تورّعاً، كما استدلّ على مكانة السيد الفقيهية بتوليته منصب (شيخ الإسلام)؛ إذ لو لم يكن من المتبحرين

(105) الإجازة الكبيرة للسماهيجي، ص 88.

(106) العصفور: لؤلؤة البحرين، ص 63.

(107) المصدر نفسه، والصفحة نفسها.

في الفقه، والمتقدمين فيه ما تولى ذلك المنصب الرفيع؛ «لأن البحرين، في الزمن القديم، ليس كحالها الآن السقيم، بلدة العلوم، فإنه في ذلك الزمان لا يقدّمون - مع كثرة العلماء والأعيان، والسلطان على مذهبهم - إلا من اجتمعت فيه شرائط الإفتاء، ولا سيّما باتفاق العلماء»<sup>(108)</sup>.

والحق أن ما احتجّ به البلادي - وبخاصة تولى السيد هاشم منصب شيخ الإسلام - لا يُدفع، ولعلنا نضيف احتجاجاً آخر؛ لنفي قصور مرتبة السيد هاشم عن النظر والاستدلال؛ فإنّ لك أن تنظر في شهادة أهل الاختصاص، الذين عاصروا الرجل، واجتمعوا به، وأخذوا عنه، فإنك واجدٌ منهم إطاءً وإشادةً واعتراقاً بفقهه؛ ولا يكون ذلك لو كانت درجة هذا السيد تقصر عن مرتبة النظر والاستدلال، كما توهم الشيخ يوسف، فمّمّن شهد للسيد بالمهارة والفقه تلميذه المحدث الكبير، الشيخ محمد بن الحسن الحر العاملي (1104هـ / 1692م)، صاحب المَجْمَع الحديثي الضخم (وسائل الشيعة)، فقد قال في ترجمة السيد هاشم البحراني: «فاضلٌ، عالمٌ، ماهرٌ، فقيهٌ، عارفٌ بالتفسير، والعربية، والرجال، له كتاب تفسير القرآن كبير. رأيتُه ورويتُ عنه»<sup>(109)</sup>.

ثمّة مسألة أخرى، ينبغي أخذها في الحسبان عند الحكم على منزلة السيد هاشم؛ فإنّ بعض مصنفاته لم تُعرَف في البحرين، فقد حكى الأفندي في (رياض العلماء) أنّه سمع ممن يثق به من أولاد السيّد هاشم «أنّ بعض مؤلفاته، حيث كان يأخذه من ألفه له، لم يشتهر، بل لم يوجد في البحرين»<sup>(110)</sup>.

كما ذكر الأفندي من مؤلفات السيد هاشم كتاب (التنبيهات في الفقه)

(108) البلادي: أنوار البدرين، ص 123.

(109) العاملي، محمد بن الحسن: أمل الآمل، تحقيق السيد أحمد الحسيني، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 2010م، ج2، ص341.

(110) رياض العلماء، 5 ص 300.

وقال معلقاً: «وهو كتابٌ كبيرٌ جيّد، مشتملٌ على الاستدلالات في المسائل إلى آخر أبواب الفقه».<sup>(111)</sup> فهل يستقيم بعد هذا أن يُرمى السيد هاشم بعدم الخوض في الفقه، وبعدم التخلُّع فيه؟

كلّ أولئك ينفي بصراحة ما ذهب إليه الشيخ يوسف العصفور، لكن يبقى في النفس من علة (التورع عن الفتوى)، التي قوّاها البلاديّ شيء؛ إذ يفضي القول بها إلى القول بعدم تورّع من كتبوا الكتب والرسائل الفقهية، وليس الأمر كذلك، وهي في الوقت نفسه لا تفسّر انشغال السيد بالحديث دون غيره، والذي نراه أنّ السيد هاشمًا البحرانيّ إنّما ترك التأليف في الفقه؛ استجابةً لظروفٍ موضوعية ومنهجية، كان (الحديث) يمرّ بها؛ إذ يبدو أنّ كثيرًا من كتب الحديث قد فُقدت؛ ممّا جعل من مهمة جمعها مرة ثانية، وترتيبها أولويةً عند المهتمين بالحديث وعلومه، وهو أمرٌ أشار إليه السيد هاشم في مقدمة كتابه (مدينة المعاجز)، فقد رأى «الكتب العلمية قد انطمست، وأسفار الأخبار والآثار قد اندرست، وكانت قبل هذا الزمان عينًا، ثمّ صارت أثرًا، ثمّ بعد ذلك لا أثر يُرى، كأنّها لم تكن شيئًا مذكورًا»<sup>(112)</sup>.

ثمّة علة أخرى، قد تفسّر الاهتمام بالحديث في زمن السيد هاشم البحراني، وهي سيطرة النظر العقلي على البحوث، وعلوّ قيمة العقل على النقل، خلأً للأصل، ممّا حدا المهتمين بالحديث على صَرْفِ همّتهم إليه دون غيره، وتلك علة استنبطناها من كلام الحر العاملي؛ إذ عرض في مقدمة كتابه (إثبات الهداة بالنصوص والمعجزات) أسباب تأليف ذلك الكتاب، وكان من ضمنها قوله: «حتى سمعتُ من بعض الفضلاء أنهم يميلون إلى الجدل والمراء، ويدّعون أنّ النصوص لم تتواتر بها الأخبار المروية، وإنّما هي

(111) رياض العلماء 5 ص 300-301.

(112) البحراني، السيد هاشم: مدينة المعاجز، تدقيق محمد علي حسن، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، ط1، 2009م، ج1، ص3.

آحادٌ، تؤيِّدها الأدلة العقلية، وما ذلك إلا لقلَّة التتبُّع للأخبار المروية عن الأئمة الأطهار»<sup>(113)</sup>.

أمَّا حكم الشيخ يوسف على عمل السيد هاشم بأنه (مجرد جمع وتأليف)، وأنَّ السيد (لم يتكلم في شيء منها على ترجيحٍ في الأقوال)، إلى آخر ما قال، فلا يبعد انتقاضه بكتاب (الإنصاف في النص على الأئمة الاثني عشر الأشراف)؛ ذلك بأنَّ السيد التوبلاني ختم هذا الكتاب بفصلٍ عنوانه بـ(فيما يَرِدُ على هذه الأحاديث والجواب عنها)، وقد أورد في هذا الفصل اثني عشر إيراداً، ونَقَضَها بأسلوبٍ حجاجيٍّ ينمُّ عن درايةٍ تامَّةٍ، ومعرفةٍ واعيةٍ بكثيرٍ من العلوم، سيَّما علم الجدل، وهذا ممَّا لا ينطبق عليه وصف الجمع والتأليف، كما زعم العصفور.

وحتَّى لا نكون ممَّن يلقي القول على عواهنه، نورد مثالا من تلك الإيرادات؛ لنقف على منهج السيد هاشم العقلي في نقض الشبهات، وليستبين أنَّ عمله لم يكن مجرد جمعٍ وتأليف، فقد قال في الإيراد الأول: «إنَّ هذه الأخبار ليست متواترة، فلا نتيجة فيها؛ لعدم إفادتها العلم. الجواب: إنَّ هذه الأخبار متواترة، مفيدة للعلم؛ لأنَّ الخبر المتواتر المفيد بنفسه العلم، هو ما أجمع على نقله جماعةٌ، يؤمن تواطؤهم على الكذب، ولا ينحصر في عدد، كما عليه المحققون من أهل العلم.

فإن قلت: لو كان متواتراً لأفادنا العلم، كما أفادكم. ولكن ليس فليس.

قلنا: عدم إفادتكم العلمَ منها لا يدلُّ على عدم إفادتها العلم؛ لجواز استناد عدم استفادتكم العلم منها من سببٍ غيرها، وهو سبق نقيض العلم الحاصل منها إلى ذهنكم، واعتقاد حَقِّيَّة نقيضه من سبب شبهةٍ، أو تمويهٍ سفسطيٍّ، أو خيالٍ شعري، كما اتفق للحكماء في اعتقاد قِدَم العالم،

(113) العاملي، محمد بن الحسن: إثبات الهداة بالنصوص والمعجزات، المطبعة العلمية، قم المقدسة، دت، ج 1، ص 4.

وأنّ الواحد لا يصدر عنه إلا واحد، وأنه تعالى فاعلٌ بالإيجاب، وغير ذلك من مقالاتهم الرديئة، التي قال المتكلمون بخلافها؛ للبراهين الدالة على خلاف ما ذهب إليه الحكماء.

فعدم استفادة الحكماء العلم من البراهين، التي استفاد منها المتكلمون العلم لا يُخْرِجُها عن كونها مفيدةً للعلم. وهذا بحمد الله واضح؛ ومن ثمّ ذهب بعض محققي الأصوليين إلى أنّ الخبر المتواتر مفيدٌ للعلم، وشرطه عدم سبق الشبهة.

وأقول: بل العلوم الضرورية قد تتخلّف عن حصولها في الذهن؛ لفقد شرطٍ من عدم توجّه النفس نحو المحسوس، وتوجّه العقل، وعدم التجربة، والحدس، وبعد التوجّه يحصل العلم، وعند عدم التوجّه لا يخرج العلم عن أن يكون ضروريّاً<sup>(114)</sup>.

وإنّما أطلنا الاقتباس هنا؛ كي تندفع شبهة عدم التمكن، وتندفع تهمة (الجمع والتأليف) دون النظر والاستدلال.

ومن يتابع ما ألّفه البحرانيون في الحديث، فسيجد أنهم قد سلكوا طرقاً عديدة في بحوثهم الحديثية، فقد توجّه البحرانيون - منذ رجوع الشيخ علي بن سليمان - إلى دراسة علم الحديث، وجعلوا معرفته من مبادئ التحصيل العلمي، التي يتوجّب على الطالب الإمام بها في المراحل الأولى؛ ولعلّ في هذا تفسيراً للنقاية التي وضعها الشيخ سليمان الماحوزي (1121هـ / 1709م) بوصفها منهجاً يدرسه الطلاب في مراحلهم الأولى؛ إذ أفرد لعلم الحديث فصلاً فيها، بدأه بتعريف ذلك العلم، ثمّ عرّج على تعريف أقسام الحديث وأنواعه، وبيّن مصطلحاته، من متواتر، ومشهور، وآحاد، وعزيز، وغريب، ومقبول، وصحيح، وحسن، ومحكم، ومسند، ومقطوع،

(114) السيد هاشم البحراني: الإنصاف في النص على الأئمة الاثني عشر الأشراف، تحقيق سلام الزبيدي وزميله، مؤسسة أم القرى للتحقيق والنشر، بيروت، ط1، 2003م، ص- 563 564.

وموقوف، وغير ذلك مما يتصل بعلم الحديث<sup>(115)</sup>.

قلنا إنّ البحرينيين قد سلكوا طرقاً مختلفة في بحوثهم الحديثية، غير أنه يمكن إجمال تلك الطرق في مسلكين أساسيين، أولهما المجاميع الحديثية، والآخر دراسة أحوال رجال الحديث، فيما يسمّى بعلم الجرح والتعديل.

### المسلك الأول: المجاميع الحديثية:

نشط علماء البحرين في تدوين المجاميع الحديثية، فجمعوها من مصادرها المختلفة، وقد اتّبَعُوا في عملية الجمع أسلوبين:

#### الأول: جمع الأحاديث المرتبطة بموضوع واحد

اهتم البحرينيون ببعض الموضوعات، فتابعوا ما ورد فيها من أحاديث، فجمعوها بعد أن بوبوا لها أبواباً، وأقدم ما وصل إلينا ممّا جمعوا هو كتاب الشهاب في الحكم والآداب، الذي ألفه الشيخ يحيى بن حسين بن عشيرة البحراني (بعد 967هـ / 1559م)، وهو مجموع يحتوي على ألف حديث صحيح من أحاديث النبي الأكرم، صلى الله عليه وآله وسلم، وقد أشار في مقدمة الكتاب إلى ذلك بقوله: «أزمتُ على أن أجمع من كلام سيد البشر، محمد المصطفى الشافع في المحشر، ألف حديث، مما أعتقد صحته، ونقلته عن مشايخي، رضوان الله عليهم»<sup>(116)</sup>.

كما بيّن المنهج الذي اتّبَعَهُ في ترتيب الأحاديث المنقولة، فقال: «ورّبتّه على ثلاثين من الأبواب، سالگًا فيه أسلوب حروف المعجم، تذكرة لأولي الأبواب، راجيًا بجمعه من الله تعالى جزيل الثواب»<sup>(117)</sup>.

كما برز اهتمام البحرينيين بالموضوعات التي تمثّل خصوصيةً مذهبية،

(115) انظر: الماحوزي: أزهار الرياض، المجلد الأول، الورقة 244.

(116) البحراني، الشيخ يحيى بن عشيرة: الشهاب في الحكم والآداب، تحقيق محمد حسن زبري قانني، مجمع البحوث الإسلامية، مشهد، ط1، 1430هـ ص 9.

(117) المصدر نفسه، والصفحة نفسها.

تميّزهم عن بقية المذاهب الإسلامية، وهو أمر بدهي؛ فإن الاحتجاج للخصوصية المذهبية بما ورد مؤيداً لها من أحاديث مسندة إلى النبي الأكرم، صلى الله عليه وآله وسلم، يعدّ ركناً في إثبات صواب هذا المعتقد، ومن ثمّ إثبات خطأ مخالفه.

وابتغاء تثبيت تلك الخصائص، جمع البحرانيون، وغيرهم من علماء المذهب، ما وصل إليهم من أحاديث مسندة إلى الرسول الأكرم، صلى الله عليه وآله وسلم، سواء كانت من طرق الشيعة، أم من طرق غيرهم، بل وجدناهم يركّزون على ما ورد من طرق غيرهم، انطلاقاً من قاعدة، طالما وجدناها تتردّد في كتب الحديث، تلك القاعدة التي تنصّ على أنّ الحقّ ما شهد به الخصوم.

ويبدو السيد هاشم التوبلاني البحراني (1107هـ / 1695م) أحد أبرز المهتمين بهذا الشأن؛ إذ صنّف عدداً من الكتب التي تدور حول الأئمة الاثني عشر: النصّ عليهم، وتفضيلهم على غيرهم، وأحوالهم، وكراماتهم، وغير ذلك، ومن تلك الكتب:

1. الإنصاف في النص على الأئمة الاثني عشر الأشراف، وقد فرغ من تأليفه سنة 1097هـ / 1685م<sup>(118)</sup>.
2. حلية النظر في فضل الأئمة الاثني عشر، فرغ من تأليفه سنة 1099هـ / 1687م<sup>(119)</sup>.
3. حلية الأبرار في أحوال محمد وآله الأطهار<sup>(120)</sup>.

(118) الذريعة إلى تصانيف الشيعة 2 ص 398، وقد طُبِع سنة 2003م بتحقيق سلام الزبيدي ويوسف العلي.

(119) المصدر نفسه 7 ص 85.

(120) المصدر نفسه 7 ص 79.



4. الدرّة الثمينة، وهو كتابٌ يقع في اثني عشر بابًا، وكلُّ بابٍ يشتمل على اثني عشر حديثًا في فضل الأئمة، عليهم السلام<sup>(121)</sup>.
5. غاية المرام وحجة الخصام في تعيين الإمام من طريق الخاصّ والعام، فرغ منه سنة 1100هـ / 1688م<sup>(122)</sup>.
6. فضل الشيعة، ويحتوي على مئةٍ وثمانية عشر حديثًا في فضلهم<sup>(123)</sup>.
7. مدينة المعاجز، وهو كتاب كبير في معاجز الأئمة الاثني عشر<sup>(124)</sup>.

### الثاني: المجاميع الحديثية الشاملة

أما الأسلوب الثاني في تصنيف المجاميع الحديثية، فهو ما أطلقنا عليه اسم المجاميع الشاملة؛ وذلك حين عمد بعض علماء البحرين، أسوة بغيرهم من علماء الحديث في تلك الأعصار، إلى جمع أحاديث النبي الأكرم، وأهل بيته الطاهرين، عليه وعليهم أزكى التحية والتسليم، وقد تجلّى ذلك العمل في مظهرين:

أما أولهما، فقد عكف فيه بعض علماء البحرين على المجاميع الحديثية المعروفة، فشرحوها، وبيّنوا غوامضها، وربّما مال بعضهم إلى اتخاذها مادة لعرض المسائل الفقهية، ومناقشة الآراء المختلفة الواردة في تلك المسائل، وذلك نحو ما نجده عند الشيخ محمد بن علي الملقباني (كان حيًّا سنة 1186هـ / 1772م)، الذي اتّخذ من موسوعة الحديث الضخمة، الموسومة بـ(وسائل الشيعة)، التي ألّفها الحر العاملي (1104هـ / 1692م) ميدانًا للشرح والتعليق، حتى صار كتابه الذي وسمه بـ(مجمع الأحكام في معرفة مسائل

(121) الذريعة إلى تصانيف الشيعة 8 ص 116.

(122) المصدر نفسه 16 ص 21.

(123) الذريعة 16 ص 268.

(124) المصدر نفسه 21 ص 86، وقد طبع (مدينة المعاجز) عدة طبعات، آخرها سنة 2009م،

بتدقيق محمد علي حسن.

الحلال والحرام) موسوعة فقهية كبيرة، يذكر فيها «أحاديث كل باب جملة، ثم يتعرض لمسائله، ويشرحها استدلالاً، بعد عنوان (أقول)... كُتِبَ من هذا الشرح - كما قيل - أربعة مجلدات: الأول في المقدمات والأصول، والثاني في الطهارة، الثالث في الصلاة، الرابع في الزكاة، والخمس، والصوم»<sup>(125)</sup>.

وقد أقمْتُ أطلب هذا الكتاب مدّة طويلة، فلم أظفر منه إلا بالمجلدين الثاني والثالث<sup>(126)</sup>؛ لذا لم أقف على مقدمة الكتاب، ولم يستبن المنهج الذي رسمه المؤلف لنفسه، فلا يمكن - والحال هذه - الجزم بتمسكه بالمنهج أو مخالفته، فعمدْتُ إلى قراءة ما وصل إليّ منه؛ لعليّ أتبيّن ما فاتني.

والذي استبان لي من (مجمع الأحكام) موسوعية المقاي، وإطلاعه الغزير، فقد بدا لغويّاً متمكناً، ومفسراً خبيراً، وفقهياً متمرساً، كما تبين أنه اتّبع في شرحه منهجاً واضحاً، لم يعد عنه؛ ذلك بأنه يبدأ بسرد الأحاديث الواردة في الباب من (الوسائل) جملة، ثم يتبع ذلك بتبيين ما غمض من الألفاظ معجماً، فإن وردت آية من كتاب الله في حديثٍ من أحاديث الباب، توقف عندها ذاكرةً الأوجه المتعددة التي قيلت في تفسيرها، خائضاً بعد ذلك فيما يتعلّق بذلك الباب من مسائل فقهية، مناقشاً ما قيل فيها من آراء، معترضاً مرة، ومؤيِّداً مرة أخرى، منتهياً إلى ما يراه هو في المسألة.

ولعلّ في نقل شيءٍ من كتاب المقاي ما يوضّح منهجه، وطريقة تناوله؛ فالكتاب ما زال ينتظر همّة المحققين؛ لإبراز ما يخبؤه من جواهر، فتعمّ فائدته البلاد

(125) الحسيني، السيد أحمد: التراث العربي في خزانة مخطوطات مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي، نشر مكتبة المرعشي النجفي، قم المقدسة، ط1، 1414هـ/ 1993م، ج4، ص 443.

(126) ذكر السيد الأمين في أعيان الشيعة، ج 10 ص 11 أنه رأى المجلد الثاني والثالث من هذا الكتاب، ولم يشر إلى المجلد الأول منه، لكن الشيخ البلادي ذكر في أنوار البدرين ص 166 أنه وقف «منه على مجلدٍ كبيرٍ ضخّم جدّاً، ومجلّد ثانٍ أصغر منه، وكانا في خزانة شيخنا العلامة، الثقة الصالح، ورأيت منه في النجف الأشرف مجلّداً كبيراً أيضاً، ولا أدري هل أكمله أم لا؟ والذي رأيته غير تامّ، وهو شرحٌ حسنٌ مبسوط».

والعباد، ففي باب (أعداد الصلوات وما يناسبها) - على سبيل المثال - بدأ المقابلي بذكر الأحاديث الواردة، واحدًا تلو الآخر، وكان أول ما ابتدأ به من الأحاديث، الحديث المروي في الكافي «عن أبي جعفر، عليه السلام، في قول الله تعالى: ﴿إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا﴾<sup>النساء: 102</sup>، أي موجودًا»<sup>(127)</sup> ثم شرع يعلق قائلا: «الصلاة بقولٍ مطلق في اللغة بمعنى الدعاء، قال تعالى ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ﴾، أي: ادعُ لهم، وفي الشرع أشهر من أن يتوقف معناها على تعريفٍ لفظي، وهي تنقسم إلى واجبةٍ ومندوبة».

والكتاب مصدرٌ كالقرآن، والمراد به المكتوب، أي المفروض، كما قال تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ﴾<sup>البقرة: 180</sup>، أي قُرِضَ عليكم.

والموقوت: المحدود بأوقاتٍ، لا تزيد، ولا تنقص، والمعنى أن الصلاة مفروضةٌ على المؤمنين في أوقاتٍ، لا يجوز تقديمها عليها، ولا تأخيرها عنها»<sup>(128)</sup>.

لقد استغلّ المقابلي ورود الآية الشريفة ضمن حديث الإمام الباقر، عليه السلام، فانطلق - مستغلا تخصصه في التفسير - مبينًا دلالات ألفاظ الآية الشريفة في اللغة، وفي الاصطلاح، ثم انطلق مناقشًا أبا حنيفة في دلالات الآية الأخرى؛ إذ «لا دلالة في الآية على ما ذهب إليه أبو حنيفة من اختصاص وجوب الصلاة بالمؤمن، دون الكافر؛ لمعارضة مفهومها بمنطوق غيرها من الآيات الكثيرة، كقوله تعالى: ﴿مَا سَلَكَكُمْ فِي سَقَرٍ﴾<sup>٤٤</sup> قَالُوا لَمْ نَكُ مِنَ الْمُصَلِّينَ»<sup>المدثر: 42-43</sup> إلى قوله: ﴿وَكُنَّا نُكَذِّبُ بَيَوْمَ الدِّينِ﴾<sup>المدثر: ٤٤</sup> فإنها صريحةٌ في وجوبها على الكفار»<sup>(129)</sup>.

وكذلك وجدنا المقابلي يوظف تفسير الإمام لفظة (موقوتا) في الآية

(127) المقابلي، الشيخ محمد بن علي: مجمع الأحكام في معرفة الحلال والحرام، المجلد الثاني، الورقة الأولى.

(128) المصدر نفسه، الورقة 2.

(129) المقابلي: مجمع الأحكام، المجلد 2، الورقة 2.

بـ(مفروضًا) في الرواية الثانية للحديث؛ لتبيان موصوف تلك اللفظة؛ إذ إنَّ «مفروضًا يكون تفسيرًا لـ(كتابًا)، ويحتمل أن يكون تفسيرًا لـ(موقوتًا)، كما هو ظاهر باقي التفاسير»<sup>(130)</sup>.

وبعد الانتهاء من التعليق على الحديث الأول، يتناول الثاني، فيصنع به ما صنع بسابقه، رابطًا دلالات الأحاديث جميعًا بالحكم الشرعي الذي يؤسس على تلك النصوص، ولولا خوف الإطالة والإملال، وخوف الخروج عن منهجنا في هذا الكتاب، لنقلُ مناقشات المقايي الفقهية، وتعليقاته على آراء من سبقه من الفقهاء؛ لتستبين بذلك الذائقة الفقهية التي يتمتع بها المقايي.

وأما المظهر الثاني من مظاهر اشتغال البحرينيين بالمجاميع الحديثية الشاملة، فيتجلّى في توجههم نحو تصنيف مجاميعهم الخاصة، وذلك حين يجمع أحدهم ما صحّ عنده من أحاديث، فيبوّها بمنهج يرتضيه، ولعلنا نشير في هذا إلى ما اشتهر عن الشيخ عبد الله السماهيجي (1135هـ/ 1722م)، الذي صنّف مجموعته الموسوم بجواهر البحرين في أحكام الثقلين، وهو كتابٌ «خرج منه المجلّد الأول في كتاب الطهارة، وبعض من المجلد الثاني في كتاب الصلاة، إلى باب المواقيت، بطرقي إلى المشايخ الثلاثة المحمدين، أركان الملة والدين، المتصلة طرقهم بالأئمة المعصومين»<sup>(131)</sup>.

وقد وصف السيد عبد الله الجزائري هذا الكتاب في إجازته الكبيرة بالكتاب الجامع<sup>(132)</sup>، أما الشيخ يوسف العصفور، فقد نوّه بما تفرّد به هذا الكتاب، إذ وجد أنّ السماهيجي قد «رتّب فيه الأخبار، وبوّها على نهج آخر، غير نهج صاحب (الوافي) و(الوسائل)، مقتصرًا على كتب المحمدين الثلاثة، وهي الأصول الأربعة»<sup>(133)</sup>.

(130) المقايي: مجمع الأحكام، المجلد 2، الورقة 2.

(131) الشيخ عبد الله السماهيجي: الإجازة الكبيرة، ص 51-52.

(132) الحاشية 4، ص 51 لمحقق كتاب الإجازة الكبيرة للسماهيجي.

(133) الشيخ يوسف العصفور: لؤلؤة البحرين، ص 98.

وحال هذا الكتاب عندي كسابقه؛ إذ لم أظفر منه إلا على المجلد الثالث، الذي خصصه مؤلفه للصلاة، وفرغ منه في سنة 1129هـ / 1716م، وقد فاتنا الوقوف على مقدّمته؛ للتعرف إلى منهجه في الترتيب، واختيار النصوص، كما أنّ مترجمي السماهيجي لم يذكروا شيئاً من ذلك، ولم يшиروا إلى السبب الباعث إلى مخالفة منهج من سبقه من مصنفي الأحاديث وجامعيها.

لم يشر السماهيجي كذلك، في تعريفه بكتابه، الذي نقلناه من إجازته الكبيرة للجارودي، إلى مخالفته منهج أحد من جامعي الحديث والأخبار، وغاية ما قال إنه اقتصر على الطرق المؤدية إلى المشايخ المحمدين الثلاثة، الذين هم محمد بن يعقوب الكليني، صاحب كتاب الكافي، ومحمد بن علي بن بابويه القمي، مؤلف كتاب من لا يحضره الفقيه، ومحمد بن الحسن الطوسي، صاحب كتابي التهذيب، والاستبصار.

والذي أشار إلى المخالفة هو الشيخ يوسف العصفور في اللؤلؤة، لكنه لم يبيّن وجه المخالفة، فحملنا ذلك على الفحص والتتبّع؛ ذلك بأن الحكم بالمخالفة يتطلب منا الوقوف على الكتابين المذكورين، ومقارنتهما بكتاب السماهيجي؛ لتستبين لنا مواطن الخلاف والاتفاق بين الكتب الثلاثة.

وإذا نحن اعتمدنا على الإشارة الخاطفة، التي أشار بها المصنّف إلى كتابه، في مقام تعداد مصنفاته الكثيرة، في الإجازة الكبيرة، فإننا واجدون ترتيباً، يشي بالاقتراب من ترتيب (وسائل الشيعة)؛ ذلك بأنّ السماهيجي نصّ على أنّ المنجز من هذا الكتاب هو المجلد الأول، وقد خصصه لكتاب الطهارة، وبعض المجلد الثاني، وقد جعله لباب الصلاة، وصولاً إلى باب المواقيت؛ الأمر الذي يعني ترتيب الكتاب وفق الترتيب المشهور في الكتب الفقهية، وذلك هو منهج العاملي في (وسائل الشيعة)؛ إذ بدأ كتابه بقسم العبادات، وأردفه بالمعاملات، فالأحكام والسياسات.

وللتدليل على هذا الذي نقوله من عدم مخالفة ترتيب كتاب الوسائل، عمدنا إلى المقارنة بين الكتابين، في (كتاب الصلاة)، فوجدنا أوجه اتفاق بين الكتابين كثيرة؛ فالسماهيجي قد عمد إلى كتاب الصلاة فقسمه أبواباً، وهو الذي فعله العاملي قبله، كما وجدنا اتحاداً في أكثر عناوين الأبواب، واقترباً يكاد يصل حدّ التطابق في عدد الأحاديث، المدرجة تحت كل عنوان.

أما الاختلاف بين الكتابين فيرجع في المقام الأول إلى إيراد العاملي بعض الأحاديث، التي لم يوردها المحمّدون الثلاثة، في حين التزم السماهيجي بعدم ذكر ما لم يرد فيها، كما أنّ السماهيجي قد قدّم بعض الأبواب على بعضها الآخر، كتقدمه مثلاً باب (أنّ تارك الصلاة جحوداً لها، أو استخفافاً بها كافر) على باب (استحباب أمر الصبيان بالصلاة لسنت سنين، أو سبع) وهو عكس ما فعله العاملي، والذي بدا لنا أنّ السماهيجي - هنا - أحسن ترتيباً من العاملي، وأقرب إلى الترتيب المنطقي.

والذي لفت انتباهنا، ونحن نقارن بين الكتابين، دقّة العاملي في صوغ عناوين الأبواب، في حين يفقد السماهيجي تلك الدقّة أحياناً، فيطول عنده العنوان طويلاً فاحشاً، ولك أن تقرأ عنوان هذا الباب؛ لتقف على ما نريد قوله، قال: «باب أنه يشترط في وجوب الصلاة، وغيرها من التكليف الشرعية البلوغُ بالاحتلام، أو الإنبات مطلقاً، أو بلوغ الذكر ثلاث عشرة سنة، والطعن في الرابعة عشرة، والأنثى تسع سنين، واستحباب تمرين الأطفال على العبادة قبل ذلك، وأنّ الحسنات تكتب لهم ببلوغ اثنتي عشرة سنة»<sup>(134)</sup>.

أما مخالفة السماهيجي لكتاب الوافي، فتتجلّى في تبويب الكتابين؛ ذلك بأنّ الكاشاني قد جعل كتابه في مقدّمة، وأربعة عشر كتاباً، وخاتمة، فأما الكتب الأربعة عشر فهي مزيّجٌ من المسائل العقديّة، التي تناولها الكتب الكلامية عادة، ككتاب العقل والجهل والتوحيد، وكتاب الحجة، وكتاب

(134) السماهيجي: الشيخ عبد الله: جواهر البحرين، مخطوط يحتفظ الباحث بنسخة منه، الورقة

الإيمان والكفر، وغيرها، والمسائل الفقهية، ككتاب الصلاة والقرآن والدعاء، وكتاب الزكاة الخمس والميراث، وغيرها.

وواضح من هذا الترتيب أنه مخالف لما في (جواهر البحرين) للسماهيجي؛ فإنه مبني - كما قدمنا - وفق ترتيب الكتب الفقهية المشهورة، وكذا يختلف الكتابان في لجوء الكاشاني إلى شرح الأحاديث، وهو أمر لم نلمسه عند السماهيجي، الذي لم يتعدّ الجمع والتنسيق، دون التعليق أو الشرح، إلا ما ندر.

ولعلّ الوجه الأخير الذي يختلف فيه كتاب السماهيجي عن كتاب الوافي هو التزام السماهيجي بإيراد الأحاديث المتصلة بالمحمدين الثلاثة، دون ما سواها، وعدم التزام الكاشاني بذلك؛ فإنه قد أورد في كتابه بعض الأحاديث الواردة في غير تلك الكتب، وهو أمر أشار إليه بوضوح في مقدمة كتابه، فقال: « وبذلتُ جهدي في ألا يشدّ عنه حديثٌ ولا إسناد، يشتمل عليه الكتب الأربعة ما استطعتُ إليه سبيلا، وشرحتُ منه ما لعلّه يحتاج إلى بيانٍ، شرحًا مختصرًا، في غير طول، وأوردتُ بتقريب الشرح أحاديث مهمة من غيرها من الكتب والأصول»<sup>(135)</sup>.

### المسلك الثاني: دراسة رجال الحديث

لما كان الحديث مرويًا عن أشخاصٍ معيّنين، كان لزامًا البحث عن أحوالهم، والتأكد من وثاققتهم؛ فإنّ الحديث المنقول عنهم هو مدار الحكم الشرعي، من حيث الحلّ والحرمة، ومن حيث الكراهة والاستحباب، وغير ذلك من الأحكام الشرعية؛ ومن أجل ذلك كانت «معرفة أحوال الرواة ومراتبهم أساس معرفة الأحكام الشرعية؛ إذ هي معظم الأدلة التفصيلية السمعية، إذ أكثر الأحكام الدينية مستفادةً من الأخبار النبوية، والآثار الواردة عن العترة المعصومة، الهادية المهديّة.

(135) الكاشاني، الشيخ محمد محسن: كتاب الوافي، تحقيق ضياء الدين الحسيني الأصفهاني، منشورات مكتبة أمير المؤمنين العامة، أصفهان، ط1، 1312هـ / 1894م، ص 7.

فكان معرفة الرجال الناقلين لتلك الأخبار من الأمور اللابديّة، التي لا يستغني الفقيه عن معرفتها؛ لأنّ في رجالنا الثقة وغيره، ومن يُعَمَل بروايته، ومن لا يجوز التعويل على حديثه»<sup>(136)</sup>.

والبحث في (رجال الحديث) هو ما يعرف في علم الحديث بعلم الجرح والتعديل<sup>(137)</sup>، وقد خاض البحرانيون غمار هذا العلم، خوَصُ الخبراء الفاحصين، ولم يكتفوا بما وصل إليهم مما أَلَفه المأضون من بحوث الجرح والتعديل، بل إنهم نظروا في تلك المصنّفات نظرة الناقد الخبير، وبينوا ما فيها من خلل، ولم يرتضوا كلّ ما جاء فيها، كما فعل غيرهم؛ ذلك بأنّ «مدار التوثيق والتضعيف الآن إمّا هو على قول علماء الرجال، من غير أن يبيّنوا في ذلك حقيقة الحال، بل اكتفوا بما يقوله الكشّي وأمثاله، [من] أنه ثقة، أو ضعيف، وبنوا عليه ردّ الأحاديث وقبولها، والأمر في ذلك مشكّل جدّاً؛ فإنّ أحوال أولئك الرجال مضطربة من كلام كلّ على<sup>(138)</sup> الآخر»<sup>(139)</sup>.

ويواصل الشيخ ياسين البلادي (1147هـ/ 1734م) نقده للبحوث الرجالية في كتب الرجال، وينقل رأي أستاذه الشيخ سليمان الماحوزي فيها، فإنه «سمعتُ كثيراً من شيخنا المعاصر، عَطَّر الله مرقده، يقول: إنّ أغلاط العلّامة كثيرة جدّاً، ولكننا لم نجسر عليه، كما جَسَرْنَا على ابن داود، إلى أن قال في بعض فوائده - جاسراً -: وهو<sup>(140)</sup> كثير الغلط والاضطراب»<sup>(141)</sup>.

(136) الماحوزي، الشيخ سليمان: معراج أهل الكمال إلى معرفة الرجال، تحقيق مهدي الرجائي، مطبعة سيد الشهداء، قم المقدسة، ط1، 1412هـ/ 1894م، ص 3.

(137) انظر: الصالح، صبحي: علوم الحديث ومصطلحه، انتشارات مكتبة الحيدرية، قم المقدسة، ط1، 1417هـ/ 1996م، ص 109.

(138) كذا في الكتاب المحقق، وأظنه خطأ، والصواب: عن الآخر.

(139) البلادي، الشيخ ياسين بن صلاح الدين، معين النبیه في بيان رجال من لا يحضره الفقيه، تحقيق محمد عيسى المكباس، المطبعة العلمية، قم المقدسة، 1422هـ/ 2001م، ص 28.

(140) يعني العلامة الحلي.

(141) الشيخ ياسين البلادي: معين النبیه، ص 28.



ويقول البلادي أيضاً، واصفاً الآخذين من كتب الرجال: «فلم يبقَ عندهم معتبراً قوله، أمناً من الغلط كلامه إلا النجاشي، أحمد بن علي بن أحمد.

وأقول: إني قد ظفرتُ له على أغلاطٍ كثيرة، وإن أردتُ تتبَّعاً ازدادتُ كثرةً»<sup>(142)</sup>.

ثم يذكر الشيخ البلادي بعضاً من أغلاط النجاشي، ويعقب قائلاً: «فإذا كان هذا حقيقة حالهم، فكيف يعتمد على مجرد مقالهم في صحة الحديث وضعفه، اللذين هما العمدة في أخذ الحديث وحذفه؟

فليس العمدة - بعد ذلك - في ذلك إلا الرجوع إلى القرائن، والأمارات المفيدة للاطلاع على أحوال أولئك الرواة»<sup>(143)</sup>.

وقد اتبع علماء الرجال البحرانيون في مصنفاتهم طريقتين:

أولاهما: يُخصَّصُ البحث فيها عن راوٍ واحد، لمعرفة حاله من حيث الوثاقة والضعف، أو لتمييزه عن غيره الذي قد يشترك معه في الاسم، كما فعل الشيخ سليمان الماحوزي (1121هـ / 1709م) في رسالة وضعها لتمييز المروي عنه، أهو محمد بن سنان، أم عبد الله بن سنان، وقد ناقش الماحوزي القضية مناقشة المتتبعين الخبراء بالرجال، مبيناً سهو العلامة الحلي في إثبات (عبد الله بن سنان)، متوصلاً إلى «أنَّ الإنصاف أنه يحصل من مجموعها [يعني الوجوه التي ذكرها وناقشها] ظنٌّ قويٌّ، يكاد يتأخم العلم بأنَّ الصواب في هذا السند محمدٌ، لا عبد الله، وليس الظنُّ الحاصل منها بأدوَنَ من سائر الظنون المعوَّل عليها في علم الرجال»<sup>(144)</sup>. وقد أُكِّد هذه الحقيقة مرة أخرى، فقال: إنَّ «التحقيق الذي يرشد إليه التتبع الصادق

(142) الشيخ ياسين البلادي: معين النبيه، ص 34.

(143) المصدر نفسه، ص 39.

(144) الماحوزي، الشيخ سليمان: رسالة في تحقيق أحوال محمد بن سنان، مخطوطة يحفظ الباحث بنسخة منها، الورقة 6.

أن ابن سنان المذكور محمد، لا عبد الله؛ لاجتماع القرينتين: القبلية والبعدية»<sup>(145)</sup>.

وللشيخ سليمان الماحوزي أيضاً رسالة أخرى في تحقيق أحوال (محمد بن إسماعيل بن زريع) بيّن فيها الخلاف في توثيقه أو عدمه، خاتماً رسالته بالنتيجة التي توصل إليها، وبنى عليها، حين قال: «وقد كنتُ فيما مضى أصف حديثه بالضعف، وعلى ذلك جريْتُ في الرسالة القنوتية، وأما الآن فالذي يظهر لي نظمه في سلك الصحيح»<sup>(146)</sup>.

وثانيتها: يخصص البحث فيها عن رجال الحديث كلهم، كما فعل الشيخ سليمان الماحوزي في (معراج الكمال إلى معرفة الرجال)، الذي اعتمد فيه على كتاب الفهرست للطوسي، فرآه قد «جمع من نفائس هذا الفن الشريف خلاصتها، وحاز من دقائقه، ومعرفة أسرارها نقاوتها، إلا أنه خالٍ من الترتيب، محتاجٌ إلى التهذيب، يتعسر على الناظر فيه معرفة ما يحاوله، إلا بعد تفتيشٍ كثير، فكأنه عقدٌ انفصم، فتناثرت لآليه»<sup>(147)</sup>.

من أجل ذلك، أعاد الماحوزي ترتيبه؛ تسهيلاً للبحث فيه، فرتبه ترتيباً ألفبائياً، على حروف المعجم، وقوّم ما رآه فيه من اعوجاج، سببه النسخ، وأشار إلى الهفوات التي وقع فيها بعض المتأخرين، ولم يترك الكتاب دون إضافة؛ بل كان «ذاكراً في ضمن ذلك ما أعتمد عليه، [من] نَزْكٍ، أو تبجيل»<sup>(148)</sup>.

(145) الماحوزي، الشيخ سليمان: رسالة في تحقيق أحوال محمد بن سنان، مخطوطة يحتفظ الباحث بنسخة منها، الورقة 6.

(146) المصدر نفسه، الورقة 11.

(147) الماحوزي: معراج الكمال، ص 4.

(148) المصدر نفسه، والصفحة نفسها.

وربما مال البحرانيون إلى أحد المجاميع الحديثية المشهورة، فبحثوا أحوال رواة ذلك المجمع الحديثي، من حيث الوثاقة، والإتقان، والحفظ، وغيرها، نظير ما فعل الشيخ ياسين البلادي البحراني (1147هـ/ 1734م) في كتابه القيم (معين النبيه في بيان رجال من لا يحضره الفقيه)؛ إذ عمد إلى كتاب (من لا يحضره الفقيه) للشيخ الصدوق، ودرس أحوال رجاله، بعد أن رتبهم على حروف المعجم.

وقد بدأ البلادي كتابه بأربع عشرة مقدمة، بدا فيها متمكناً من أصول هذا العلم، عارفاً بمسائله التفصيلية، مناقشاً من سبقه من علماء الرجال، مفنئاً أقوالهم تارة، ومؤيداً تارة أخرى، بالدليل العلمي، والحجة الباهرة.

وقد تفتن البحرانيون في هذا العلم؛ فلم يكتفوا بكتابته نثرًا، بل وضعوا فيه منظومات، تبين أحوال الرجال، كالمنظومة الموسومة بـ (تحفة الرجال وزبدة المقال) للشيخ عبد الله السماهيجي (1135هـ/ 1722م)، ابتدأها بقوله:

والشكر للموصوف بالجمال	الحمد للمحمود بالكمال
محمداً وآله السادات	ثم الصلاة تغشي الثقات
عن جبرئيل عن إله الخلق	الناقلي حديثه بالصدق
في دينهم كذاك في دنياهم	ثم على من اقتفى هداهم
ذي اللطف عبد الله نجل صالح	وبعد فالآمل عفو المانح
بالباطن الخفي والضائم	بعد استخارة الخبر العام
بعد كلام الله باليقين	يقول إن أشرف الفنون
إليه في حكم إلينا يُشرع	حديث أهل البيت فهو المرجع

وقد ذكر السماهيجي الرجال وأحوالهم مرتبين ترتيباً ألفبائياً، وأردف ذلك بعشر فوائد، وصفها بالعظيمة، وقد ختم منظومته بخاتمة بين فيها طريقه

إلى الكتب الأربعة، وغيرها، وممّا جاء في الخاتمة ذاكرًا أستاذه الماحوزي:

وقد رويْتُ كتَبَ الأخبار      عن شيخنا علامة الأقطار  
قد مرَّ في صدرِ الكتابِ الصدرُ      ذكر اسمه الشريف وهو الحَبْرُ

#### رابعاً: علم الكلام

لعلنا لا نعدو الصواب حين نقرر أن أقدم ما اشتهرت به المدرسة البحرانية من العلوم هو علم الكلام والفلسفة؛ ذلك بأن علماء هذه المدرسة الأقدمين إمّا عرّفوا بتضلّعهم في هذين العلمين، كالشيخ أحمد بن سعادة الستراوي، والشيخ علي بن سليمان الستراوي، وهما من معاصري الخواجة نصير الدين الطوسي (672هـ / 1273م)، بل إن شهرة زعيم المدرسة البحرانية الأكبر، والذي كان السبب في شهرتها، أعني الشيخ ميثم البحراني إمّا كانت في كونه (الحكيم الإلهي)، كما تصفه كتب التراجم.

وعلى الرغم من عوادي الزمان على إنتاج العلماء البحرينيين العلمي، فإن بعضاً من تفكيرهم الكلامي قد كُتِبَ له الإفلات والنجاة، فوصلت إلينا (رسالة العلم) للشيخ أحمد بن سعادة الستراوي، التي وصفها تلميذه الشيخ ميثم البحراني بأنها «من المباحث الشريفة الإلهية، والمسالك اللطيفة القدسية»، وقد قرّض الشيخ ميثم تلك الرسالة، وأثنى أبلغ الثناء على أستاذه، الذي «ذكر فيها [أي رسالة العلم] ما يتعلّق بالخلاف والوفاق بين المتقدمين، والمتأخرين من الحكماء والمتكلمين، فانشعبت منها - كما ترى - تفاريع جليّة، ومسائل نبيلة، يطلع المتأمل فيها على جواهر مكنونة، ويصل المتفكر فيها إلى لطائف مخزونة، لا يكشف عنها الحجاب إلا الأفراد من أولي الألباب، ولا يرفع عنها الجلباب إلا من أيّد بروح الصواب»<sup>(149)</sup>.

وقد تصدى الخاجة نصير الدين الطوسي إلى هذه الرسالة فشرحها، وناقش ما فيها من آراء، ولم يكن الطوسي، وهو حامل لواء الفلسفة، وعلم الكلام

(149) شرح رسالة العلم، رسالة مخطوطة، يحتفظ الباحث بنسخة منها، الورقة 1.

في ذلك العصر، ليجهد نفسه، ويضيع وقته في شرح الرسالة لو لم يجد فيها ما يستحق الوقوف عنده، والتعليق عليه، بل وجدناه يوافق ابن سعادة في بعض ما ذهب إليه، ويصفه بالفاضل<sup>(150)</sup>، ويعلق على آرائه بقوله: إنها صحيحة حسنة<sup>(151)</sup>، وتلك - لعمرى - شهادة بليغة في حق ابن سعادة، والمستوى العلمي الذي وصل إليه.

ولعل في نقل جزء من (رسالة العلم) تبياناً لطريقة تفكير ابن سعادة، وإيضاحاً لمنهجه في مناقشة القضايا الكلامية؛ فقد ناقش تعريف العلم، وهل هو بحاجة إلى حدٍّ يوضحه، أم لا، فقال: «العلم قد اختلف في معناه النُّظَار، فمن قائلٍ يقول: إنه معلومٌ بالضرورة، ومنكشف الحقيقة، فلا يحتاج إلى حدٍّ يوضحه، وبيانٍ يكشفه. ومنهم من طلبَ له حدًّا ورسمًا، يحقق معناه، أو يميّزه عن غيره من الماهيات، وهؤلاء هم الأكثرون.

أما الأولون فاحتجّوا بأن أحداً يعلم كونه عالماً، ويميّزه عن كونه ظمآنًا، ومتخيلاً، وشاكاً، ولا شيء أظهر ممّا يجده الإنسان من نفسه، فكما لا يحتاج أن يميّز بالحدِّ جوعه، وعطشه، وألمه، ولذته، فكذلك العلم.

وأيضاً، فلو احتاج كلُّ شيءٍ إلى حدٍّ لزم التسلسل، أو الدور، وهما باطلان، فثبت أنه لا بدّ من الانتهاء إلى أمورٍ غنيّةٍ عن الحدِّ، ضرورةِ التصور، ولا شيء أظهر من المحسوسات، والوجدانيات، والعلم من باب الوجدانيات، فلا يحتاج لظهوره إلى حدٍّ»<sup>(152)</sup>.

ولعلك تنبّهت إلى منهج ابن سعادة في إيراد الرأي، فهو ينقله، وينقل معه حجج القائلين به، تقويةً لما يذهبون إليه، من دون أن ينقص منه

(150) انظر: الطوسي، الشيخ نصير الدين محمد: شرح رسالة العلم، مخطوط يحتفظ بالباحث بنسخة منه، الورقة 23.

(151) شرح رسالة العلم، الورقة 13.

(152) المصدر نفسه، الورقة 5.

شيئاً، وذلك من مبادئ الأمانة العلمية، التي لا يتحلّى بها إلا من رسخت أقدامهم في العلم.

وبعد تقرير هذا الرأي، وإيراده كما يراه أصحابه، ينبري ابن سعادة للرد عليهم، وإبطال ما ذهبوا إليه، ومَسْكُوا به؛ ذلك أنّ «الجواب عن الحجّة الأولى أنّ تمييزه بين كونه عالماً، وبين غيره من أحوال نفسه لا يدلُّ على أنّ حقيقة العلم لا تحتاج إلى حدٍّ؛ فإنّ الذي تميّز له إنّما هو الصفة، والمطلوب شرحه إنّما هو الأمر الذي لأجله حصلت الصفة، وبينهما فرقٌ ظاهر»<sup>(153)</sup>.

ولا يكتفي ابن سعادة بالجواب، بل نراه يضرب الأمثلة؛ تقريراً للجواب من الأذهان، فيردف قائلا: «ومثال ذلك أنّ الإنسان يميّز بين كون الجسم متحرّكاً، أو ساكناً، ولا يدلُّ تمييزه بين الصفتين على تمييز العَرَضَيْنِ، اللذين هما الحركة والسكون، وتصور حقيقةهما بالكنه، وكذلك إذا ميّز بين الحار والبارد، والرُّطْبِ واليابس، والأسود والأبيض، وغير ذلك من الصفات لم يلزم منه أن يعرف الحقائق، التي لأجلها أُطْلِقَت الصفاتُ على الموصوفات»<sup>(154)</sup>.

ولقد ترسّخ البحث الكلامي والفلسفي في البحرين على يد الشيخ ميثم البحراني (699هـ / 1299م)، فإنّه «أحد أعلام علم الكلام الإسلامي، حيث أسهم بمجموعة من الكتب القيّمة في هذا العلم»<sup>(155)</sup>، ويبدو من خلال ما وصل إلينا من مؤلفاته، ومن خلال ما وصفته به كتب التراجم أنّه انشغل بعلم الكلام، وتخصّص فيه، وهو أمرٌ أشار إليه الشيخ نفسه في مقدمة كتابه (قواعد المرام)؛ إذ قال: «وإذا كان المتكفّل ببيانها [أي معرفة الباري] هو العلم المسمّى في عرف المتكلمين بـ(أصول الدين)، وكنتُ ممّن

(153) شرح رسالة العلم، الورقة 5.

(154) المصدر نفسه، والورقة نفسها.

(155) عبد الله اليوسف: العلامة الشيخ كمال الدين ميثم بن علي البحراني، ص 69.

وُسِمَ فيه بالتحصيل، وإن لم أحصل منه إلا على القليل...»<sup>(156)</sup>، فلا غرو إذن، أن يصير مرجعاً، يستقي منه الفلاسفة والمتكلمون الآراء، ويقتبسون منه الأفكار والرؤى الكلامية المختلفة، حتى إن « السيد السند، الفيلسوف الأوحّد، مير صدر الدين محمد الشيرازي، أكثر من النقل عنه في حاشية شرح التجريد، سيّما في مباحث الجواهر والأعراض، والتقط فرائد التحقيقات، التي أبدعها - عطر الله مرقده - في كتاب (المعراج السماوي)، وغيره من مؤلفاته، التي لم تسمح بمثلها الأعصار»<sup>(157)</sup>.

والمؤلفات التي يشير إليها الماحوزي - في الفقرة السابقة - كثيرة، وما يتعلّق منها بعلم الكلام:

1. قواعد المرام في علم الكلام، فرغ منه سنة 676هـ، وهو كتاب مطبوع، بتحقيق السيد أحمد الحسيني.
2. النجاة في القيامة في تحقيق أمر الإمامة، وهو كتاب ألفه لعزّ الدين أبي المظفر النيشابوري، الذي أكرمه « وأشار إليه بتأليف كتاب في الإمامة، فأراد الاعتذار منه بمشقة السفر، وما يستلزمه من تشعب الذهن، ومفارقة الأهل والولدان، لكنه امتثله أداءً لحقوقه»<sup>(158)</sup>.
3. استقصاء النظر في إمامة الأئمة الاثني عشر.
4. منهج الأفهام في علم الكلام.
5. رسالة في الوحي والإلهام.
6. شرح حديث المنزلة، وهو كتاب يتناول الحديث الشريف: يا علي، أنت مني بمنزلة هارون من موسى، إلا أنه لا نبي بعدي.

(156) البحراني، الشيخ ميثم: قواعد المرام في علم الكلام، تحقيق السيد أحمد الحسيني، منشورات آية الله العظمى المرعشي النجفي، قم المقدسة، ط 2، 1406، ص 20.

(157) العصفور: لؤلؤة البحرين، ص 255، نقلا عن الشيخ سليمان الماحوزي في (الرسالة البهية في الترجمة الميثمية).

(158) الطهراني: الذريعة إلى تصانيف الشيعة، ج 24 ص 61.

وأما مؤلفاته الفلسفية، فالمعروف منها:

1. البحر الخِصَم، وهو يصنّف في قسم الإلهيات من الفلسفة<sup>(159)</sup>.
2. شرح الإشارات، وهو شرحٌ لكتاب (الإشارات) لأستاذه الشيخ علي بن سليمان البحراني.
3. المعراج السماوي، الذي أشار إليه الماحوزي، وقال: إنّ صدر الدين الشيرازي، المعروف بالملا صدرا، قد أكثر من النقل منه.

لقد برهن الشيخ ميثم في كتابه (قواعد المرام في علم الكلام) على النضج الفكري الذي وصل إليه، وقدرته المنهجية في سرد الموضوعات وترتيبها، كما برهن على شدة اطلاعه، وتتبعه لأقوال المتكلمين من الفرق الإسلامية كلها، وقد بدا ذلك واضحاً في أسلوبه، وهو يطرح الأقوال المختلفة في المسألة محلّ البحث، وتبيان ما يمكن قبوله منها، وما لا يمكن قبوله، والاستدلال على ذلك كلّهما يراه من قواعد عقلية أو نقلية، وقد ناقش عدداً من المسائل الكلامية، تتعلّق بذات الباري، وبالنبوة والإمامة وغيرها من المسائل، ووقف عند كلّ مسألة، وفرّع عليها تفرّعاتٍ، وبيّن فيها الأقوال المختلفة، مناقشاً ومدلياً برأيه في ذلك.

ولعلّ هذه الخصائص التي تميّز بها كتاب (قواعد المرام)، إضافة إلى دقّة الأفكار الكلامية وغازاتها، هي التي جعلت «الشهيد العاملي يدّرس هذا الكتاب لتلامذته، وهذا إنّ دلّ على شيء، فإنّما يدلّ على القيمة العلمية، التي يتمتع بها هذا الكتاب في علم الكلام»<sup>(160)</sup>.

وذهب بعض الباحثين إلى القول بتأثر الشيخ ميثم بنصير الدين الطوسي (672هـ/1273م)، وبخاصّة في ما يتعلّق بالمنهج الاستدلالي، وقد بدا ذلك جليّاً في «اعتماده في استدلالاته على العقل غالباً، لا النقل؛ فيعتقد بأنّ

(159) عبد الله اليوسف: العلامة الشيخ كمال الدين ميثم بن علي البحراني، ص 18.

(160) المصدر نفسه، ص 72 - 73.



النظر في معرفة الله واجبٌ عقلاً، ويرى أنه لا يمكن الوصول إلى هذه المعرفة بالتقليد والنقل»<sup>(161)</sup>.

والحق أن لنصير الدين الطوسي يدًا في تطور علم الكلام، وتبلور كثير من مسأله، وهو أمرٌ غير منكور، ولا يبعد أن يتأثر به الشيخ ميثم، وقد تلمذ عليه في الفلسفة، لكن ذلك لا يعني أن يكون مرددًا أقواله، وناسخًا أفكاره دون أن يضيف إليها، أو يعلّق عليها، فلقد برزت من خلال مناقشة الشيخ ميثم القضايا الكلامية فروقٌ بينه وبين الطوسي، توحى باستقلاله، ولو أننا عمدنا إلى المقارنة بين كتابي الرجلين: تجريد الاعتقاد، وقواعد المرام، لوجدنا كثيرًا من نقاط الاتفاق، وكثيرًا من نقاط الاختلاف بينهما كذلك؛ فالمنهج المتبّع في الكتابين ليس واحدًا، ومباحث الكتابين ليست متفقة تمامًا.

ولعلّ من أهمّ الفروق بين الطوسي والشيخ ميثم، لجوء الأخير إلى تجلية المسائل الكلامية، وحشد كثيرٍ من الأمثلة والشواهد، وتتبع الأقوال المختلفة في المسألة الواحدة، في أسلوبٍ قريب المأخذ، وعبارات واضحة المقصد، في حين كانت عبارة الطوسي موجزةً، خالية من التمثيل في كثيرٍ منها؛ الأمر الذي يجعل بينها وبين كثيرٍ من المتلقين حاجزًا.

وللتدليل على هذه النقاط المنهجية، المميّزة لعمل الشيخ ميثم، نسوق مثالا من (تجريد الاعتقاد) للطوسي - وهو الذي شرحه العلامة الحلّي (726هـ / 1325م) في (كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد) ببعض عبارات الشيخ ميثم نفسه، وإن لم يشر إليه - إذ يقول في صفات الباري، على سبيل المثال: «ووجوب الوجود يدلّ على سرمديته، ونفي الزائد، والشريك، والمثّل، والتركيب بمعانيه، والضدّ، والتحيز، والحلول، والاتّحاد، والجهة، وحلول الحوادث فيه..»<sup>(162)</sup>

(161) أبو الخير، علي: البرهان والعرفان (1427هـ)، موقع المجمع العالمي للتقريب بين

المذاهب الإسلامية، صفحة إيران والعرب [www.iranarab.com](http://www.iranarab.com)

(162) انظر: الحلّي: كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد، ص 268 - 272.

أما الشيخ ميثم، فقد عمد إلى كل صفةٍ من الصفات السابقة، فبينها، وناقش ما فيها من آراء كلامية، مبطلا ما لا يستقيم ومذهبَه الكلامي، فنراه في مبحث الحيَـز والجهة - على سبيل المثال - يعترض على القائِلين بوجود الله في جهةٍ، فيعرض رأيهم ويناقشه ويبطله، فيقول: « إنه تعالى ليس في مكان، ولا جهة، ولا حيز، خلافاً للكرامية<sup>(163)</sup>، فإنهم اتفقوا على أنه تعالى في جهة، ثم زعمت الهيصمية<sup>(164)</sup> أنه فوق العرش، في جهةٍ لا نهاية لها، وبينه وبين العرش بعدٌ غير متناهٍ، وزعمت العابدية أن بينهما بعداً متناهياً، وقال بعض الهيصمية: إنَّه على العرش، كما ذهب إليه سائر المجسِّمة<sup>(165)</sup> ».

وبعد أن عرض الأقوال في المسألة، أخذ يناقشها مبطلا إياها بأوجهٍ ثلاثة، منها أنه « ثبت في علم الهيئة والمجسطي أن السماوات والأرض كرويَّة، وإذا كانت كذلك كانت الجهة التي فوق رأس من كان ببلاد المشرق، بعينها أسفل لمن كان ببلاد المغرب، وبالعكس، فلو كان - سبحانه - في جهةٍ (فوق) لكان كونه فوقاً لقومٍ، مسلتماً لكونه (أسفل) لقومٍ آخرين، وذلك ممَّا يأباه الخصم وينكره<sup>(166)</sup> ».

ولعلك لاحظت وضوح الفكرة عند الشيخ، والقدرة الفائقة، والتركيز في الرد؛ فقد عمد إلى مسألة من أشد المسائل الكلامية تعقيداً، وهي التي

(163) الكرامية: فرقة من المجسِّمة، يعتقدون أن الله - تعالى عما يقولون - جسمٌ، وجوهر، ومحلٌ للحوادث، ويثبتون له جهةً ومكاناً. وتنسب هذه الفرقة إلى محمد بن كرام بن عراق السجستاني (255هـ / 868م)، وقد تفرعت منها عدة فرق، كالإسحاقية، والنونية، والعابدية، والهيصمية، وغيرها.

(164) الهيصمية هم فرقة من الكرامية، ينسبون إلى محمد بن الهيصم، الذي عاش في القرن الخامس الهجري.

(165) البحراني، الشيخ ميثم: قواعد المرام في علم الكلام، تحقيق السيد أحمد الحسيني، منشورات آية الله العظمى المرعشي النجفي، قم المقدسة، ط 2، 1406، ص 70.

(166) المصدر نفسه، ص 71.

خاض فيها المتكلمون، فأطنب كل فريقٍ منهم في عرض ما يراه، وأسرف في الرد على الفريق الآخر، فأوجز هذا المتكلم البحراني رده، وساقه بأبلغ عبارة، وسلك أقصر الطرق، من دون إخلال بالمراد، فأبطل حجة الخصم ببيانٍ مشرقٍ، وحجة متينة، لا تكاد تجد من يدحضها.

وقد لاحق الشيخ ميثم احتجاج الخصم بالمعقول والمنقول، ورد ذلك الاحتجاج؛ ذلك بأنهم احتجوا بالمعقول، فقالوا: إنه تعالى « لا بدَّ وأن يكون في حيز وجهه، وكل حيز وجهه له فهي جهة (فوق)... والثاني: أن الخلق بمجرد طباعهم، وقلوبهم السليمة يرفعون أيديهم إلى جهة (فوق) عند الدعاء والتضرع، وذلك يدل على شهادة فطرتهم بأن معبودهم في جهة (فوق)»<sup>(167)</sup>.

وقد بدأ البحراني يجيب عن تلك الإشكالات، واحداً بعد الآخر، مفنداً إياها بأسلوب واضح، لا لبس فيه، وكان من ردوده أن قال: « وأما الاستدلال برفع الأيدي في الدعاء، فإن دُلَّ على كون المعبود في جهة (فوق)، فليدَلَّ وضع الجبهة على الأرض على كونه في جهة (تحت)، واللازم باطل، فالملزوم مثله، والملازمة ظاهرة»<sup>(168)</sup>.

ولم يكتفِ البحراني بردِّ الدليل العقلي للخصم، بل تابع دليله النقلي، وبينَ وهم خصمه في الاستمسك به، ذلك بأنهم احتجوا في إثبات الجهة لله تعالى بـ «الآيات الموهمة لإثبات الجهة، كقوله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾، وقوله: ﴿وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ﴾، وقوله: ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُمْ مِنْ فَوْقِهِمْ﴾»<sup>(169)</sup>.

اتَّكأ الشيخ ميثم البحراني في رده على الأدلة النقلية، التي ساقها مثبتو الحيز والجهة، على وجوب تأويل الألفاظ الموهمة بذلك، أو تفويض العلم بها إلى

(167) الشيخ ميثم البحراني: قواعد المرام، ص 71 - 72.

(168) المصدر نفسه، ص 73.

(169) المصدر نفسه، ص 72.

الله تعالى؛ مدخلاً هذه المسألة في باب (تعارض العقل والنقل)، ومقدماً العقل على النقل؛ فإنَّ « الجواب عن الظواهر النقلية فهو أنَّ العقل والنقل إذا تعارضا، فإنَّما أن نعمل بهما معاً، وهو جمع بين النقيضين، أو نطرهما معاً، وهو خُلُوُّ عن النقيضين، أو نرجح النقل على العقل وهو باطل؛ لأن النقل فرعٌ على العقل، فلو كذبنا العقل لتصحيح النقل لزم تكذيب العقل والنقل معاً، فتعين ترجيح العقل على النقل، ثم تأويل النقل، أو تفويض علمه إلى الله تعالى»<sup>(170)</sup>.

وفي الجملة، دُلَّ الشيخ ميثم البحراني، من خلال دراساته الكلامية، على وعي تامٍّ بالآليات المنهجية، القائمة على الفحص النقدي Critical Examination، وهو المنهج المعتمد « أساساً على أسئلةٍ خمسَةٍ، تتمثل في الكلمات التالية: ما، هل، لِمَ، كيف، ومَنْ، وقد طَبَّق ابن ميثم هذا المنهج في دراسته لقضية النبوة والإمامة، ويظهر ذلك واضحاً في قوله: فاعلم أنَّ الكلام في النبوة مبنيٌّ على خمس مسائل، يُسأل عنها عند كُلِّ منها بكلمةٍ مفردة، وتلك الكلمات: ما، وهل، ولِمَ، وكيف، ومَنْ.» وقد عُدَّت هذه القضية المنهجية «إحدى المساهمات العلمية الهامة، التي أضافها ابن ميثم للبحث الكلامي الإسلامي»<sup>(171)</sup>.

لم يسق البحراني تلك الأسئلة دون وعيٍ بها، بل وقف ليبين مقصوده منها، وأثرها في بناء منهج البحث في قضيتي النبوة والإمامة، فأوَّل تلك الأسئلة « قولنا: ما النبي؟ والبحث فيها عن مفهوم هذه الكلمة في الاصطلاح العلمي.

الثانية قولنا: هل النبي؟ أي هل يجب وجوده في الحكمة أم لا؟

(170) الشيخ ميثم البحراني: قواعد المرام ص 73.

(171) الستري، محمد علي: مكونات البناء المعرفي عند الشيخ ميثم البحراني، بحث مقدم لمؤتمر (الشيخ ميثم البحراني)، البحرين، 2005م. وانظر: الشيخ ميثم البحراني: قواعد المرام، ص 121.

الثالثة قولنا: لِمَ يجب وجود النبي؟ ويُبحث فيها عن العلة الغائية لوجوده، ووجه الحكمة فيه.

الرابعة قولنا: كيف النبي؟ ويُبحث فيها عما ينبغي أن يكون عليه من الصفات، التي بها يتم النبوة.

الخامسة قولنا: من النبي؟ ويُبحث فيها عن تعيينه»<sup>(172)</sup>.

ولم يفت الشيخ ميثمًا البحراني الوقوف على ما وقف عليه علماء الكلام من مسائل وقضايا، بل خاض في تلك المسائل، مناقشًا مرة، ومبديا رأيه مرة أخرى، كما فعل في قضية إعجاز القرآن، التي أفرد لها مبحثًا، ذكر فيه اختلاف المتكلمين في سبب إعجاز القرآن، فبين رأي أكثر المعتزلة، الذين يعززون الإعجاز إلى فصاحة القرآن البالغة، كما ركز على رأي الجويني، الذي أرجع السبب إلى الفصاحة والأسلوب معًا، ولم ينس رأي المرتضى، القائل بصرف الله تعالى العرب عن معرضة القرآن، وبين الوجوه التي تكون عليها الصرفة، ثم أعقب ذلك كله برأيه، القائم على التوفيق بين الآراء الثلاثة المتقدمة؛ ف«الحق أن وجه الإعجاز هو مجموع الأمور الثلاثة، وهي الفصاحة البالغة، والأسلوب، والاشتغال على العلوم الشريفة»<sup>(173)</sup>.

ولم يفته كذلك عقد مقارنة بين القرآن، وما ورد عن العرب من بليغ الكلام، شعرًا كان، أم نثرًا، فقال: «وأما كلام العرب، فيوجد في بعضه الفصاحة البالغة، وأما الأسلوب فنادر، وممكن عند التكلف، وقلمًا يمكن اجتماعهما؛ لأن تكلف الأسلوب يُذهب بالفصاحة... والحاصل أن كلامهم قد يوجد فيه ما يناسب بعض القرآن في الفصاحة، وهو في مناسبه له في الأسلوب أبعد، وأما في العلوم والمقاصد، التي اشتمل عليها فأشد بُعدًا»<sup>(174)</sup>.

(172) الشيخ ميثم البحراني: قواعد المرام، ص 121 - 122.

(173) المصدر نفسه، ص 132 - 133.

(174) المصدر نفسه، ص 133.

والحقُّ أنَّ كلام الشيخ ميثم في هذه القضية محتاجٌ إلى معرفة مقصوده من مصطلحي (الفصاحة) و(الأسلوب)؛ كي ينقشع الغموض الذي يلف عبارته المتقدّمة، فأما الفصاحة فقد عزّفها هو نفسه في كتابه (أصول البلاغة)، فقال إنها « خلوص الكلام من التعقيد الموجب لقرب فهمه، ولذاذة استماعه، وأصله من الفصح، وهو اللبّ إذا أُخِذَتْ رغوته، وذهب لبأؤه»<sup>(175)</sup>، وأمّا مصطلح (الأسلوب) فلم أجد له بياناً عند الشيخ، فلا يمكن الجزم بالمقصود من قوله إنّ كلام العرب لا يناسب القرآن في الأسلوب، وقد فسّر العلامة الحلي (726هـ) في كتابه (كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد) مصطلح الأسلوب بالفنّ والضرب<sup>(176)</sup>، وهو تفسير فيه من الخفاء ما فيه.

وزبدة المقال أن آراء الشيخ ميثم الكلامية، وأنظاره الفلسفية بحاجة إلى من يتبعها من الباحثين، فهي ما تزال ميداناً بكرّاً، ينتظر من يفضّ ختمه، فيستقرئ ما بثه البحراني في (شرح نهج البلاغة) و(قواعد المرام) وغيرهما من آراء، كراهيه في المعاد الجسماني، ورأيه في الروح، وعلاقتها بالبدن، وغير ذلك، ولعل هذا العمل -إن هو أنجز- يبرز مكانة الشيخ ميثم، التي استحق بها وصف الحاجة الطوسي إياه بالمتبحر في علم الكلام.

لم ينتهِ الاهتمام بعلم الكلام بموت الشيخ ميثم البحراني (699هـ / 1299م)، بل واصل العلماء البحرانيّون إسهاماتهم في هذا العلم؛ فقد وصل إلينا من مصنّفاتهم رسالة للشيخ أحمد بن عبد الله المتوّج (820هـ / 1917م)، وسمها ب(كفاية الطالبين)، وهي رسالة موجزة، تناول في قسمٍ منها مباحث علم الكلام بشكلٍ موجز، لا جديد فيه، وليس فيه خروجٌ عما قرره علماء الكلام الشيعة، فكان يكتفي بإيراد القضية، متبعاً إياها بعّلتها، وذلك نحو

(175) البحراني، الشيخ ميثم بن علي: أصول البلاغة، تحقيق عبد القادر حسين، مكتبة العزيزي، قم المقدسة، ط1، 1410هـ، ص 11 - 12.

(176) الحلي، الحسن بن يوسف: كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، د.ت، ص 335.

قوله في القاعدة الأولى، التي جعلها في الواجبات العقلية: « يجب على المكلّف أن يعلم أنّ العالم حادث؛ لعدم انفكاكه عن الحركة والسكون الحادثين، بدليل فناء أحدهما عند طريان الآخر، وأن يعلم أنّ له محدثاً؛ لقضاء الضرورة باحتياج الصنعة إلى صانع، ومحدثه هو الله تعالى، وأن يعلم أنّ ذلك الصانع موجود؛ لأنّ تأثير المعدم في الموجود ظاهر الاستحالة»<sup>(177)</sup>.

ووصلت إلينا رسالة في المعارف الإلهية، للسيد ماجد الجدحفي (1028هـ/ 1618م)، وقد وصفها مؤلفها بأنها « موشحة بالأدلة العقلية... مهذبة بتحقيق يتغلغل فيه الأفهام، وتدقيق تتضاءل دونه الأوهام، حاوية اعتقاداتٍ مَنْ عرفها فازَّ ونجا، ومن جهلها زلَّ وغوى»<sup>(178)</sup>.

وقد عرض الجدحفي في رسالته تلك كثيراً من مسائل علم الكلام، لكنّه لم يستقل برأي، ولم يفتّر مسألةً جديدة، ولم يتدع منهجاً، بل كان سائراً في فلك من تقدم من علماء الكلام، ولعلّ ما يحسب إليه في هذه الرسالة لا يعدو أن يكون تلخيص ما قاله الأولون، وتقديمه بشكل موجز.

كما حفظت كتب التراجم بعضاً من مصنفات البحرينيين الكلامية، فذكرت للشيخ عبد الله بن حسن المقاي، المولود سنة 1087هـ/ 1676م رسالةً في علم الكلام<sup>(179)</sup>، وذكرت للشيخ سليمان الماحوزي (1121هـ/ 1709م) أكثر من كتاب في علم الكلام، منها: إعلام الأنام بعلم الكلام<sup>(180)</sup>،

(177) المتوج، الشيخ أحمد بن عبد الله: كفاية الطالبين، مخطوط يحتفظ الباحث بنسخة منه، الورقة 2.

(178) الجدحفي، السيد ماجد: رسالة في المعارف الإلهية، مخطوط يحتفظ الباحث بنسخة منه، الورقة 1.

(179) سالم النويدري: أعلام الثقافة، ج2 ص 119.

(180) الطهراني، أغا بزرك: الذريعة إلى تصانيف الشيعة، ج2، ص 262.

وذريعة المؤمنين إلى أصول الدين<sup>(181)</sup>، ورسالة في مسألة رؤية الله<sup>(182)</sup>، وغيرها، وقد وضع الشيخ عبد الله بن علي البلادي (1148هـ / 1735م) رسالتين في علم الكلام<sup>(183)</sup>، وكذلك كتب الشيخ محمد بن محسن العصفور (1155هـ / 1742م) رسالة في علم الكلام<sup>(184)</sup>، وكتب الشيخ محمد بن عبد الله البلادي (1201هـ / 1766م) رسالة في معنى فناء الأرواح<sup>(185)</sup>، ووضع الشيخ عبد علي بن الشيخ حسين العصفور (1208هـ / 1793م) حاشية على تجريد الاعتقاد<sup>(186)</sup>، إلى غير ذلك من المصنفات والرسائل الكلامية، التي تغصّ بها بطون كتب التراجم.

وإذا كان ما تقدّم يدلّ على اعتناء البحرينيين بعلم الكلام، فإنه لا يدلّ على رضاهم جميعاً به؛ ذلك بأنّ (علم الكلام) كان منذ انطلاقة محلّ خلاف بين علماء المسلمين، فمنهم من اشتغل به، ومنهم من ردّه، وحكم بأنه بدعة؛ إذ «عارض بعض علماء المسلمين علم الكلام بشكلٍ أساسي، أي بمعنى البحث العقلي في المسائل الاعتقادية، واعتبروا هذا البحث بدعة وحراماً... ويعتبر الإمام أحمد بن حنبل (241هـ / 855م) رمزاً هاماً لهم، حيث عارض الحنابلة أتباعه علم الكلام بصورة عامة»<sup>(187)</sup>.

ولم يكن حظ علم الكلام في البحرين مختلفاً عن حظّه في غيرها، فقد وجدنا من علماء البحرين من يعيب هذا العلم، ويطعن على أصحابه

(181) الطهراني، أغا بزرك: الذريعة إلى تصانيف الشيعة، ج10، ص 32.

(182) أشار الماحوزي إلى هذه الرسالة في كتابه: معراج أهل الكمال، تحقيق السيد مهدي الرجائي، ص 204.

(183) سالم النويدري: أعلام الثقافة، ج2 ص 131.

(184) المصدر نفسه، ج2 ص 230.

(185) المصدر نفسه، ج2 ص 519.

(186) المصدر نفسه، ج2 ص 408.

(187) الحسيني، سهيل: الخواجة نصير الدين الطوسي، معهد المعارف الحكمية للدراسات الدينية والفلسفية، بيروت، ط1، 2005م، ص 191.



والمستمسكين به، لكن ما يميّز الرافضين علم الكلام من علماء البحرين أنهم لا يرفضونه بالمطلق، كما فعل الحنابلة، وإنما يرفضونه، ولا يرتضون نتائجه إذا لم يكن لها ما يعضدها من القرآن، أو من أخبارٍ ونصوصٍ مروية عن أهل بيت العصمة، عليهم السلام.

ويتبوأ الشيخ عبد الله السماهيجي (1135هـ/ 1722م) موقع المقدمة في هذا التيار؛ فقد أفاض في الرد على المتكلمين في جواب المسألة الثانية من كتابه (منية الممارسين)، إذ ناقش عددًا من المسائل، منها معرفة العباد لله: أفطريةٌ ضروريةٌ هي، أم كسبية نظرية؟ وذهب إلى القول الأول، فقال: «والذي أعتقده هو ما عليه أكثر المحدثين من أن المعرفة فطرية، لا تحتاج إلى طلبٍ لمن وهبه الله العقل»<sup>(188)</sup>. وبين أن هذا القول خلاف ما عليه الشيخ ميثم البحراني، وأكثر المتكلمين، كما تقدّم.

ثم ناقش السماهيجي المراد من (المعرفة الضرورية)، فذهب إلى « أن المراد بالمعرفة الضرورية ليس إلا المعرفة الإجمالية، وأن التفصيلية كسائر الصفات الثبوتية، ليس إلا كسبية، لكن لا بدّ من أخذها من طريق الكتاب والسنة، لا بالعقول التي لم توصل إلى معقول، ولا من قواعد الحكماء والمتكلمين، التي لا توصل إلى حقّ اليقين»<sup>(189)</sup>.

والحق أن هذه المسألة قد ناقشها الشيخ ميثم البحراني، فأبطل قول القائلين بعدم وجوب المعرفة، وكفاية التقليد، أو الظنّ الغالب، معتمداً على أن « الاعتقاد الحاصل بالتقليد غير كافٍ في دفع خوف الضرر المظنون في ترك المعرفة؛ لأنّ المقلّد لا يأمن خطأ من قلّده، ويستوي عنده الصادق والكاذب، ومتى ميّز بينهما لم يكن مقلّداً. وأمّا الظنّ فممكّن الزوال، وفي زواله خطرٌ عظيم، فلا يندفع به خوف الضرر المظنون في ترك معرفة

(188) السماهيجي: منية الممارسين، الورقة 21.

(189) المصدر نفسه، الورقة 27.

الله، ولا يكفیان أيضاً في صحة شكره؛ لجواز أن يأتي المكلف بالشكر على الوجه غير اللائق، فيقع في الضرر، كشكر المجسّم ونحوهم»<sup>(190)</sup>.

كما أنّ الشيخ ميثماً قد حصر طريق المعرفة في النظر والاستدلال لا غير، وردّ على من يرى في قول المعصوم طريقاً إليها، فقال: «فأما قول المعصوم فلا يمكن أن يستفاد معرفة الله تعالى منه؛ لتوقّف العلم بكونه حجة على المعرفة، فلو استفيدت المعرفة من قوله لزم الدور»<sup>(191)</sup>، وذلك إشكال لم يتطرّق إليه السماهيجي، ولم يدفعه.

وقد واصل السماهيجي هجومه على علم الكلام، والمتخصصين فيه، فقال في موضع آخر: «وقد علمت أنّ القرآن، والسنة ناطقان بأنه سبحانه خالق كلّ شيء، ليس له في الخلق شريك، مع مطابقة الدليل العقلي لهما، فلا عبرة بشبّه الحكماء، ومشككي المتكلمين، الذين سلكوا مسلك التخمين، ومزجوا الغبّ بالسمن، فإياك والركون إلى قواعدهم الضعيفة، وشبههم السخيفة»<sup>(192)</sup>.

وخصّ بعض آراء نصير الدين الطوسي بهجوم حادّ، معلّلاً وقوع الطوسي في الخطأ بتعمّقه في الفلسفة وعلم الكلام، يقول السماهيجي: «والعجب من المحقق الطوسي - رحمه الله - في تجريده كيف ذهب إلى هذا القول الباطل، واختار هذا المذهب العاطل، مع وفور علمه الزاخر، وشدة عقله الباهر، والسبب فيه تعمّقه في علوم الفلاسفة والحكماء، وحسن ظنه بأقاويل الأوائل من المتكلمين والعلماء، والمعصوم من عصمه الله تعالى، ونحن قد كتبنا في رسالة اللذة أخباراً في ذمّ الكلام»<sup>(193)</sup>.

(190) قواعد المرام، ص 29.

(191) المصدر نفسه، ص 30.

(192) المصدر نفسه، الورقة 37.

(193) السماهيجي: منية الممارسين، الورقة 37.

وبعد أن أورد عددًا من الأخبار، التي استدلّ بها على المنع من الكلام في الله وصفاته، بما لم يرد فيه نصّ من القرآن، قال: « وفيه ما لا يخفى من الطعن في علم الكلام وأهله، والنقض على فرعه وأصله، ما لم يوافق محكمات القرآن، وسنة النبيّ عليه السلام، وقد نقلنا عن جملة من العلماء في رسالتنا العلوية، جملةً مقنعةً من الكلام في الطعن على علم الكلام، والتمسكين به من علماء الإسلام»<sup>(194)</sup>.

إنّ التعريض بشخص الطوسي، هو عينه ما تعرّض إليه الشيخ ياسين البلادي (بعد 1147هـ / 1734م)، صاحب المسائل التي لأجلها ألف السماهيجي (منية الممارسين)؛ فقد سأل الشيخ ياسين السماهيجي: هل يصدر عن الواحد أكثر من واحد أو لا؟ فكان جواب السماهيجي توبيخًا للسائل، فإنّ «السؤال عن مثل هذه المسألة لا يليق لأحدٍ من عوامّ المسلمين، فضلا عن الطلبة والمتبحرين»<sup>(195)</sup>، لكنّ السماهيجي سرعان ما حاول الاعتذار للسائل عن سؤاله، فإنّه «لما كان اشتغال مولانا بكتب الحكماء والمتكلمين، وملازمته لفنون الفلاسفة واليونانيين، وحُسن ظنّه بأقوال المتحدلقين، وسفاسط المشككين، وغفلته عمّا ورد من الأخبار، عن الأئمة الأطهار في ذمّ الكلام، وكذا طعن علماء الإسلام فيه من الخاصّ والعام، فيما لم يرد فيه نصّ عن سادات الأنام، لا جرّم أنه وقع فيما وقع، وظنّ أنه أحسن فيما صنع»<sup>(196)</sup>.

### أدلة المنع عند السماهيجي ومناقشتها:

أشار السماهيجي في (منية الممارسين) إلى تأليفه رسالة مستقلة، في الرد على المتكلمين، وسمها برسالة اللذة، كما أشار إلى رسالة ثانية، أسماها: (الرسالة العلوية)، وهي جواب عن مسائل سأله إياها الشيخ علي بن

(194) السماهيجي: منية الممارسين الورقة 41.

(195) المصدر نفسه، الورقة 24.

(196) المصدر نفسه، والورقة نفسها.

الشيخ سليمان بن علي بن أبي ظبية الشاخوري - للرد على المتكلمين، وقد ذكرها صاحب الذريعة، فقال إنها جواب عن ثلاث مسائل كلامية، أولها في معنى حديث (إن الله أجل وأكرم من أن يُعرف بخلقه)، والثانية في معنى نسبة الرؤية إلى الرب في القيامة، والثالثة في كفاية اليقين بأصول الدين، ولو لم يحصل عن البراهين العقلية.

غير أننا لم نقف على أي من الرسالتين، فلا نعلم الحجج العقلية التي استند إليها السماهيجي في رفض علم الكلام، وإن أشار إلى أنه ذكر تلك الحجج في المسألة الثالثة من المسائل العلوية، التي خصصها للرد على المتكلمين.

أما الأدلة النقلية، فقد ذكرها في منية الممارسين، ناقلاً إيّاها من رسالة اللذة نفسها، يقول: «ونحن قد كتبنا في رسالة اللذة أخباراً في ذمّ الكلام، يحسن إيرادها هاهنا، وبعض آخر من غيرها، وإن كانت الأخبار في ذلك كثيرة جداً»<sup>(197)</sup>. ثم نقل اثني عشر حديثاً عن أهل البيت، استظهر السماهيجي منها ذمّ علم الكلام، كقول الإمام الصادق، عليه السلام، فيما رواه الكليني في الكافي: ويُلّ لأهل الكلام إن تركوا ما أقول وذهبوا إلى ما يرون، وكقول الإمام أبي جعفر، عليه السلام، فيما رواه الكليني كذلك: يا زياد، إياك والخصومات؛ فإنها تورث الشك، وتحبط العمل، وتُردي صاحبها، وعسى أن يتكلم الرجل بالشيء لا يُغفر له. يا زياد، إنه كان فيما مضى قومٌ تركوا علم ما وُكِّلوا به، وطلبوا علم ما كُفِّوه، حتى انتهى بهم الكلام إلى الله عزّ وجلّ فتحيروا، وإن كان الرجل ليدعى من بين يديه، فيجيب من خلفه، ويدعى من خلفه فيجيب من بين يديه.

كما نقل السماهيجي حديثاً آخر عن أبي جعفر، عليه السلام، مروى في الكافي، عن عبد الرحمن بن عتيك القصير، قال: سألت أبا جعفر، عليه

(197) السماهيجي: منية الممارسين الورقة 37.

السلام، عن شيءٍ من الصفة، فرفع يده إلى السماء، ثم قال: تعالى الجبار، من تعاطى ما تَمَّ هلك.

ولنا على صنيع السماهيجي واستنتاجاته ملاحظات، نوردتها كالآتي:

أولاً: يبدو أنَّ السماهيجي كان يورد من الأحاديث والأخبار ما يتفق ورأيه في علم الكلام، ويضرب صفحاً عن غيرها من الأحاديث، التي يبدو من ظاهرها عدم المنع من الخوض في علم الكلام، كالذي نقله الطوسي في (اختيار معرفة الرجال) من خبر مؤمن الطاق، حين سُئل: ما الذي جرى بينك وبين زيد بن علي في محضر أبي عبد الله؟ قال: قال زيد بن علي: يا محمد بن علي، بلغني أنك تزعم أنَّ في آل محمدٍ إماماً مفترض الطاعة؟ قلت: نعم، وكان أبوك علي بن الحسين أحدهم، فقال: وكيف وقد كان يؤثُّ بلقمة، وهي حارة فيردها بيده، ثم يلقمها، أفترى أنه كان يشفق علي من حر اللقمة، ولا يشفق علي من حر النار؟ قال: قلت له: كره أن يخبرك فتكفر، فلا يكون له فيك الشفاعة، لا والله فيك المشيئة. فقال: أبو عبد الله، عليه السلام: أخذته من بين يديه، ومن خلفه، فما تركت له مخرجاً.

وفي هذا الحديث دلالة على إباحة الكلام، بما لم يقله الإمام نفسه، فإنَّما اجتهد مؤمن الطاق في الجواب، ثم أقره الإمام غير منكر شيئاً ممَّا سمع.

وقد روى الطوسي أيضاً، عن أبي خالد الكابلي، قال: رأيتُ أبا جعفر صاحب الطاق، وهو قاعدٌ في الروضة، قد قطع أهل المدينة أزراره، وهو دائبٌ يجيهم ويسألونه. فدنوتُ منه، فقلت: إنَّ أبا عبد الله نهانا عن الكلام. فقال: أمرك أن تقول لي؟ فقلت: لا، ولكنه أمرني ألا أكلم أحداً. قال: فاذهب فأطعه فيما أمرك. فدخلت على أبي عبد الله، عليه السلام، فأخبرته بقصة صاحب الطاق، وما قلتُ له، وقوله لي: اذهب وأطعه فيما

أمرك، فتبسم أبو عبد الله، عليه السلام، وقال: يا أبا خالد، إن صاحب الطاق يكلم الناس، فيطير وينقض، وأنت إن قصوك لن تطير<sup>(198)</sup>.

وواضح من هذا الحديث أن المنع من الكلام لم يكن منعاً من الكلام ذاته، وإنما يُمنع من الخوض في الكلام من يخاف عليه الزلل والانحراف، ومن لا تحضره الحجة فينكسر أمام خصمه، فيظن ظاناً ألا حجة لمذهب الحق، وهذا ما فهمناه من قول الإمام، عليه السلام: إن قصوك لن تطير، أما المتمكنون من الحجة والبرهان، كمؤمن الطاق فلا يسري عليهم ذلك المنع، وعلى هذا تكون حجة السماهيجي في منع علم الكلام والإزراء به غير ناهضة، والله أعلم.

ثانياً: حشد السماهيجي اثني عشر حديثاً، زعم أنها أدلة تمنع الخوض في علم الكلام، من دون تمييز بين الصحيح والضعيف فيها، وهو أمر كنا نتوقع من السماهيجي عدم تركه؛ فإن له باعاً في علم الحديث، وقد تصدى لجمع الأحاديث في موسوعة حديثية ضخمة، عنونها بـ(جواهر البحرين)، وله منظومة طويلة في رجال الحديث، ومع أولئك كله، اعتمد على المرسل، والضعيف، والمجهول، فالحديث الأول، الذي نقله السماهيجي من الكافي حديث مرسل، كما قال المجلسي في مرآة العقول<sup>(199)</sup>، أما الخبران المنقولان عن الإمام أبي جعفر، فقد قال المجلسي عن أولهما: مجهول كالصحيح<sup>(200)</sup>، وعن الثاني: ضعيف، فكيف يصح الاعتداد بمثل هذه الأحاديث، ولا يقين بنسبتها إلى المعصومين، عليهم السلام؟

ثالثاً: ناقش المجلسي في (مرآة العقول) التعارض في أخبار هذا الباب، أعني ترك المجادلة والمخاصمة والاحتجاج في مسائل الدين، وحاول الجمع بين

(198) اختيار معرفة الرجال، 2 ص 424.

(199) المجلسي: مرآة العقول 2 ص 268.

(200) المصدر نفسه 1 ص 323.

تلك الأخبار المتعارضة بعدة وجوه، منها:

(1) حمل أخبار النهي على التقية، و الالتقاء على الشيعة؛ فإنهم لحرصهم على هداية الخلق، و دخولهم في هذا الأمر، كانوا يلقون أنفسهم في المهالك، ويحتجون على المخالفين بما يعود به الضرر العظيم عليهم، وعلى أئمتهم، عليهم السلام.

(2) أن يكون الأمر بالمجادلة والمخاصمة عند عدم ظهور الحق، واشتباه الأمر على الناس، ويكون النهي عن المجادلة والمخاصمة، أو تجويز تركها، عند وضوح الحق، وظهور الأمر.

(3) أن تُحمل أخبار الأمر بالمخاصمة على ما إذا كان لظهور الحق، وهداية الخلق، و أخبار النهي على ما إذا كان للمرء، والمخاصمة، و إظهار الفضل والكمال، والتعنت والغلبة، وإن كان بالباطل، و هذا من أخس الصفات الذميمة، وأرذلها.

(4) يمكن حمل بعض أخبار النهي على المسائل التي نهى عن الخوض فيها، كمسألة القدر، و كنه صفات الباري تعالى، وأشباه ذلك.

(5) أن يكون النهي محمولاً على مجادلة من يعلم أنه لا يؤول إلى الحق؛ لشدة رسوخه في باطله.

(6) أن يكون بعضها محمولاً على من لا يقدر على إلقاء الحجج، ودفع الشبه، فتكون مخاصمته سبباً لقوة حجة الخصم، ورسوخه في ضلالتة، و يدل عليه ما رواه الكشي، عن عبد الأعلى، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: إنَّ الناس يعيبون علي بالكلام، وأنا أكلّم الناس؟ فقال: أما مثلك من يقع، ثم يطير فنعم، وأما من يقع ثم لا يطير فلا، وعن الطيار، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: بلغني أنك كرهت مناظرة الناس؟ فقال: أما كلام مثلك فلا يكره، من إذا طار يحسن أن يقع، وإن وقع يحسن أن يطير، فمن كان هكذا لا نكرهه.

فإذا أمكن الأخذ بأحد هذه التخريجات، لا يكون للمنوع الذي حاول السماهيجي استظهاره من هذه الروايات وجهٌ، وإنه من الغريب حقاً ألا يقف السماهيجي على تلك التخريجات، فلا يناقشها مناقشةً تدحضها، وتؤيد موقفه الرافض لعلم الكلام.

#### خامساً: الحركة اللغوية في المدرسة البحرانية

لم تشذ المدرسة البحرانية عن مثيلاتها من المدارس الدينية في الحواضر العلمية الكبرى، كالقاهرة، والقيروان، والنجف، وأضرابها، فقد أولت علوم اللغة، نحواً، وصرفاً، وبلاغة، وغيرها، اهتماماً كبيراً، وقد انعكس هذا الاهتمام على إنتاج المدرسة البحرانية، فكان حضور المباحث اللغوية فيها واضحاً، إذ ألفوا الكتب والأراجيز النحوية، ووضعوا الشروح والحواشي على أمهات الكتب النحوية المعروفة، كما نجد كثيراً من الاستدلالات الفقهية التي عرض إليها فقهاء البحرين، قائمة على المباحث اللغوية والنحوية؛ مما يشير إلى مركزية تلك العلوم عند أولئك الفقهاء.

غير أن الباحث في سيرورة المدرسة الدينية في البحرين، سيفجؤه عدم الإشارة إلى الإنتاج اللغوي البحراني؛ إذ لم تشر كتب التراجم إلى كتاب لغوي لعلماء البحرين إلا نهاية القرن الثامن، حين ذكرت «إسماعيل بن إبراهيم بن عطية البحراني، صاحب (الأسرار الضافية في شرح الكافية)، فرغ منه في جمادى الثانية سنة 795هـ / 1392م»<sup>(201)</sup>، وتأتي الإشارة الثانية بعد قرنين من الزمان تقريباً، حين تشير كتب التراجم إلى الشيخ يحيى بن حسين بن عشيرة البحراني (بعد 967هـ / 1559م)، الذي صنّف كتابه المشهور (بهجة الخاطر ونزهة الناظر) في الفروق اللغوية، بل إننا لم نعثر على من نُوه باتصاله بالعلوم اللغوية في ترجمته قبل «الشيخ الفقيه العالم المتكلم،

(201) الطهراني، أغا بزرك: الحقائق الراهنة في المائة الثامنة، مؤسسة مطبوعاتي إسماعيليان، قم المقدسة، إيران، د.ت، ص 17.



الأديب اللغوي، ناصر الدين راشد بن إبراهيم بن إسحاق»<sup>(202)</sup> المتوفى سنة 605هـ / 1208م، فقد «كان هذا الشيخ فقيهاً أديباً متكلماً لغوياً ديناً»<sup>(203)</sup>، وبعد قرنين، كذلك، نجد هذا الوصف يُلصق بالشيخ أحمد بن عبد الله المتوَّج (820هـ / 1417م)، فقد جاء في (رياض العلماء) أن ابن المتوَّج «كان عالماً بالعلوم العربية والعلوم الأدبية»<sup>(204)</sup>.

وإذا نحن تأملنا هذه القضية، فسنجد أنفسنا أمام احتمالين، يمكن أن يفسراً عدم بروز الإنتاج اللغوي في المدرسة البحرانية:

أما أولهما فأن يكون الدرس اللغوي غير معتنى به في المدرسة البحرانية، أو يكون من العلوم المهملة، التي لا تحظى باهتمام العلماء، غير أن الواقع لا يُسعدُ على تأييد هذا الاحتمال؛ ذلك بأن القوم قد نصّوا على مركزية العلوم اللغوية في تكوين الفقيه الجامع للشرائط، فهو «من استكمل نحواً من خمسة عشر علماً، وهي: علم الكلام، والنحو، والصرف، واللغة، وعلم المعاني وتابعه، وأصول الفقه، وشرائط الحدّ والبرهان... إلخ»<sup>(205)</sup>، وقد انعكس كل أولئك على ما صنّفوا في فنون المعرفة الشرعية، كما كشفت مناظراتهم التي وصل إلينا بعض أطرافها أنهم كانوا على معرفة تامة، وتضلع بالعلوم اللغوية، سيّما النحو والبلاغة، ويكفي للتدليل على ذلك الوقوف على الجهد اللغوي الكبير الذي قدّمه الشيخ ميثم البحراني (699هـ / 1299م) في كتابه: شرح نهج البلاغة، وتجريد البلاغة، فقد ناقش في شرح النهج كثيراً من المسائل النحوية والبلاغية مناقشة تدل على رسوخ قدم في هذه العلوم، وما كان ذلك ليتأتى له لولا الاهتمام بالدرس اللغوي

(202) الماحوزي: فهرست علماء البحرين، 64، والسماهيجي: منية الممارسين، الورقة 489.

(203) البلادي: أنوار البدرين، ص 56.

(204) الأفتندي: رياض العلماء، ج1، ص 43، والنويدري: أعلام الثقافة 1 ص 350.

(205) المتوَّج، الشيخ أحمد بن عبد الله: كفاية الطالبين في أحوال الدين، مخطوط يحتفظ بالباحث بنسخة منه، الورقة 49.

في تلك المدرسة، ومن هنا رأى بعض الباحثين أنَّ أول ما يتبادر إلى الأذهان في شخصية الشيخ ميثم هو أنه لغوي؛ ذلك بأننا إذا « أردنا أن نقيم (كذا) الشيخ ميثم من خلال مؤلفاته التي وصلتنا، ربّما يمكننا القول بأنَّ اهتمامات الشيخ ميثم كانت مقصورة على علوم اللغة، والعلوم العقلية»<sup>(206)</sup>.

ونسوق - هنا - من شرح النهج أمثلة؛ لتكون دليلاً على عمق التناول اللغوي في المدرسة البحرانية، فقد تناول في مقدمة الشرح مباحث عدّة، بدأها بمباحث الألفاظ، وقد رتبها على قسمين: الأول في دلالة الألفاظ وأقسامها وأحكامها، والثاني في دلالة اللفظ على المعنى، وكان من أبحاث القسم الأول ما سمّاه (حقيقة الاشتقاق) الذي بدأ بتعريفه قائلاً: «الاشتقاق أخذ أحد اللفظين من الآخر؛ لمشاركة بينهما في الاشتغال على المعنى، والحروف الأصلية. وأركان الاشتقاق أربعة:

الأول اسم موضوع لمعنى، والثاني: مسمّى آخر له نسبة إلى ذلك المعنى، والثالث: مشاركة بين الاسمين في الحروف الأصلية، والرابع: تغيير يلحق الاسم الثاني، إما في حروف فقط، أو في حركة فقط، أو فيهما معاً. وكل واحد من هذه الأقسام إما بالزيادة وحدها، أو بالنقصان وحده، أو بهما»<sup>(207)</sup>.

وقد عرض لفائدة (إلا وإمّا) في موضع آخر من المقدمة، فقال: «إنّ (ما وإلا) إذا دخلت على الجملة كان المقصود بالحصص فيه هو ما يلي (إلا) سواء كان مرفوعاً، كقولك: ما ضرب زيداً إلا عمرو، أو منصوباً كقولك: ما ضرب زيدٌ إلا عمرًا، وهكذا إن كان المنصوب حالاً، أو ظرفاً.

(206) فاضل الزاكي، العالم الرباني الشيخ ميثم البحراني، دار العصمة، البحرين، ط1، 2008، ص 62. وفي هذا القول نظر؛ إذ لو كان كذلك، لم يتلمذ عليه كبار علماء العراق في الفقه، وعلى رأسهم الخواجة نصير الدين الطوسي.

(207) الشيخ ميثم البحراني: شرح نهج البلاغة 1 ص 30.

فإن تأخر مثلاً الفاعل والمفعول معاً عن (إلا) فالمقصود هو ما يليها أيضاً، كقولك: ما ضرب إلا زيدٌ عمرًا، وكذلك لو قدّمت المفعول على الفاعل فهو المقصود، وهكذا حكم المفعولين، كقولك: لم أكسُ إلا زيدًا جبّةً، فالذي يلي (إلا) هو المقصود بالتخصيص. وهكذا المبتدأ والخبر أيهما أخرته عن إلا فهو المراد بالتخصيص، كقولك: ما زيدٌ إلا قائمٌ، فالمراد تخصيص هيئة القيام، دون سائر الأحوال، أو: ما القائم إلا زيد، فهو تخصيص لزيد دون غيره»<sup>(208)</sup>.

وإنما أطلنا في التمثيل لتُعَلِّمَ مركزية البحث اللغوي في المدرسة البحرانية، واهتمام البحرينيين به، وبهذا يندفع الاحتمال الأول.

وأما ثاني الاحتمالين فإن يكون علماء البحرين وفقهاؤها قد أخذوا اللغة، وبرعوا فيها، لكنهم لم يؤلفوا فيها شيئاً مستقلاً؛ لانصرافهم إلى الفقه وعلومه، وغيرها من العلوم الشرعية، التي تعدّ الهدف الأكبر في المدارس الدينية، في حين انشغل باللغة جماعة من غير الفقهاء، وصَبَّوْا جُلَّ اهتمامهم عليها، وقد تكون لهم مصنفاتهم اللغوية، وإنّما لم يُذْكَرُوا في كتب التراجم؛ لأنهم لم يكونوا من رجال الإجازات، ممّا يعني إهمال ذكرهم، وعدم تتبّع ما كتبوا في اللغة.

وللتدليل على هذا الاحتمال، نقول: إنّ أخذ البحرينيين اللغة، وتلقيهم علومها من البيانات التي لا تحتاج إلى دليل؛ ذلك بأنّ من شأن الطلاب في المدارس الدينية دراسة النحو والصرف منذ أيام الصبّ، فهي أول ما يجب عليهم إتمامه، وقد ذكر الشيخ يوسف العصفور (1186هـ / 1772م) ذلك حين قال: «ثمّ بعد ذلك لازمت الدرس عند الوالد - قدس سره - إلا أنّه لم يكن لي يومئذٍ رغبة تامة؛ لغلبة جهالة الصّبّ، وقرأتُ على الوالد كتاب قطر الندى، وأكثر ابن الناظم، وأكثر النّظام في التصريف»<sup>(209)</sup>.

(208) شرح النهج 1 ص 86.

(209) العصفور: لؤلؤة البحرين ص 422.

فأنت ترى أنّ هذا (الصبي) قد خضع لدراسة كتابين في النحو، وآخر في الصرف، في وقتٍ لم تكن الرغبة في الدرس قد تولدت بعدُ في نفسه؛ فما بالك بما سيكون عليه الحال حين تأخذه الرغبة في العلم، فينصرف إليه انصرافًا تامًّا؟

ولا يقتصر الأمر على دراسة النحو حسب، بل إن المنتسبين إلى تلك المدارس يجهدون أنفسهم في دراسة الكتب اللغوية والنحوية المعروفة، وقد أفدنا ذلك من ذكرهم إيّاها في أثناء إجازاتهم، ويكفي أن نذكر الكتب اللغوية التي يروها الشيخ عبد الله السماهيجي بسندٍ يتصل بمؤلفيها، فهو يروي كتاب الصحاح للجوهري، وكتاب إصلاح المنطق لابن السكيت، كما يروي كتاب الجماهرة وباقي مصنفات ابن دريد، وكتاب الغريين للهروي، ومجمل اللغة لابن فارس، والقاموس المحيط للفيروزآبادي، والفصيح للعلب، وديوان الحماسة لأبي تمام.

ومن كتب النحو والتصريف والعروض، يذكر السماهيجي أنه يروي ألفية ابن مالك، وكتب ابن الحاجب وجميع مصنفاته، ولمع ابن جني وعدة من مصنفاته، كما يروي كتب الجواليقي، وكتب الخطيب التبريزي، وكتب أبي علي الفارسي، وابن السراج، والزجاج، والمبرد، والمازني، والجرمي، والأخفش، وسيبويه، والخليل بن أحمد، ثمّ ختم ذلك بقوله: «ولو حاولنا ذكر كلّ طريق إلى كل من بلغنا من المصنفين، والمؤلفين لطال الخطب»<sup>(210)</sup>.

ومركزية العلوم اللغوية، ودورها في تكوين طالب العلم، وجدنا البحرينيين يعدون عدم الاشتغال بتلك العلوم من المطاعن العلمية، التي لا يجدون بدءًا من الإشارة إليها، حين يجدون من لم يأخذ من علوم اللغة بنصيب، وهو ما رأيناه في ترجمة الشيخ أحمد بن محمد الأصبعي، فقد نصّ

(210) السماهيجي: الإجازة الكبيرة، 84-89.

الشيخ سليمان الماحوزي في ترجمته إياه على «أنه كان قليل البضاعة في العلوم العربية والعقلية، وحكي لي أنه لم يقرأ في النحو إلا شرح الملحة»<sup>(211)</sup>.

وإذ قد علمنا اهتمام أولئك الأعلام بالدرس اللغوي، أمكننا معرفة السبب الذي حال دون وصفهم بما يتصل بعلوم اللغة، فهم إنما يوصفون بأشهر ما برعوا فيه، واشتهروا به، فهذا الشيخ ميثم البحراني، المتقدم ذكره، ما وصفته كتب الرجال باللغوي، ولا بالمتصل بعلوم اللغة على الرغم من علو كعبه في اللغة، وغزارة البحوث اللغوية التي ساقها في أثناء شرحه نهج البلاغة، وقد اكتفت تلك الكتب بوصفه بـ «الفيلسوف المحقق، والحكيم المدقق، قدوة المتكلمين، وزبدة الفقهاء والمحدثين، العالم الرباني... إلخ»<sup>(212)</sup>، وهذا إن عني فإمّا يعني أنّ كتب الرجال لم تر الشيخ ميثمًا قد تمحّض لعلم اللغة؛ لذا لم تذكره في عداد المشتغلين باللغة، وما قيل عن الشيخ ميثم ينطبق على من عاصره ومن سبقه من العلماء، كما ينطبق أيضًا على العلماء اللاحقين، إذ لم تطلق كتب التراجم صفة (اللغوي) أو (النحوي) على أكثر العلماء، ولم تشر إلى اشتغالهم بعلوم العربية، لا من قريب ولا من بعيد، على الرغم من تأليف أولئك في النحو، كما نجد في ترجمة الشيخ عبد الله السماهيجي، المتقدم ذكره، ذلك بأنّ له «رسالة في مسائل المضمرات في علم النحو، تسعين مسألة... والرسالة الموسومة بـ (الكافية) في النحو، إلا أنها لم تكمل»<sup>(213)</sup>.

أمّا احتمالنا بأن يكون من علماء البحرين من تخصص في علوم اللغة، ولم يكن من الفقهاء، فله ما يؤيده من شواهد التاريخ، فقد ذكر الشيخ سليمان الماحوزي، (1121هـ/ 1709م)، في عداد أساتذته الشيخ حسنًا الخطي، فقال مترجمًا إياه: «من جملة مشايخي في العلوم العربية الأديب،

(211) البلادي: أنوار البدرين، ص 108، نقلا عن الشيخ الماحوزي.

(212) العصفور: لؤلؤة البحرين، ص 254.

(213) البلادي: أنوار البدرين، ص 151.

النحوي، الحَقَظَة، الفقيه الشيخ حسن بن محمد بن يحيى الخطّي، وكان أنحى من عاصرته، وأحفظهم للعلوم العربية وغيرها، حتّى أنه كان يحفظ أكثر شرح الجامي للكافية، وألفية جمال الدين بن مالك، ومنظومة الشيخ تقي الدين الحسن بن علي بن داود الحلّي في الفقه وغيرها، إلا أنّه كان كثير الهزل والمجون، ومن ثمّ كان ساقط الجاه، عادم الصيت. ومن لسانه ما سمعته منه في أيام استعمالي عليه، في التبجّح والإعجاب بإتقان النحو والعربية، قال: إنّ النحو قد مازج لحمي ودمي حتّى أنّ بولي نحو. وله من هذا القبيل أشياء كثيرة»<sup>(214)</sup>.

ولعلك تنبّهت إلى هذه العناية بالنحو، حتّى ظنّ الرجل أنه يبول نحوًا، ولسنا نظنّ أنّ هذه العناية بالنحو لم تنتج أثرًا علميًا، لكنك لست واجدًا لهذا النحوي، أعني الشيخ حسنًا ذكرًا في تراجم الرجال؛ لعلّة خلقية ذكرها تلميذه هنا، وهي كثرة الهزل والمجون، ولعلّة أخرى ذكرناها قبلًا، وهي أنه لم يكن من الفقهاء الذين تروى عنهم الإجازات، وتلك علّة أخذناها من قول الشيخ علي البلادي (1340هـ / 1921م)، فإنّه بعد أن عدّد مصادر كتابه (أنوار البدرين) علّق بقوله: «وما ذكره هؤلاء الأعلام منهم (يعني من علماء البحرين) غيض من فيض، وقطرة من بحر؛ لأنّ أكثرهم إمّا تعرّضوا لمشايع الإجازات، وغيرهم قليلًا بالعرض، وأهمّلوا الأكثر؛ إمّا لعدم معرفتهم، أو لعدم الوقوف على تراجمهم، أو لعدم اندراجهم في مشيختهم وإجازاتهم، وكذلك مصنفاتهم ذكروا منها بعضًا على جهة التمثيل، لا الحصر والتطويل»<sup>(215)</sup>.

وجليّ أنّ الذين كتبوا الإجازات إمّا هم من الفقهاء، لذا كان اهتمامهم بالفقهاء، دون غيرهم، وهذا شأن أصحاب كلّ صنعة، فهم إمّا يهتمون بأمر من يشترك معهم في الصنعة، ويهمّلون الباقين، وقد تنبّه البلادي إلى

(214) الماحوزي: أزهار الرياض، المجلد الثاني، الورقة 140.

(215) البلادي: أنوار البدرين ص 52.

ذلك، فقال في آخر ترجمة السيد علوي بن السيد إسماعيل البحراني، وهو أحد شعراء البحرين (من معاصري صاحب السلافة، المتوفى سنة 1118هـ/ 1706م) معقّباً على ما ذكره صاحب (سلافة العصر) وصاحب (تتمة الأمل) من ترجمة هذا الشاعر: «ولم يذكر السيدان، صاحب السلافة، وصاحب التتمة للأمل له ولا لغيره مصنفًا، كما هو الأكثر مع أكثر العلماء، وإنما الأهم عندهما ذكر أدب الرجل، وأشعاره المستجادة، وأقواله الحسنة، ولو كان هذان السيدان يذكران تلك المصنفات والرسائل، والمؤلفات حفظًا لها عن العدم، وإزالة لها عن شبهة عدم القدرة لكان أولى»<sup>(216)</sup>.

ويُضاف إلى عدم وقوع اللغويين البحرينيين في طريق الإجازات عاملٌ خارجي آخر؛ فإنّ تقادم الزمان، وتتابع الحوادث على البحرين وأهلها، ضيّع تراث أولئك العلماء، ولم يُبقي له أثرًا، وتلك حال يستوي فيها علماء البحرين أجمعون، إلا القليل الذين شدّوا عن هذه القاعدة، وقد وجدنا البلادي يشير إلى هذه العلة في أكثر من موطن في كتابه، فإنّه اعتذر عن عدم تضمين تراجم الرجال بعض العلماء المتأخرين بقوله: «وكذلك المتأخرون عن أعصارهم، لم نقف على من تصدّى لذكركم، ولا من تشرف بنشر فخرهم؛ لتفرقهم في الأمصار، وبعدهم عن الديار... والحال أنا لم نعرف منهم إلا القليل؛ لاضمحلال الآثار، والبعد عن الديار، بما وقع فيها من الوقائع والأغيار، وفي أكثر الأعصار»<sup>(217)</sup>.

ويقول في موطن آخر: «وكم وكم من علماء فضلاء أتقياء، نبلاء في بلادنا البحرين، لم تُذكر أسماؤهم في البين؛ لاندساس الآثار، وتشتت أهلها في الأمصار، بما أصابها من الأغيار»<sup>(218)</sup>.

(216) أنوار البدرين ص 86.

(217) المصدر نفسه ص 52.

(218) المصدر نفسه ص 102.

وما هذه الأغيار التي يشدد البلادي على ذكرها إلا تلك الحوادث المريرة التي تعرض لها علماء هذه البلاد، من تقتيل، وتشريد، وإفقار، وتجويع، وتحريق لمكتباتهم، التي تحوي مصنفاتهم، ومصنفات غيرهم من العلماء، وتلك حال نقلها بدقة الشيخ يوسف العصفور، أحد أساطين العلم في هذه البلاد، بوصفه واحداً ممن ذاق مرارة تلك (الأغيار)<sup>(219)</sup>.

---

(219) ينظر: لؤلؤة البحرين ص 442-446، ففيها تفصيل لما جرى عليه وعلى والده وعلى البحرين من محن ونوازل!



أشهر المشتغلين باللغة وعلومها  
من البحرانيين



تُذكر في كتب التراجم أسماء ثلة من علماء البحرين، من المهتمين بالشأن اللغوي، ونحن نذكر من أولئك العلماء مَنْ كان له تصنيف مستقل في النحو، أو الصرف، أو أحد العلوم اللغوية، أو من نصّت كتب التراجم على وصفه باللغوي، فنذكر هؤلاء وأولئك، ونعرّف بهم باختصار، مع ذكر مصنفاتهم اللغوية؛ فإنّه لم يجمعهم تحت هذا العنوان في ما نعلم أحد:

1. الشيخ راشد بن إبراهيم بن إسحاق البحراني (605هـ / 1208م)، وصفه العلامة الشيخ سليمان الماحوزي بأنه من قدماء علماء البحرين، وقال في وصفه كذلك: الفقيه العالم المتكلم، الأديب اللغوي<sup>(1)</sup>.

غير أنّ كتب التراجم لم تحفظ لنا أسماء مؤلفاته اللغوية، ولم يصل إلينا شيء من تلك المؤلفات، يمكن الرجوع إليه، والاطلاع على آراء الرجل اللغوية، واختياراته من خلاله.

2. الشيخ ميثم بن علي البحراني (699هـ / 1299م)، وهو المحقق المعروف، والفيلسوف المشهور، تلمذ على يديه كثير من أساطين العلماء، منهم الخاجة نصير الدين الطوسي، وغيره. له كثير من المصنّفات، أشهرها شرح نهج البلاغة<sup>(2)</sup>، وأصول البلاغة<sup>(3)</sup>، وقد تناول في الكتابين كثيراً من المسائل اللغوية، دُلّل بها على علوّ كعبه، وثبات قدمه في علوم اللغة<sup>(4)</sup>.

(1) الماحوزي: فهرست علماء البحرين، ص 64.

(2) طبع الكتاب عدة طبعات، منها طبعة دار الثقلين، بيروت، سنة 1999م / 1419هـ.

(3) طبع الكتاب بتحقيق الدكتور عبد القادر حسين، ونشرته مصوراً مكتبة العريزي، قم المقدسة، سنة 1410هـ / 1989م.

(4) انظر ترجمته في: فهرست علماء البحرين للماحوزي، ص 57- 63، ولؤلؤة البحرين للعصفور، ص 253- 261، وغيرهما.

3. إسماعيل بن إبراهيم بن عطية البحراني، وصفه التاجر في (منتظم الدين) بـ «العالم العامل، الفاضل الكامل»<sup>(5)</sup>، صاحب (الأسرار الضافية في شرح الكافية)، فرغ منه في جمادى الثانية سنة 795هـ / 1392م<sup>(6)</sup>، وهو شرحٌ مزجيٌّ، أوله: الحمد لله الذي خشعت له الأصوات. وتوجد منه نسخة في المكتبة الخديوية.<sup>(7)</sup>

4. الشيخ أحمد بن عبد الله المتوَّج (820هـ / 1417م)، أجمعت كتب التراجم على تقدّمه في علوم الفقه والتفسير، حتى أنّ ابن جمهور الأحسائي نعته بـ «خاتمة المجتهدين، المنتشرة فتاواه في جميع العالمين»<sup>(8)</sup>، كما نصّت كتب التراجم على اتصاله بالعلوم اللغوية، فقد «كان عالمًا بالعلوم العربية، والعلوم الأدبية، وله أشعار كثيرة»<sup>(9)</sup>.

وقد حفظت تلك الكتب بعضًا من مصنفات الشيخ أحمد المتوَّج، بلغت اثني عشر مصنفًا، ليس من بينها مصنف مختصّ باللغة، ويبدو أنها ضاعت مع ما ضاع من تراث علماء البحرين العلمي؛ وإنما قلنا بضياع تراث هذا الشيخ اللغوي، لأننا وجدناه ينص في كتابه (منهاج الهداية) على أن له كتبًا في النحو. وصفها بالمطولات<sup>(10)</sup>، وقد تجلّت معرفته النحوية واللغوية في اعتماده القواعد اللغوية لاستنباط الأحكام الشرعية، واستخدام معطيات النحو واللغة في مواطن الحجاج مع من يخالفه في الرأي، وما ذلك بخافٍ على من تصفح كتابه المذكور، (منهاج الهداية).

(5) التاجر، محمد علي: منتظم الدين في تراجم علماء وأدباء الأحساء والقطيف والبحرين، تحقيق ضياء بدر آل سنبل، مؤسسة طيبة لإحياء التراث، بيروت، ط1، 1430هـ، ج1، ص 215.

(6) الطهراني، أغا بزرك: الحقائق الراهنة في المائة الثامنة، مؤسسة مطبوعاتي إسماعيليان، قم المقدسة، إيران، د.ت، ص 17.

(7) الطهراني: الذريعة 2 / 47.

(8) الأحسائي: عوالي اللآلي، ج1، ص 6.

(9) الأفندي: رياض العلماء، ج1، ص 43.

(10) ابن المتوَّج: منهاج الهداية، ص 61.

5. الشيخ يحيى بن حسين بن عشيرة البحراني (بعد 967هـ / 1559م)، تلميذ المحقق الكركي، ونائبه في (يزد)، وهو من علماء القرن العاشر الهجري، ذكر أصحاب التراجم له من المصنفات ثلاثة وعشرين مصنفاً<sup>(11)</sup>، من بينها كتاب (بهجة الخاطر ونزهة الناظر) في الفرق بين الكلمتين، وقد فرغ من تأليفه سنة 967هـ / 1599م، وهو كتاب في الفروق: اللغوية وغيرها، وقد طبع بتحقيق السيد أمير رضا عسكري زاده.

6. السيد حسين بن السيد حسن الغريفي (1001هـ / 1592م)، وصفه الشيخ سليمان الماحوزي بأنه «العلامة التحرير، ذو الكرامات... أفضل أهل زمانه، وأعبدتهم، وأزهدهم... وله كتب نفيسة، منها كتاب (الغنية في مهمات الدين عن تقليد المجتهدين) لم ينسج على منواله أحد من المتقدمين، ولا من المتأخرين، فهو أبو عذير تلك الطريقة، وابن جلاها..»<sup>(12)</sup>

وقد ذكر الماحوزي له من المصنفات اللغوية اثنين:

الأول: سهل التناول في شرح المئة عامل، وهو شرح للعوامل المئة للجرجاني، والثاني: رسالة في علم العروض والقافية، وصفها الماحوزي بأنها وجيزة<sup>(13)</sup>.

7. السيد عبد الله القاروني، أحد المعاصرين للسيد ماجد الصادقي البحراني (1028هـ / 1618م)، وصفه الشيخ علي البلادي في الأنوار نقلاً عن الشيخ سليمان الماحوزي بأنه «أوحد زمانه». له كتابان: أحدهما في المنطق، وسمه بـ(الغرة)، ووصفه الماحوزي بأنه عجيب، ونقل عن خاله اللغوي الأديب السيد علي الكتكاني قوله في وصف الكتاب: إنه لم يعمل مثله في فنه!<sup>(14)</sup>

أمّا الكتاب الآخر فهو (شرح مغني اللبيب)، وقد وصفه الماحوزي بقوله:

(11) النويدري: أعلام الثقافة، ج 1، ص 406-410.

(12) الماحوزي: فهرست علماء البحرين، ص 95.

(13) المصدر نفسه، ص 96.

(14) البلادي: أنوار البدرين، ص 77.

«وقفْتُ على مجلد منه كبير، ولم يبلغ إلا وسط باب الألف، وهو كثير الأبحاث، دقيق الأنظار، جزل العبارة، والمجلد المذكور كان في خزانة كتب شيخنا، واستعرتَه من أولاده»<sup>(15)</sup>.

ولنا أن نتصوّر حجم ذلك الكتاب، فإذا كان مجلد كبير منه لم يبلغ إلا وسط حرف الألف، فكم سيكون حجم الكتاب، بالنظر إلى حجم الأصل، أعني مغني اللبيب؟ لا ريب أن مجلداته قد تصل إلى سبعة أو أكثر، ممّا يعني أننا أمام موسوعة نحوية ضخمة شاملة، كثيرة الأبحاث، دقيقة الأنظار، جزلة العبارة حسب تعبير شيخ الإسلام، الشيخ سليمان الماحوزي (1121هـ/ 1709م).

8. الشيخ عبد علي بن ناصر بن رحمة البحراني (1063هـ/ 1652م)، وصفه البلادي بـ «الشيخ المحقق، الأديب الجليل»، وقد ذكره ابن معصوم في (سلافة العصر) وأثنى عليه بقوله: «ومؤلفاته في الأدب أحلى من رشف الضرب، بل أخذى من نيل الأرب، ومتى جاره قوم في كلام العرب، كان النبع وكانوا الثّرب»<sup>(16)</sup>، وقال النويدري في خصائصه العلمية: «كان له يدٌ طولى في العلوم العربية خاصة»<sup>(17)</sup>.

ذكرت كتب التراجم له كتبًا ثلاثة: المعوّل في شرح شواهد المطوّل، وشرح مغني اللبيب، وكتاب قطر الغمام في شرح كلام الملوك ملوك الكلام.

9. الشيخ جعفر بن كمال الدين الرويسي البحراني (1091هـ/ 1319م)، وصفه الشيخ يوسف العصفور بقوله «وهذا الشيخ كان علمًا، علامةً، فقيهاً، محدثًا، نحويًا، عروضيًا، قارئًا».

وقد نقل البلادي في (أنوار البدرين) عن النوري قوله: «وله -رحمه الله

(15) البلادي: أنوار البدرين، ص 77.

(16) ابن معصوم: سلافة العصر ص 547.

(17) أعلام الثقافة 1 ص 521.

تعالى- تصانيف شتى، وتعليقات لا تحصى، في علمي التفسير والحديث، وعلوم العربية، وغيرها»<sup>(18)</sup>.

وقد مرّ ذكر هذا الشيخ، والوقوف على أرجوزته في القرآن وعلومه، ونقلنا بعض أبياتها في مبحث القرآن وعلومه من هذا الكتاب.

10. الشيخ سليمان بن أبي ظبية الأصبعي البحراني (1011هـ / 1603م)، وصفه تلميذه الشيخ سليمان الماحوزي بالفقيه العلامة، وقال: «وكان هذا الشيخ أعجوبة وقته في الحفظ وسعة العلم»<sup>(19)</sup>.

له عدد من المصنّفات، منها: شرح ديباجة القاموس المحيط.<sup>(20)</sup>

11. السيد أحمد بن عبد الرؤوف الحسيني، المتوفى حوالى سنة 1113هـ / 1701م، وصفه الشيخ يوسف العصفور بـ «السيد الأكمل الأمجد»، وقد ترجم له الشيخ محمد علي العصفور في (الذخائر)، قائلاً إنه «كان من بلغاء عصره، وفصحاء مصره، أديباً شاعراً...»<sup>(21)</sup>

أوردت كتب التراجم له مصنّفات ثلاثة، هي: حاشية على ألفية ابن مالك، وشرح على ديوان المتنبي، ومجموعة قصائد شعرية.<sup>(22)</sup>

12. الشيخ عبد الله بن حسن المقاي، من علماء البحرين في القرن الثاني عشر الهجري، فقد كان مولده في قرية (مقابا) سنة 1087هـ / 1676م، ولم تذكر كتب التراجم سنة وفاته. له عشرة مصنّفات، منها: كتاب الوافية في شرح الكافية<sup>(23)</sup>.

(18) البلادي: أنوار البدرين، ص 116.

(19) الماحوزي: فهرست علماء البحرين، ص 139.

(20) الطهراني: الذريعة، ج 13، ص 262.

(21) العصفور: الذخائر في جغرافيا البنادر والجزائر، ص 69.

(22) المصدر نفسه، والنويدري: أعلام الثقافة 2 ص 46.

(23) العصفور: الذخائر، ص 190، والبستاني: علماء مقابا ومصنّفاتهم، ص 36.

13. الشيخ سليمان بن عبد الله الماحوزي (1121هـ / 1709م)، وصفه تلميذه الشيخ عبد الله السماهيجي بأنه «كان جامعاً لجميع العلوم، علامة في جميع الفنون، حسن التقرير، عجيب التحرير، خطيباً، شاعراً، مفوهاً...»<sup>(24)</sup>

له مصنفات تزيد على الستين مصنفاً، منها:

أ. رسالة في إعراب ﴿تَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ﴾<sup>المذخر: 42</sup>

ب. رسالة في النحو.

ج. رسالة في إعراب آيات من القرآن الكريم.

د. رسالة في النحو.

هـ. النكت السنية في المسائل المازنية.<sup>(25)</sup>

و. وله رسالة مختصرة في النحو، ضمّنها (النقاية).

14. الشيخ أحمد بن إبراهيم العصفور (1131هـ / 1719م)، والد صاحب الحقائق، وقد وصفه الشيخ عبد الله السماهيجي (1135هـ / 1723م) بأنه «ماهرٌ في أكثر العلوم، لا سيّما في العلوم العقلية والرياضية، وهو فقيهٌ، محدّثٌ، مجتهدٌ، وله شأنٌ كبيرٌ في بلدنا، واعتبارٌ عظيم... وقد قرأتُ عليه شيئاً من النحو في كتاب الرضي في صغري»<sup>(26)</sup>.

له كثيرٌ من المصنّفات، منها: الرسالة الاستثنائية في الإقرار، وشرح رسالة الحمد، وهو شرحٌ للرسالة الحمديّة في تفسير فاتحة الكتاب، كتبه بطلبٍ من أستاذه الشيخ سليمان الماحوزي، وقد أكثر العصفور في هذا الشرح من المناقشات اللغوية.

15. الشيخ عبد الله بن صالح السماهيجي، المتوفى سنة 1135هـ / 1723م، وهو واحد من أشهر تلامذة الشيخ سليمان الماحوزي، أكثر من التصنيف

(24) السماهيجي: الإجازة الكبيرة ص 74.

(25) مقدمة محقق كتاب فهرست علماء البحرين، ص 21 - 22.

(26) الشيخ عبد الله السماهيجي: الإجازة الكبيرة، ص 62.



حتى نافذ مصنفاته على ستة وثلاثين مصنفًا، وصفها زميله الشيخ أحمد العصفور (1131هـ / 1719م) بأنها كانت «خالية من التحقيق، غير مهذبة، ولا محررة منقحة» معللاً ذلك بـ «شدة الاستعجال في التصنيف، وحب كثرة المصنفات»<sup>(27)</sup>.

ذكر السماهيجي بعض مصنفاته في إجازته الكبيرة للشيخ الجارودي، وعدّها منها رسالة «(الكفاية) في علم النحو، إلا أنها لم تكمل، ولم تخرج من المسودة، واستعارها مني بعض الإخوان، وسافر بها بلا إذن مني، وما أدري ما صنع بها»<sup>(28)</sup>.

كما ذكر لنفسه «رسالة في مسائل المضمرات في علم النحو، تسعين مسألة»<sup>(29)</sup>.

16. الشيخ ياسين بن صلاح الدين البلادي (بعد سنة 1147هـ / 1735م)، وكانت رئاسة القضاء والحسبة الشرعية قد آلت إليه، حتى وقوع البحرين تحت سيطرة اليعاربة سنة 1130هـ / 1718م<sup>(30)</sup>. وصفته كتب التراجم بأنه «كان من العلماء الأجلاء، وأعيان الفقهاء الأتقياء... رجاليًا بارعًا، ومحدثًا جامعًا، أستاذًا في العلوم العربية، أديبًا شاعرًا»<sup>(31)</sup>.

له من المصنفات أكثر من عشرين، منها:

1. الروضة العلية في شرح الألفية، وهو شرحٌ لألفية ابن مالك، فرغ منه سنة 1134هـ / 1722م، قال عنه البلادي إنه «من أحسن الشروح عليها، مجلّد كبير، بقدر شرح ابن الناظم، وكثيرا ما يعترض عليه فيه»<sup>(32)</sup>.

(27) العصفور: لؤلؤة البحرين، ص 102.

(28) الإجازة الكبيرة، ص 55.

(29) المصدر نفسه، ص 54.

(30) أنوار البدرين، ص 192.

(31) أعلام الثقافة 2 ص 257 نقلًا عن الشيخ محمد حرز الدين في كتاب: معارف الرجال.

(32) البلادي: أنوار البدرين ص 193.

2. حاشية على شرح النيسابوري لشافية ابن الحاجب.
3. كتاب الفوائد العربية، وهو «متنٌ جيد مليح، أكبر من الكافية، وله حواشٍ كثيرة»<sup>(33)</sup>.
4. حواشٍ على (الفوائد العربية)، وهو بمنزلة الشرح له.
5. كتاب العوامل في النحو، قال عنه العصفور في الذخائر: «وكانت عباراته ممّا يمتحن به الأذكاء بعضهم بعضاً»<sup>(34)</sup>.
6. كتاب القوانين في النحو، وهو كتاب «اشتمل على مسائل لم تجمع في غيره، وقد قرأه عليّ جملة من الناس في بلادنا (البحرين) قبل الواقعة، وقد علّقت عليه حواشي كالشرح»<sup>(35)</sup>.
7. كتاب الدراية في النحو.
8. حاشية على شرح الكافية للجامي.
9. كتاب السيف الصارم في الرد على ابن الناظم، قال عنه مؤلفه في (الروضة العلية) إنه «عجيب في انتظامه، متناه في انسجامه، لم يسبق في فنه بنظير»<sup>(36)</sup>. و «نُقِلَ أنّ بعض تلامذته كتب كتاباً في الانتصار لابن الناظم، سمّاه (السيف السنين في الرد على مولانا الشيخ ياسين)، فلمّا وقف الشيخ عليه، قال له: لم لا قلتَ: في رقبة ياسين»<sup>(37)</sup>.
17. الشيخ عبد الله بن علي البلادي (1148هـ/ 1736م)، وصفه تلميذه

(33) التاجر: منتظم الدين، ج3، ص 390 - 391.

(34) العصفور: الذخائر ص 137.

(35) النويدري: أعلام الثقافة 2 ص 258 نقلا عن الروضة العلية.

(36) المصدر نفسه، ص 258.

(37) البلادي: أنوار البدرين ص 193.

الشيخ يوسف في اللؤلؤة بقوله: «كان فاضلاً، سيمًا في الحكمة والمعقولات، إلا أنه كان قليل الرغبة في التدريس، والمطالعة في وقتنا الذي رأيناه فيه»<sup>(38)</sup>.

ذكرت كتب التراجم له من المصنفات ثمانية، منها: رسالة في تقسيم الكلمة إلى اسم وفعل وحرف.<sup>(39)</sup>

18. الشيخ نوح بن هاشل العصفور (1150هـ / 1737م)، وصفه صاحب (الذخائر) بأنه «شيخ النحاة، وسيد المعاني»<sup>(40)</sup>، وذكرت كتب التراجم له خمسة مصنفات، منها: كتاب الإعراب، وكتاب الأسماء، وكتاب التبيان، وهو شرح كبير لكتابي الحدود والحروف للرماني<sup>(41)</sup>.

19. الشيخ محمد بن محسن العصفور (1155هـ / 1742م)، ذكر له صاحب (الذخائر)<sup>(42)</sup> أحد عشر مصنفًا، منها: كتاب في النحو، وكتاب في معاني الحروف.

20. الشيخ محمد بن عبد الله البلادي (1201هـ / 1787م)، قال عنه السيد محمد آل شبانة في (تتمة الأمل) إنه كان «متوقد الذهن، سريع الفهم، عارفاً بالعلوم العقلية والنقلية، إلا أن الزمان لم يزل له معانداً، وله منابذاً»<sup>(43)</sup>.

ذكرت كتب التراجم له من المصنفات خمسة وعشرين مصنفًا، منها: حاشية على بعض عبارات النظام في علم التصريف<sup>(44)</sup>.

(38) العصفور: لؤلؤة البحرين، ص 72.

(39) البلادي: أنوار البدرين، ص 148.

(40) العصفور: الذخائر، ص 151.

(41) انظر: المصدر السابق، والنويدري: أعلام الثقافة، ج 2، ص 247.

(42) العصفور: الذخائر، والنويدري: أعلام الثقافة، ج 2، ص 230.

(43) النويدري: أعلام الثقافة 2 ص 519، نقلًا عن تتمة الأمل.

(44) المصدر نفسه، ج 2، ص 519.

21. الشيخ خلف بن عبد علي العصفور (1208هـ / 1794م)، أجازته وابن عمه الشيخ حسين بالإجازة المبسوطة، الموسومة بـ (لؤلؤة البحرين لقرني العين) الشيخ يوسف العصفور، وقد وصفهما فيها بأنهما «فازا بالمعلّى والرقيب من قداح العلوم الفاخرة، وحازا أوفر نصيب من سنا جواهرها الزاهرة، مضافاً إلى ما هما عليه من الورع والتقوى...»<sup>(45)</sup>

له من التصانيف تسعة عشر، منها: حاشية على (الكافية) لابن الحاجب<sup>(46)</sup>.

22. الشيخ حسين بن محمد العصفور، المقتول سنة 1216هـ / 1802م، وهو زعيم المدرسة البحرانية بلا منازع في نهاية القرن الثاني عشر، وبداية القرن الثالث عشر، وصفه البلادي بأنه «خاتمة الحفاظ والمحدثين، وبقية العلماء الراسخين... كان، رحمه الله تعالى، من العلماء الربانيين، والفضلاء المتتبعين، والحفاظ الماهرين، من أجلّة متأخري المتأخرين، وأساطين المذهب والدين، بل عدّه بعض العلماء الكبار من المجددين للمذهب على رأس ألف ومائتين»<sup>(47)</sup>.

له الكثير من المصنّفات، بلغت تسعاً وأربعين مصنفاً، منها:  
أ. رسالة في العوامل السماعية والقياسية.

ب. رسالة في شرح فقرة من دعاء كميل وإعرابها.

ج. منظومة في النحو، وصل فيها إلى باب (ظنّ وأخواتها)<sup>(48)</sup>.

23. الشيخ محمد بن الشيخ يوسف العصفور (1220هـ / 1805م)، له أحد عشر مصنفاً، منها: كتاب (منية الطالب) في النحو<sup>(49)</sup>.

(45) العصفور: لؤلؤة البحرين / 4.

(46) العصفور: الذخائر ص 188-189، والنويدري: أعلام الثقافة 2 ص 350-355.

(47) البلادي: أنوار البدرين ص 180.

(48) البلادي: أنوار البدرين ص 180-184، والنويدري: أعلام الثقافة، 2 ص 337-344.

(49) النويدري: أعلام الثقافة 2 ص 531-534.

23. الشيخ علي بن محمد الصالحي (1247هـ / 1832م)، وصفه العصفور في (الذخائر) بقوله: «كان محدثاً، أصولياً، نحويّاً، عروضياً...».

عُرِف له أثران، أولهما كتابٌ في القياس، يردّ فيه على من قال بحجية القياس حتى بطريق الأولوية.

وثانيهما: رسالة في النحو، وقد قرّر فيها أن (الإضافة المحضة) إما بمعنى اللام، التي تفيد الاختصاص الكامل، أو بمعنى (من) البانية، وأن ورودها على خلاف ذلك ضربٌ من المجاز<sup>(50)</sup>.

24. السيد علوي بن سليمان البحراني (بعد سنة 1255هـ / 1839م)، له كتاب في النحو سمّاه (المسائل النحوية في حل مشاكل الأجرومية)، فرغ من تأليفه سنة 1255هـ / 1839م، وقد وفقني الله لإتمام تحقيقه، أسأل الله أن يوفقني لنشره قريباً.

25. الشيخ عبد الله بن عباس الستري (1267هـ / 1851م)، وصفه البلادي بأنه «من بقايا علماء البحرين، الأتقياء الورعين، المصطفين الزاهدين العابدين... كثير المواظبة على البحث والتصنيف..»<sup>(51)</sup>

له الكثير من المصنّفات، منها: شرح البهجة المرضية في شرح الألفية، والبهجة كتاب في النحو من تأليف السيوطي، المتوفى سنة 911هـ، وله تفسيرٌ للقرآن وسمه بـ(نزهة الناظرين)، اعتنى فيه بالقراءات القرآنية، والأعاريب المختلفة، كما مرّ بيانه في مبحث (القرآن وعلومه).

26. الشيخ محمد النحوي العصفور (1288هـ / 1871م)، قال عنه صاحب (الذخائر): «إمام تصدّر في محراب العلم والإمامة، وهمام تسنّم صهوة جموح الفضل، فملك زمامه، فله يدٌ طولى في الأدبيات، وعلوم

(50) العصفور: الذخائر ص 233، والنويدري: أعلام الثقافة 2 ص 487.

(51) البلادي: أنوار البهدين ص 202.

النواميس...»<sup>(52)</sup> وذكر له أربعة مصنّفات، منها:

كتاب كبير على شرح المفصل.

ورسالة في شرح بعض العبارات في (الكافية) لابن الحاجب.

27. الشيخ عبد الله بن أحمد آل طعان (1298هـ / 1881م)<sup>(53)</sup>، له كتاب التحف النحوية في شرح الأبرومية، وقد حققته ونشرته دار المصطفى لإحياء التراث، سنة 1419هـ / 1998م.

(52) العصفور: الذخائر ص 240.

(53) انظر ترجمته في النويدري: أعلام الثقافة 2 ص 427-428.

تعليقات على البحث اللغوي





ولنا - بعد إيراد هذا الثبوت - تعليقات، نجعلها في نقاط، على النحو الآتي:  
**أولاً:** انحصر ذكر من اشتغل بالعربية من علماء البحرين بين القرنين السابع والثالث عشر الهجريين، وتلك مدّة طويلة تصل إلى قرون ستة، وكان المؤمل أن نقف على أسماء كثيرة من أولئك المشتغلين، بيد أن الإحصاء لم يوقفنا إلا على عشرين وثمانية من العلماء، وقد يُظنّ أن هذا العدد لا يتناسب والقول بوجود حركة علمية لغوية في هذه البلاد! ويعضد هذا الذي نقوله قلة عدد المصنفات اللغوية؛ إذ لم تزد على نيف وخمسين مصنفاً!

وقد مرّ بنا مناقشة هذه المسألة في صدر البحث، حين ذهبنا إلى عدم الاهتمام بذكر من لم يقعوا في طريق الإجازة، ولا بذكر مؤلفاتهم، إضافة إلى ضياع أكثر التراث العلمي للبحرانيين.

**ثانياً:** تميّز القرنان الثاني عشر، والثالث عشر بحركة لغوية بارزة، فإن أكثر من أشير إلى اشتغاله باللغة كان فيهما، ومن ثمّ كان الإنتاج اللغوي فيهما أغزر، بل إننا وجدنا من غلب عليه الاشتغال باللغة وعلومها في ذينك القرنين، كالشيخ ياسين البلادي، في حين لم يذكر في القرن الثامن إلا كتاب واحد، ودُكر كتاب لغوي واحد في القرن العاشر كذلك!

ولعلّ مرّة ذلك واحدٌ من أمرين، أو هما معاً: أما أولهما فراجع إلى اهتمام البحرينيين بتدوين تاريخ علمائهم بأنفسهم، بدءاً من القرن الحادي عشر؛ فإنّهم كانوا معتمدين - قبلًا - على الآخرين في ذلك التدوين، ممّا ضيّع كثيراً من ملامح الحركة العلمية في البحرين.

وأما الثاني فمرتبطٌ بالحالة السياسية، التي فرضت على هذه البلاد؛ ذلك بأنّها كانت مطمعاً للطامعين في ذينك القرنين، فأكثرُوا عليها الغارات، وصبّوا على أهلها الويلات، ورّموا كان شعار بعض تلك الغارات هو محو ذكر هذه البلاد ومن عليها، وهو ما يفسّر التركيز على العلماء في البحرين، تشريداً، وتحريفاً لتتجاهم العلمي، وكلّ أولئك ولّد ردة فعلٍ عكسية،

باتجاه تدوين العلوم، والمحافظة على التراث العلمي في البحرين، سواء كان مرتبطاً بالفقه، أو غيره من العلوم الشرعية، أو كان مرتبطاً بالعلوم اللغوية، وهو أمر استنتجناه من مقدمة الشيخ ياسين البلادي لكتابه (الروضة العلية في شرح الألفية)، إذ أشار فيها إلى ما حلّ به شخصياً إثر هجوم العمانيين على البحرين، ونجاته بأعجوبة من «ضرب الرماح المريقة لدمي، وملاطمة السيوف المبرية لأعضائي وأعظمي»، واضطراره للفرار من البحرين صفرًا من الطارف والتالد؛ الأمر الذي شجعه على الانكباب على الكتابة والتأليف، يقول: «حتى ألقني نون الآونة والأقدار، وقذفتني تحت يقطين الدار، دار العلم والكمال شيراز، صانها الله من الزلزال، خاليًا من الطارف والتلد، ليس معي أصل أطلعه، ولا كتاب أراجع، فخشيت أن يفوت مني ما كان معلومًا، ويعسر عليّ ما كان لديّ مفهوما... وكان لدي الولد الأعز عليّ، على علم النحو ولهان، ولم يزل يلح عليّ على كتاب يقراه، وشرح يديره ويراه، لا جرم جزمت أن أعلق له شرحًا على ألفية ابن مالك»<sup>(1)</sup>.

ثالثًا: أوقفنا الاستقصاء المتقدم على العلوم اللغوية التي اشتغل بها علماء البحرين، ذلك بأنّ ما وصل إلينا من مؤلفاتهم يشير إلى تركيزهم على علمي النحو والصرف، وقد ذُكر كتاب واحد في العروض، وكتاب آخر في البلاغة، ولم تشر كتب التراجم إلى تصنيف أولئك العلماء في بقية العلوم اللغوية؛ فلا وجود لتصنيف في المعجم، إلا كتاب (بهجة الخاطر) في الفروق، وشرح الشيخ سليمان الأصبعي لديباجة القاموس، ولم نجد ذكرًا لأحد صنّف في المثلثات اللغوية، ولا في الأضداد، ولا في غير ذلك من علوم اللغة!

وربما يعود ذلك إلى مركزية النحو والصرف في المدرسة الدينية بشكل عام؛ إذ يقطع الدارس مراحل عديدة في دراسة هذين العلمين، في حين تُترك بقية العلوم اللغوية إلى ثقافة الدارس نفسه، وحبّه للاطلاع والاستزادة من هذا العلم أو ذاك، وكثيرًا ما يُكتفى بما أُلّف الأوائل في تلك العلوم.

(1) التاجر: منتظم الدين، ج3، ص 390 - 398.

رابعاً: اختلفت التصنيفات اللغوية البحرانية في الحجم، ففي حين نجد من المشتغلين باللغة من البحرانيين مَنْ يؤلف موسوعاتٍ لغوية، كشرح مغني اللبيب للسيد عبد الله القاروني، نجد - كذلك - مَنْ يكتب رسائل موجزة في النحو، كبعض الرسائل التي كتبها الشيخ سليمان الماحوزي في (إعراب تبارك الله أحسن الخالقين)، و(مسألة في الجمع)، وغيرهما؛ إذ هي رسائل موجزة لا تزيد على بضع ورقات، وربما وقع بعضها في ورقةٍ واحدة.

خامساً: قادنّا الثبت المتقدّم لعلماء البحرين إلى تقسيم مصنفاتهم اللغوية، قسمين :

أولهما: المصنفات اللغوية المستقلة، نحوية كانت، أو صرفية، ويمكن تقسيم هذه المصنّفات - اتكاء على ما وصل إلينا من أسماء المصنّفات - إلى قسمين: الكتب والحواشي، والمسائل المتفرقة.

ويلاحظُ - هنا - أنّ الاشتغال اللغوي في البحرين قد انصبَّ على تلك الكتب التي كان لها أثرٌ في البحث النحوي أو الصرفي؛ لما فيها من متانةٍ وجودة سبكٍ، وحسن ترتيب، فتناولتها بالشرح والتحشية أقلام النحويين في مشرق العالم العربي ومغربه، وتابعهم البحرانيون في ذلك الاهتمام، ككتاب ابن الحاجب في النحو، الموسوم بالكافية، وكتابه في الصرف، المعروف بالشافية، كما استحوذت (ألفية ابن مالك)، و(مغني اللبيب) لابن هشام، و(الآجرومية) على اهتمام البحرانيين، فوضعوا عليها الشروح والحواشي.

وأما القسم الثاني فالبحوث اللغوية، التي يستند إليها الفقهاء؛ لاستنباط حكم شرعي، وهي مباحث كثيرة مبثوثة في تضايف الكتب الفقهية والأصولية وغيرها، ولعلّ في إيراد مثالٍ من تلك المباحث تجليّة لما نرمي إليه، ففي كتاب (عيون الحقائق الناضرة في تنمة الحقائق الناضرة) يتكئ الشيخ حسين العصفور (1216هـ / 1802م) بصورةٍ كبيرة، وتكاد تكون كلية

في بعض الأبواب، على معطيات النحو واللغة؛ لاستنباط الحكم الشرعي، ففي باب الظهار - على سبيل المثال - ناقش العصفور مسألة تعليق الظهار بالشرط، وذكر صوراً عديدة، ترتبط كلها بما تقتضيه الصناعة النحوية في باب الشرط، ومنها «لو تعدد الشرط، كقوله: إن دخلت دار زيد، أو كلمت عمرًا فأنت عليّ كظهر أمي وقَعَ [أي الظهار] بأي واحد من الشرطين وجَد، ثم لا يقع بالآخر شيء؛ لأنه ظهار واحد، وكذا لو قدّم الجزاء عليهما، وكذا إن قال: إن دخلت الدار وكلمت زيدًا، أو قال: إن دخلت هذه الدار، وإن دخلت الأخرى فأنت كظهر أمي.

أما لو قال: إن دخلت هذه الدار فأنت كظهر أمي، وإن دخلت الأخرى فأنت كظهر أمي وقع الظهاران؛ لتعدد الشرط والجزاء.

ولوقال: إن دخلت الدار وكلمت زيدًا فلا بد من وجودهما معًا لوقوعه، ولا فرق أن يتقدم الكلام، أو يتأخر؛ لأن الواو مطلق الجمع، على أصح القولين»<sup>(2)</sup>.

وقد بان من هذا المثال حضور المباحث اللغوية، وحلول النحو منها محل الصدارة فيما يعتمد عليه الفقيه في استنتاجاته، وهو أمر تنبّه إليه العصفور، وحاول أن يدفع عن نفسه إيراد الاتكاء على غير النص في الاستنباط، وهو أمر ياباه المسلك الأخباري الذي ينتمي إليه، فقال: «وعند مراجعة القواعد المقررة في الأصول والعربية، تُستخرج أحكام المعلق من الظهار على التفصيل، وليس هذا التفريع من الاجتهادات المنهية عنها في الأخبار؛ لأنها مأخوذة من الصحاح الناطقة: إنما علينا أن نلقي إليكم الأصول، وعليكم أن تفرّعوا عليها»<sup>(3)</sup>.

(2) العصفور، الشيخ حسين: عيون الحقائق الناطرة، مؤسسة النشر الإسلامي، قم المقدسة، ط1، 1410هـ / 1990م، ص 24.

(3) المصدر نفسه، ص 25.

## ملامح الدراسة اللغوية في البحرين:

لا بدّ قبل الخوض في هذا المبحث من القول بأنّ استنتاج الملامح المميزة لأي عملٍ، إنّما يتمّ من خلال قراءة ذلك العمل قراءةً شاملةً، والإحاطة به من الوجوه كلها، ولما كانت الأعمال اللغوية البحرانية مفقودةً جلّها، فإنّه يصعب على الباحث استقراء منهج القوم في التأليف، أو معرفة المدرسة اللغوية التي ينتمون إليها، أو يكتثرون الأخذ منها.

من أجل ذلك، ستكون محاولتنا في رسم صورة عامة لمنهج القوم محصورةً فيما وصل إلينا من نتاجهم اللغوي، المعتمد على الرسائل والمناظرات اللغوية، يضاف إليها كتبٌ نحويةٌ ثلاثية: بهجة خاطر، للشيخ يحيى بن عشيرة البحراني (بعد 967هـ / 1560م)، والمسائل النحوية في حل مشاكل الأجزوميّة، للسيد علوي بن سليمان البحراني (بعد 1255هـ / 1839م)، والتحف النحوية، للشيخ أحمد آل طعّان (1298هـ / 1881م).

ونحن -إذ نبحت عمّا يميّز الإنتاج اللغوي البحراني- نضع نصب أعيننا أن البحث اللغوي بعامّة، والنحوي على وجه الخصوص، ظلّ يسير وفق الأطر المنهجية التي أرست قواعدها مدرستا البصرة والكوفة، ولا نكاد نجد خروجاً عن تلك الأطر، لا في المشرق، ولا في المغرب، وإن الباحث الفاحص المتتبع لا يكاد يظفر بمن نقض قاعدة، أو طور مصطلحاً، أو ابتدع تقسيماً جديداً لمباحث النحو أو الصرف، وأمّا ما اصطلاح على تسميته في الأدبيات المعاصرة بالمدارس النحوية، كالمدرسة البغدادية أو الأندلسية أو غيرهما، فلا نراه إلا من باب التجوّز والاتّساع؛ إذ لم تكن أنظار أعلام تلك المدارس المزعومة تتجاوز التليفق من منهج البصريين والكوفيين، فيؤخذ من هذه المدرسة رأي، ومن الأخرى رأي آخر.

أما المشتغلون باللغة وعلومها في الأعصار المتأخرة، فقد حصروا اهتمامهم في شرح المتون المشهورة، أو اختصارها، ومحاولة تقريبها من أذهان الطلاب، إضافة إلى الوقوف على بعض المسائل الجزئية، التي يُحشد لها من المعرفة

المنطقية ما وسعته طاقة هذا المشتغل أو ذاك، حتى استحالت كتب النحو غريبةً عن اللغة، ولم يعد سَلْكُ تلك الكتب في عداد كتب المنطق ببعيد عن الصواب.

وعلى هذا المنهج سار التأليف النحوي في البحرين، فإطاره العام هو الإقرار بما أرسته مدرسة البصرة من قواعد وأصول، ولم يشذوا عن تلك الأصول إلا في مسألة واحدة، هي التي نراها مميزة للبحرانيين عن غيرهم، ونعني بتلك المسألة مسألة (السماع)، الذي عرّفه السيوطي بأنه « ما ثبت في كلام مَنْ يوثَّقُ بفصاحته، فشمّل كلام الله تعالى، وهو القرآن، وكلام نبيّه - صلى الله عليه وسلم - وكلام العرب قبل بعثته، وفي زمنه وبعده، إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولّدين نظمًا ونثرًا، عن مسلمٍ وكافرٍ، فهذه ثلاثة أنواعٍ، لا بدّ في كلّ منها من الثبوت»<sup>(4)</sup>.

فالسماع إذن، يؤخذ من مصادر ثلاثة: القرآن الكريم، والحديث الشريف، والمروي من كلام العرب شعراً ونثرًا، حتى نهاية عصر الاستشهاد، الذي حدده اللغويون بسنة 150 للهجرة تقريبًا. فكيف تعامل البحرانيون مع السماع؟

لم يختلف منهج التأليف في البحرين عن منهج التأليف اللغوي المتأخّر زمنًا في قضية الاستشهاد بالقرآن الكريم؛ إذ إنّ القراءات القرآنية المتواترة كلّها يُستشهدُ بها، وأمّا الحديث الشريف فقد اختلف فيه اللغويون على مذاهب ثلاثة: فمنهم مجوّزٌ على الإطلاق، كابن مالك، وابن هشام، ومنهم مانعٌ لذلك، كابن الصائغ، وأبي حيّان، محتجّين بأنّ الحديث الشريف إمّا نُقِلَ بالمعنى، وثمّ فئة ثالثةٌ من النحويين جوّزت الاستشهاد بالحديث المنقول باللفظ، ومنعت الاستشهاد بما سوى ذلك، ومن هؤلاء السيوطي الذي ناقش القضية مفصلةً في كتابه (الاقتراح)<sup>(5)</sup>.

(4) السيوطي، جلال الدين: الاقتراح في علم أصول النحو، تحقيق أحمد سليم الحمصي وزميله، جروس برس، بيروت، ط1، 1988م/ 1408م، ص 41.

(5) انظر: السيوطي: الاقتراح ص 61 - 91.

وقد اختطّ البحرانيون لأنفسهم منهجاً في الاستشهاد بالحديث؛ إذ رأوا أنّ جواز الاستشهاد بالحديث الشريف لا غبار عليه، وزادوا على الحديث المروى عن رسول الله، صلى الله عليه وآله وسلم، كلّ حديث مروى عن أئمة أهل البيت، عليهم السلام، وإنّ جاوزَ عصر الاستشهاد، بل إنهم يجعلون ما ورد عن الأئمة حَكَمًا على القاعدة اللغوية، من حيث الصحة والعدم، من دون مناقشة احتمال نقل تلك الأخبار بالمعنى، وعدم الالتزام باللفظ حرفياً، وهو الأمر الذي يفضي إلى إمكان تصرف ناقل الخبر فيه بالزيادة، أو النقصان، كما دلّ عليه الحديث المروى في (الكافي) «عن محمد بن مسلم، قال: قلت لأبي عبدالله -عليه السلام- أسمع الحديث منك فأزيد وأنقص؟ قال: إن كنت تريد معانيه فلا بأس»<sup>(6)</sup>.

وكذا الحديث الآخر المروى «عن داود بن فرقد، قال: قلت لأبي عبدالله -عليه السلام- إني أسمع الكلام منك، فأريد أن أرويه كما سمعته منك فلا يجيء. قال: فتعمّد ذلك؟ قلت: لا، فقال: تريد المعاني؟ قلت: نعم. قال: فلا بأس»<sup>(7)</sup>.

وإذا علمنا أنّ بعضاً من رواة الأخبار هم من الأعاجم، فلا يستبعد أن ينقلوا خبراً لا يوافق التركيب العربي، لا لأنّ الإمام قال ذلك اللفظ أو ذلك التركيب، بل لأنّ الناقل غير العربي قد تصرف في النصّ الذي سمعه، فنقل معناه بتركيبٍ أعجميٍّ.

وعلى قاعدة الاتّكاء على المروى عن أهل البيت استند الشيخ سليمان الملاحوزي (1121هـ/ 1710م) في جواز تعدية الفعل (زوّج) بـ(من)، مع كون الفعل متعدّياً بنفسه، فقد ناقش الشيخ زين الدين العاملي، المعروف بالشهيد الثاني (965هـ/ 1558م) حين ذهب في كتابه (تمهيد القواعد) إلى احتمال بطلان العقد، إذا أجري بصيغة (زوّجتُ موكّلتني من موكّلك)

(6) الكليني: الكافي، باب رواية الكتب والحديث، الحديث 2، ج 1 ص 51.

(7) المصدر نفسه، الحديث 3، ج 1 ص 51.

بناءً « على اشتراط عربية الصيغة؛ لأن (من) لا تزداد في الإثبات في اللغة الصحيحة، إلا في مذهب الفراء»<sup>(8)</sup>.

وقد عَقَّب الماحوزي على هذا القول بقوله: « اعلم أنه لا ينبغي الشك في جواز ما ذكره السائل؛ لورود تعدية التزويج إلى المفعول بـ(من) في غير واحدٍ من الأخبار، ففي رواية زرعة عن سماعة، قال: سألتُه [يعني جعفر بن محمد الصادق] عن رجلين بينهما أُمّة، فزوَّجَها من رجل... وليس (من) في هذه المواضع زائدة في الإثبات، حتى يتوجه احتمال الإبطال، بل هو من قبيل ما يتعدَّى بنفسه، وبالحرف.

ولو سُلِّمَ كونه منه التزمنا جواز زيادتها في الإثبات في هذه المواضع، وكفى حجة على ذلك تضافر الأخبار، كما يشهد به التَّبَع والاستقراء»<sup>(9)</sup>.

فأنت ترى أنَّ الماحوزي يضرب عرض الحائط بإجماع النحويين على عدم زيادة (من) في الإثبات، متكئاً على ورود النص من الإمام الصادق، عليه السلام، على الرغم من كون بعض ناقلي الحديث من الأعاجم، كما مرَّ.

وقد مرَّ بنا مثالٌ في مبحث الخلط بين المأثور، واللغة في تفسير القرآن عند البحرينيين، ووجدنا كيف يحكِّم المقايي الروايات، ويردُّ بها على النحويين، وها هنا مثال آخر لذلك، فقد ناقش اشتقاق لفظ الجلالة من عدمه، وأورد حديث الإمام الصادق، عليه السلام، حين خاطب هشاماً بن الحكم بقوله: «يا هشام، الله مشتقٌّ من أَلِه، والإله يقتضي مألوهاً... وخبر هشامٌ دَلٌّ على اشتقاقه من (أَلِه)، فقول الخليل بعدم اشتقاقه كما ترى»<sup>(10)</sup>!

(8) انظر العاملي، زين الدين: تمهيد القواعد، تحقيق مكتب الإعلام الإسلامي، قم المقدسة، ط1، 1416هـ/ 1996م، ص 424 - 425.

(9) الماحوزي: أزهار الرياض، المجلد الثاني، الورقة 79 - 80.

(10) المقايي: صفوة الصافي والبرهان، الورقة 6 - 7، وللشيخ علي بن عبد الله السري البحراني (1319هـ/ 1902م) رسالة موسومة بشرح لفظ الجلالة، حققها الدكتور عماد جبار كاظم، ونشرتها مؤسسة آل البيت لإحياء التراث، بيروت، 1432هـ/ 2011م.



ومن الأمثلة على أطراح أقوال النحويين، والاكتفاء بالروايات الواردة، ما وجدناه واضحاً في تفسير قوله تعالى ﴿ذَلِكَ أَلْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾<sup>البقرة: 2</sup>، إذ نقل الملقائي في تفسير اسم الإشارة روايةً من تفسير الإمام العسكري (260هـ / 874م) يقول فيها: «يعني القرآن الذي افتُتِحَ بـ(الم)»؛ لذا وجدناه يقرر بجلاء أن «المشار إليه القرآن المبدوء بـ(الم)، كما هو ظاهر الحديث الشريف. فرجوعه إلى (الم) باعتبار السورة، والعذر عن تذكره بتوسطه بين المشار إليه، والخبر المذكور، أو الصفة، وغير ذلك لا حاجة إليه»<sup>(11)</sup>.

---

(11) صفوة الصافي والبرهان، الورقة 21.



الخاتمة



حاول هذا البحث رسمَ صورةٍ شاملةٍ للحركة العلمية، التي شهدتها البحرين على مدى سبعة قرون، وقد كان البدء بالوقوف على (المدارس) في البحرين، بوصفها مراكز علمية عُنيَتْ بتخريج الفقهاء، والمتخصصين في المعارف الإسلامية الأخرى؛ إذ تابع الباحث نشأة تلك المؤسسة العلمية، وتطورها، كما وقف على أسباب شهرتها، مروراً بمناهج التعليم فيها، وما شهدته من حراكٍ علميٍّ، أدّى إلى رفد المكتبة العربية والإسلامية بمئات المصنفات، في شتى صنوف المعرفة.

وقد عزّج الباحث بعد ذلك على دراسة الإنتاج العلمي البحراني؛ للوقوف على تأثر البحرينيين، وتأثيرهم في الوسط العلمي الإمامي بشكل خاص، فتتبع إسهاماتهم في مجالات الفقه وعلومه، والقرآن وعلومه، والحديث وعلومه، وعلم الكلام، منتهياً بالوقوف على الحركة اللغوية في المدرسة البحرانية.

وقد خلاص البحث إلى عددٍ من النتائج، لعلّ من أبرزها ما يأتي:

1. تبين قِدَمَ وجود المدرسة في البحرين، بوصفها مجمّعاً علميّاً، يلتقي فيه الطلاب: يبحثون ويؤلفون، تحت رعاية فقيه أو أكثر؛ إذ استبان - من خلال الشواهد التاريخية - وجود تلك المدارس قبل القرن السابع الهجري.
2. إبراز الدور المركزي المهم، الذي قام به الشيخ ميثم البحراني (699هـ/ 1300م) في التعريف بالمدرسة البحرانية، وجعلها إحدى المدارس المهمة في التاريخ العلمي الإمامي.
3. الكشف عن اهتمام البحرينيين بالمؤسسة التعليمية اهتماماً تجلّى في رفدها بما تحتاج إليه من مصادر مالية، من خلال وقف بعض الأوقاف عليها، أو من خلال إمدادها بما تحتاج إليه من كتب ومصادر.

4. أماطة اللثام عن الحركة العلمية داخل تلك المراكز التعليمية، وتبيين دور الفقهاء في تشجيع حركة البحث والتأليف العلمي، وذلك من خلال الوقوف على وجهي الحركة العلمية: الإيجابي منها والسلبي، وتوضيح دور المناظرات العلمية بين الفقهاء في تعزيز تلك الحركة.
5. إبراز اهتمام البحرينيين بصنوف المعرفة السائدة في تلك العصر؛ إذ شملت دراساتهم ومصنفاتهم علوم الفقه، والحديث، والكلام، واللغة، وغيرها، ولم يقصروا دراساتهم على جانبٍ معرفيٍّ واحد.
6. إبراز ريادة البحرينيين في تصنيف الموسوعات الفقهية؛ إذ لم يعرف الوسط العلمي الشيعي هذا النوع من التصنيف قبل الشيخ يوسف العصفور البحراني (1186هـ / 1772م) مصنف الموسوعة الشهيرة: الحقائق الناضرة.
7. تتبّع قضية (الأصوليين والأخباريين)، وإيضاح موقف المدرسة البحرانية منها، إذ أثبت البحث نظرة البحرينيين العلمية إلى هذه القضية، وعدم انجرارهم إلى تنزيلها في المعتزك السياسي، أو الشخصي.
8. الكشف عن مناهج تفسير القرآن الكريم في المدرسة البحرانية، فقد استبان وجود ضربٍ ثلاثة من التفسير: التفسير بالمأثور دون غيره، والخلط بين المأثور واللغة، والتفسير باللغة دون غيرها.
9. إخراج تفسيري المقايي والستري - لأول مرة - من دائرة النسيان، إلى فسحة النور، فقد سلّط الباحث الضوء على منهج دينك المفسرين، وما يختصان به، ناقلاً منهما بعض النصوص التي توضح ذلك.
10. الكشف عن تيارين بحرايين يتنازعان النظر إلى علم الكلام: أولهما يعلي من شأنه، ويأخذ به وبناتجيه، ويتزعم هذا التيار المتكلم

البحراني المعروف الشيخ ميثم البحراني، في حين يتزعم الشيخ عبد الله السماهيجي الفريق الآخر، المنكر لعلم الكلام.

11. مناقشة آراء الشيخ عبد الله السماهيجي، التي اتكأ عليها في رفض علم الكلام، وتبيين اعتماده على بعض الروايات، التي يبدو من ظاهرها ذمّ الكلام، والنهي عن الخوض فيه، وإغماضه عن الروايات التي تحثّ على الكلام والمناقشة في المسائل العقدية المختلفة.

12. إيضاح اهتمام البحرانيين بالحديث وعلومه، وبخاصة في القرن الحادي عشر وما تلاه، وتبيين مناهجهم في التأليف المرتبط بالحديث.

13. حصر المشتغلين باللغة وعلومها من البحرانيين، وتقديم ثبوت لمصنّفاتهم اللغوية.

14. مناقشة قضية تغييب الجانب اللغوي من تاريخ العلماء في البحرين، وقد رأى البحث أن عدم الإشارة إلى ذلك إنما كان ناتجاً من عدم وقوع بعض من اشتغل باللغة من البحرانيين في طريق الإجازات الفقهية، إضافة إلى ضياع التراث اللغوي لعلماء البحرين، مع ما ضاع من التراث العلمي.

15. تبين ما تميّزت به المصنّفات اللغوية في البحرين، فرأى البحث أنها تتحد مع الدراسات اللغوية عند المتأخرين في شرق الوطن العربي وغربه، وأن الفارق الذي يميّز التصنيف في البحرين هو اعتماد البحرانيين ما ورد عن الأئمة الإطهار، وتنزيله منزلة ما يُحتج به، على الرغم من تأخر زمان صدوره عن زمان الاستشهاد اللغوي.









## أولاً: المصادر المخطوطة

1. البحراني، الشيخ جعفر بن محمد: ملتحى البحرين، مخطوط يحتفظ الباحث بنسخة منه.
2. الستري، الشيخ عبد الله بن عباس: نزهة الناظرين في تفسير القرآن المبين، مخطوط يحتفظ الأستاذ محمد حسن عبد المهدي بنسخة منه.
3. ابن سعادة، الشيخ أحمد: رسالة العلم، من مخطوطات مكتبة البرلمان الإيراني، ويحتفظ الباحث بنسخة منها.
4. السماهيجي، الشيخ عبد الله بن صالح: (تحفة الرجال وزبدة المقال)، من مخطوطات مكتبة السيد علي العدناني في خرمشهر/ إيران، ويحتفظ الباحث بنسخة منه.
5. السماهيجي، الشيخ عبد الله بن صالح: جواهر البحرين، مخطوط يحتفظ الباحث بنسخة منه.
6. السماهيجي، الشيخ عبد الله بن صالح، منية الممارسين في أجوبة الشيخ ياسين، مخطوط في مكتبة السيد جواد الوداعي، ويحتفظ الباحث بنسخة منه.
7. آل طعان، الشيخ أحمد بن صالح، إقامة البرهان في حلّ الإربيان، مخطوط تحتفظ مكتبة السداد بنسخة منه.
8. العصفور، خلف بن عبد علي: زاد المعاد في شرح السداد، من مخطوطات مكتبة الزهراء، ويحتفظ الباحث بنسخة منه.
9. العصفور، الشيخ محمد بن أحمد: مرآة الأخبار، من مخطوطات مكتبة الشيخ عبد الحسين الستري/ البحرين، ويحتفظ الباحث بنسخة منه.

10. كمال الدين، الشيخ جعفر: الكامل في الصناعة، مخطوط يحتفظ الباحث بنسخة منه.
11. الماحوزي، الشيخ سليمان: أزهار الرياض، مخطوط يحتفظ الباحث بنسخة منه.
12. الماحوزي، الشيخ سليمان: رسالة في تحقيق أحوال محمد بن سنان، مخطوطة يحتفظ الباحث بنسخة منها.
13. الماحوزي، الشيخ سليمان: رسالة في تعيين محمد بن إسماعيل، مخطوطة يحتفظ الباحث بنسخة منها.
14. المتوج، الشيخ أحمد بن عبد الله: كفاية الطالبين في ما يجب على المكلفين، من مخطوطات حرم الإمام الرضا/ مشهد المقدسة، ويحتفظ الباحث بنسخة منه.
15. المقايي، الشيخ علي بن محمد: رسالة في الجهر والإخفات، من مخطوطات حرم الإمام الرضا/ مشهد المقدسة، ويحتفظ الباحث بنسخة منها.
16. المقايي، الشيخ محمد بن علي: صفوة الصافي والبرهان، من مخطوطات مكتبة آية الله العظمى السيد الكلبيكاني/ قم المقدسة، ويحتفظ الباحث بنسخة منه.

### ثانيًا: المصادر والمراجع المطبوعة:

1. إبراهيم، فؤاد: الفقيه والدولة، دار المرتضى، بيروت، الطبعة الجديدة، 1433هـ / 2012م.
2. الأفندي، عبد الله: رياض العلماء، تحقيق أحمد الحسيني، مطبعة الخيام، قم المقدسة، 1401هـ / 1981م.

3. الأمين: السيد محسن: أعيان الشيعة، تحقيق حسن الأمين، دار التعارف للمطبوعات، بيروت، 1403هـ / 1983م.
4. الأنصاري، الشيخ زكريا: الدرر السنية على شرح الألفية، تحقيق عيسى السيد جواد الوداعي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة البحرين 1420هـ / 1999م.
5. الباقر، جعفر: ثوابت ومتغيرات الحوزة العلمية، دار الصفوة، بيروت، ط1، 1415هـ / 1994.
6. البحراني، الشيخ أحمد بن متوج: منهاج الهداية في بيان خمس مئة الآية، تحقيق محمد كريم باريك بين، قسم الأبحاث والدراسات في الحوزة العلمية، قم المقدم.
7. البحراني، الشيخ ميثم: أصول البلاغة، تحقيق عبد القادر حسين، مكتبة العزيزي، قم المقدسة، 1410هـ / 1989هـ.
8. البحراني، الشيخ ميثم: شرح نهج البلاغة، دار الثقلين، بيروت، ط1، 1420هـ / 1999م.
9. البحراني، الشيخ ميثم: قواعد المرام في علم الكلام، تحقيق السيد أحمد الحسيني، منشورات مكتبة المرعشي النجفي، قم المقدسة، ط1، 1406هـ / 1980م.
10. البحراني، السيد هاشم: الإنصاف في النص على الأئمة الاثني عشر الأشراف، تحقيق سلام الزبيدي وزميله، مؤسسة أم القرى للتحقيق والنشر، بيروت، ط1، 1423هـ / 2003م.
11. البحراني: السيد هاشم: البرهان في تفسير القرآن، تحقيق لجنة من العلماء، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، ط1، 1419هـ / 1999م.

12. البحراني، السيد هاشم: مدينة المعاجز، تدقيق محمد علي حسن، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، ط1، 1430هـ / 2009م.
13. البحراني، يحيى بن حسين: بهجة الخاطر ونزهة الناظر، تحقيق السيد أمير رضا عسكري زاده، مؤسسة الطبع التابعة للآستانة الرضوية المقدسة، مشهد، ط1، 1426هـ / 2005م.
14. البحراني، الشيخ يحيى بن حسين: الشهاب في الحكم والآداب، تحقيق محمد حسن زبري قائني، مجمع البحوث الإسلامية، مشهد، ط1، 1430هـ / 2009م.
15. البستاني، محمد جواد: علماء مقابا ومصنفاتهم، دار حفظ التراث البحراني، ط1، 1418هـ / 1998م.
16. البغدادي، عبد القادر: خزانة الأدب، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1409هـ / 1989م.
17. البلادي، علي بن حسين: أنوار البدرين في تراجم علماء القطيف والأحساء والبحرين، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، ط1، 1414هـ / 1994م.
18. البلادي، الشيخ ياسين بن صلاح الدين: معين النبیه في بيان رجال من لا يحضره الفقيه، تحقيق محمد عيسى المكباس، المطبعة العلمية، قم المقدسة، 1422هـ / 2001م.
19. البهادلي، علي أحمد: الحوزة العلمية في النجف الأشرف، دار الزهراء، بيروت، ط1، 1414هـ / 1993م.
20. التاجر، محمد علي: منتظم الدرین في تراجم علماء وأدباء الأحساء والقطيف والبحرين، تحقيق ضياء بدر آل سنبل، مؤسسة طيبة لإحياء التراث، بيروت ط1، 1430هـ / 2009م.

21. الجابري، علي حسين: الفكر السلفي عند الشيعة الإثنا عشرية، منشورات عويدات، بيروت، ط1، 1397هـ / 1977م.
22. الجدهفصي، خليل بن عبد الرؤف: ديوان ابن تيم، تحقيق زكريا العويناتي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القديس يوسف، بيروت، 1425هـ / 2004م.
23. حسين، حسن محمد: مسجد الخميس، إصدارات صحيفة الوسط، البحرين، ط1، 1433هـ / 2012م.
24. الحسيني، السيد أحمد: التراث العربي في خزانة مخطوطات مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي، نشر مكتبة المرعشي النجفي، قم المقدسة، ط1، 1414هـ / 1993م.
25. الحسيني، سهيل: الخاجة نصير الدين الطوسي، معهد المعارف الحكمية للدراسات الدينية والفلسفية، بيروت، ط1، 1426هـ / 2005م.
26. خالص، وليد محمود: كمال الدين ميثم بن علي البحراني، ندوة مكانة الخليج العربي في التاريخ الإسلامي، العصر العباسي، 21-23 رجب 1409هـ / 1989م، كلية الآداب، جامعة الإمارات العربية المتحدة، 1409هـ / 1989م.
27. الخطي، أبو البحر جعفر: ديوان الشيخ جعفر الخطي، تحقيق أنيسة المنصور، و عبد الجليل العريض، مؤسسة جائزة عبد العزيز البابطين للإبداع الشعري، 1423هـ / 2002م.
28. الخيري، ناصر بن جوهر: فلائد النحرين في تاريخ البحرين، تقديم ودراسة عبد الرحمن الشقير، مؤسسة الأيام للنشر، مملكة البحرين، ط1، 1424هـ / 2003م.

29. الزاكي، فاضل: تلامذة العلامة الشيخ حسين العصفور، المجلس الإسلامي العلمائي، البحرين، ط1، 1433هـ / 2012م.
30. الزاكي، فاضل: العالم الرباني الشيخ ميثم البحراني، دار العصمة، البحرين، ط1، 1429هـ / 2008م.
31. زين الدين، محمد أمين: كلمة التقوى، نشره السيد جواد الوداعي، ط2، 1429هـ / 1993م.
32. ابن سلامة، هبة الله: الناسخ والمنسوخ، مطبعة البايب الحلبي، القاهرة، ط2، 1387هـ / 1967م.
33. السلطان، محمد حميد: الأوضاع السياسية في البحرين والخليج العربي إبان عصر الشيخ حسين العصفور، ورقة مقدمة لمؤتمر العلامة الشيخ حسين العصفور، 1431هـ / مارس 2010م، البحرين.
34. السماهيجي، الشيخ عبدالله بن صلاح: الإجازة الكبيرة تحقيق مهدي العوازم القطيفي، المطبعة العلمية، قم المدة ط1، 1419هـ / 1998م.
35. الشويكي، مرزوق: الدرة البهية، تحقيق عمار نصار، مؤسسة آل البيت لإحياء التراث، بيروت، ط1، 1432هـ / 2011م.
36. الصالح، صبحي: علوم الحديث ومصطلحه، انتشارات مكتبة الحيدرية، قم المقدسة، ط1، 1417هـ / 1997هـ.
37. الطبرسي، أبو علي الفضل بن الحسن: مجمع البيان في تفسير القرآن، تعليق السيد هاشم الرسولي المحلاتي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1379هـ / 1960م.
38. الطهراني، أغا بزرك: الحقائق الراهنة في المائة الثامنة، مؤسسة مطبوعاتي إسماعيليان، قم المقدسة، إيران، ط3، 1408هـ / 1988م.



39. الطهراني، أغا بزرك: الذريعة إلى تصانيف الشيعة
40. العاملي، زين الدين: الروضة البهية في شرح اللمعة الدمشقية، قم 1396هـ.
41. العاملي، محمد بن الحسن: إثبات الهداة بالنصوص والمعجزات، المطبعة العلمية، قم المقدسة، د.ت.
42. العاملي، محمد بن الحسن: أمل الآمل، تحقيق السيد أحمد الحسيني، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 1431هـ / 2010م.
43. العصفور، الشيخ حسين بن محمد: سداد العباد ورشاد العباد، تحقيق السيد جواد الوداعي، مطبعة النعمان، النجف الأشرف، ط1.
44. العصفور، الشيخ حسين: عيون الحقائق الناضرة، مؤسسة النشر الإسلامي، قم المقدسة، ط1، 1410هـ / 1990م.
45. العصفور، الشيخ حسين بن محمد: المحاسن النفسانية في أجوبة المسائل الخراسانية، مراجعة حبيب عبد الكريم المرتضى، دار المشرق العربي الكبير، بيروت، ط1، 1399هـ / 1979م.
46. العصفور، علي محمد: بعض فقهاء البحرين في الماضي والحاضر، المطبعة الشرقية، مملكة البحرين، ط1، 1409هـ / 1989م.
47. العصفور، محمد علي: الذخائر في جغرافيا الجزائر، تحقيق محمد المكباس، المطبعة العلمية، قم المقدسة، ط1، 1422هـ / 2002م.
48. العصفور، الشيخ يوسف بن أحمد: الحقائق الناضرة، تحقيق محمد تقي الأيرواني، دار الأضواء، بيروت، ط2، 1405هـ / 1985م.
49. العصفور، الشيخ يوسف بن أحمد: لؤلؤة البحرين، تحقيق محمد

- صادق بحر العلوم، مؤسسة آل البيت للطباعة والنشر، قم المقدسة، إيران، ط2، د.ت.
50. العطية، خالد: الحقائق الناضرة: دراسة مقارنة في المنهج، مركز الغدير للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ط1، 1432هـ / 2011م.
51. عون، فيصل بدير: علم الكلام ومدارسه، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط6، 1431هـ / 2010م.
52. الغراوي، محمد عبد الحسن: مصادر الاستنباط بين الأصوليين والأخباريين، دار الهادي، بيروت، ط1، 1412هـ / 1992م.
53. الفضلي، عبد الهادي: تاريخ التشريع الإسلامي، دار النصر، بيروت، ط1، 1412هـ / 1992م.
54. الكاشاني، الشيخ محمد محسن: الشهاب الثاقب، منشورات مؤسسة الأعلمي، بيروت، ط2، 1401هـ / 1981م.
55. الكاشاني، الشيخ محمد محسن: كتاب الوافي، تحقيق ضياء الدين الحسيني الأصفهاني، منشورات مكتبة أمير المؤمنين العامة، أصفهان، ط1، 1312هـ / 1895م.
56. كاشف الغطاء، الشيخ محمد الحسين: العبقات العنبرية في الطبقات الجعفرية، تحقيق جودت القزويني، بيسان للنشر والتوزيع، بيروت، ط1، 1418هـ / 1998م.
57. الكرمانى، محمود بن حمزة: أسرار التكرار في القرآن، تحقيق عبد القادر أحمد عطا، دار الفضيلة، القاهرة، د.ت.
58. كوثراني، وجيه: الفقيه والسلطان، دار الطليعة، بيروت، ط2، 1421هـ / 2001م.

59. الماحوزي، الشيخ سليمان بن عبد الله: فهرست علماء البحرين، تحقيق فاضل الزاكي، نشر المحقق، ط1، 1421هـ / 2001م.
60. الماحوزي، الشيخ سليمان بن عبد الله: معراج أهل الكمال إلى معرفة الرجال، تحقيق مهدي الرجائي، مطبعة سيد الشهداء، قم المقدسة، ط1، 1412هـ / 1992م.
61. المبارك، الشيخ إبراهيم بن ناصر: حاضر البحرين، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط1، 1425هـ / 2004م.
62. ابن معصوم السيد علي المدني: سلافة العصر في محاسن الشعراء بكل مصر، مكتبة خانجي القاهرة، ط1، 1334هـ / 1916م.
63. مغنية، محمد جواد: مع علماء النجف الأشرف، دار ومكتبة الهلال، بيروت، 1404هـ / 1984م.
64. المكباس، محمد عيسى: مراسلات علماء البحرين، المطبعة العلمية، قم المقدسة، ط1، 1423هـ / 2002م.
65. المهاجر، جعفر: الهجرة العاملة إلى إيران في العصر الصفوي، دار الروضة للطباعة والنشر، بيروت، ط1، 1409هـ / 1989م.
66. النويدري، سالم: أعلام الثقافة الإسلامية في البحرين، مؤسسة العارف، بيروت، ط1، 1413هـ / 1992م.
67. نيور، كارستن: وصف أقاليم شبه الجزيرة العربية، ترجمة مازن صلاح، مؤسسة الانتشار العربي، بيروت، ط1، 1434هـ / 2013م.
68. هلال، علي وآخرون: المشهد ذو المنارتين، إصدار مجلس الأوقاف الجعفرية، مملكة البحرين، الطبعة التجريبية، 1429هـ / 2008م.

69. اليوسف، عبد الله أحمد: العلامة الشيخ كمال الدين بن علي  
البحراني، دار الرسول الأكرم، بيروت، ط1، 1428هـ / 2007م.

## فهرس الموضوعات

## فهرس الموضوعات

- أعلام ، أماكن ، قبائل  
أ  
آقا محمد علي الكرمانشاهي: 69  
إبراهيم بن الحسين بن إبراهيم البحراني (الشيخ): 62  
إبراهيم الفسائي الشيرازي (ميرزا): 69  
إبراهيم المبارك: 31  
إبراهيم بن محمد الموسوي الدزفولي (السيد): 69  
إبراهيم بن منصور بن عشيرة الأوالي البحراني (الشيخ): 63  
أحمد بن إبراهيم العصفور (الشيخ): 158  
أحمد بن حنبل: 134  
أحمد بن سعادة الستراوي (الشيخ): 122، 123، 124  
أحمد بن عبد الرؤوف الحسيني (السيد): 157  
أحمد بن علي بن أحمد النجاشي: 119  
أحمد بن عبد الله المتوج = أحمد بن المتوج (الشيخ): 18، 28، 64، 65، 66، 67، 154  
أحمد بن محمد الأصبعي (الشيخ): 146  
الأخفش: 146  
الإجماع (من الأصول الأربعة): 40  
الأحساء: 18  
الأحكام الشرعية الفقهية: 40  
أحمد بن إبراهيم العصفور: 74  
أحمد بن سعادة الستراوي (الشيخ): 18، 24، 62  
أحمد بن عبد الله المتوج (الشيخ): 143  
أحمد العصفور (الشيخ): 44  
أحمد بن صالح آل طعان (الشيخ): 19، 20  
أحمد بن عبد الله المتوج البحراني (الشيخ): 81، 82، 83  
أحمد بن محمد المقايي (الشيخ): 71
- الأخباريون: 48، 72-80  
الأخبارية: 73-80  
بنو إسرائيل: 90  
أسرة العصفور: 38  
إسماعيل بن إبراهيم بن عطية البحراني: 140، 154  
الأصول (علم): 40  
الأصول الأربعة: 40  
الأصولية الشيعية: 73-80  
الأصوليون الشيعة: 72 - 80  
الأعمش (من القراء): 99  
الأفندي (عبد الله): 63، 105  
الإمامة الإلهية: 72  
أهل الأحساء: 18  
أهل البيت: موجود في معظم صفحات الكتاب  
أهل القطيف: 18  
أوال = البحرين  
الأوزاعي (الإمام): 97  
إيران: 10، 19، 51، 52، 73  
ب  
الباقر (ع): 91، 98، 138  
بريد العجلي: 98  
البصريون (النحويون): 94  
بغداد: 25  
بلاد العجم: 26  
بلاد القديم (قرية في البحرين): 29  
البلاغة (علم): 40  
البهائي (الشيخ): 26  
البهادلي (علي أحمد): 41  
بوري (قرية في البحرين): 29  
بيت المقدس: 89، 90

## ت

- التصوف: 42  
التفسير بالمأثور (للقرآن): 83  
التفسير اللغوي (للقرآن): 96  
أبو تمام الطائي (صاحب ديوان الحماسة): 146

## ث

- ثعلب (صاحب كتاب الفصيح): 146

## ج

- الجارودي (الشيخ): 30، 159  
جامعة البحرين: 7، 11  
جيريل عليه السلام: 88  
جد حفصة (قرية في البحرين): 29  
الجرمي: 146  
جعفر الخطي (الشيخ): 20  
جعفر الصادق (ع) = جعفر بن محمد الصادق (ع)  
جعفر بن عبد الرؤوف الموسوي (السيد): 32  
جعفر بن كمال الدين الرويسي البحراني: 100، 156  
جعفر بن محمد الصادق (ع): 96، 138، 174  
جعفر بن محمد بن عبد الله البحراني (الشيخ): 57  
أبو جعفر المدني: 99  
ابن أبي جمهور الأحسائي: 28، 66، 154  
ابن جني (صاحب اللمع): 146  
الجواليقي: 146  
الجوبار (مدينة في البحرين): 37  
الجوهري (صاحب الصحاح): 146  
الجويني (أبو المعالي): 131

## ح

- ابن الحاجب: 146  
الحر العاملي (محمد بن الحسن): 105  
حسن بن أحمد المحسنني الأحسائي (الشيخ): 70  
حسن بن راشد الحلي البحراني (الشيخ): 63  
الحسن بن علي بن داود الحلي (تقي الدين): 148

- حسن بن محمد بن يحيى الخطي (الشيخ): 147، 148  
الحسن بن يوسف بن المطهر الحلي: 26  
حسين بن حسن الغريفي (السيد): 46، 155  
حسين بن عبد الصمد الجباعي العاملي الحارثي (الشيخ): 26  
حسين بن عبد الصمد الحارثي الهمداني: 46  
حسين بن عشيرة البحراني (الشيخ): 103  
حسين العصفور (الشيخ): 18، 33، 34، 38، 70، 79، 80، 162  
حسين الغريفي (الشيخ): 18  
حسين بن محمد بن جعفر الماحوزي (الشيخ): 49  
حسين بن محمد العصفور (الشيخ) = حسين العصفور (الشيخ)  
حلب: 22  
الحلة: 17، 22، 25  
الحلي (العلامة): 64  
الحلي (فخر الدين): 28، 62، 63  
الحلي (المحقق): 63، 64  
حمزة (من القراء): 96  
الحنابلة: 134  
أبو حنيفة (الإمام): 97، 113  
أبو حيان: 172  
ح  
الخاجة = نصير الدين الطوسي  
الخارجية (قرية في البحرين): 34  
أبو خالد الكابلي: 139  
الخطيب التبريزي: 146  
خلف البراز: 99  
خلف بن عبد علي بن حسين العصفور (الشيخ):  
50، 71، 162  
الخليل بن أحمد الفراهيدي: 146  
خليل الجدد حفصي: 32

سترة (قرية في البحرين): 29، 34

السجستاني (من القراء): 99

ابن السراج: 146

ابن السكيت (صاحب إصلاح المنطق): 146

سلطان (شاه إيران): 53

السلطة الصفوية: 42

سلما باد (قرية في البحرين): 27

سليمان (شاه إيران): 53

سليمان بن صالح العصفور (الشيخ): 71

سليمان بن أبي ظبية البحراني (الشيخ): 71، 72،

157

سليمان بن عبد الله الماحوزي (السيد) =

سليمان الماحوزي (السيد)

سليمان بن علي بن سليمان (الشيخ): 47

سليمان الماحوزي (الشيخ): 11، 18، 19، 22، 30،

31، 33، 39، 41، 44، 46، 52، 53، 54، 71، 74،

108، 120، 133، 147، 153-156، 158، 173

سماهيج (قرية في البحرين): 29، 30

السنة النبوية (من الأصول الأربعة): 40

سيبويه: 146

سيف بن سلطان: 55

السيوطي: 163، 172

## ش

الشاخورة (قرية في البحرين): 29

الشافعي (الإمام): 97

الشافعية: 19

الشام (بلاد): 19، 22

الشهيد الأول (محمد بن مكي): 63، 64

الشهيد الثاني (زين الدين العاملي): 173

شيراز: 28، 29

الشيعة: 17، 110

الشيعة الإمامية: 43

داود الجزائري البحراني (الشيخ): 31

داود الجزيري (الشيخ): 39

داود بن شافيز (الشيخ): 31، 46

داود بن فرقد: 173

الدراز (قرية في البحرين): 31

الدرازي = محمد بن أحمد بن إبراهيم

دراسة رجال الحديث: 117-121

ابن دريد (صاحب الجوهرة): 146

دليل العقل (من الأصول الأربعة): 40

الدوية (قرية في البحرين): 37

الدولة الصفوية: 19، 51، 52، 53، 73

## ذ

ابن ذكوان (من القراء): 99

ابن ذي زين (سيف): 52

## ر

راشد بن إبراهيم بن إسحاق البحراني (ناصر

الدين): 24، 28، 143، 153

الراوندي (القطب): 39، 62، 66

رسول الله (ص): 86، 109، 110، 130، 131، 173

الرضا (ع): 95

ركن الدين محمود بن نور الدين: 37

الرماني: 161

## ز

الزجاج: 146

زيد بن علي: 139

زين الدين العاملي (الشهيد الثاني): 173

## س

سالم التويدري: 29

سبب (قرية في البحرين): 31



ص

- الصادق (ع) = جعفر بن محمد الصادق (ع)  
 صالح بن عبد الكريم الكركزكاني البهراني: 28  
 ابن الصائغ: 172  
 الصدوق (الشيخ): 43  
 الصرف (علم): 40  
 الصفويون: 19، 43  
 صلاة الجمعة في زمان الغيبة: 71  
 صيمر: 27

ط

- أبو طالب بن عبد المطلب: 98  
 الطبرسي (أبو علي الفضل بن الحسن): 40، 41  
 98  
 الطهراني: 63  
 طهماسب الصفوي (الشاه): 27  
 الطوسي (نصير الدين): 26، 43، 51، 136

ع

- عاصم (من القراءة): 96  
 عالي ( قرية في البحرين): 31  
 عبد الله بن أحمد آل طعان (الشيخ): 164  
 عبد الله بن جبلة بن أبجر الكتاني: 43  
 عبد الله الجزائري: 114  
 عبد الله بن حسن الملقابي (الشيخ): 133، 157  
 عبد الله الستري (الشيخ): 18، 19، 34، 38، 57  
 70، 97-100  
 عبد الله السماهيجي (الشيخ): 18، 44، 47، 75  
 76، 93، 114 - 117، 121، 135-142، 146  
 158، 159، 181  
 عبد الله بن سنان: 119  
 عبد الله بن صالح السماهيجي (الشيخ) = عبد  
 الله السماهيجي  
 عبد الله بن عباس الستري (الشيخ): 163
- عبد الله بن علي البلادي (الشيخ): 134، 160  
 عبد الله القاروني (السيد): 155، 169  
 عبد الله بن محمد المتوج (الشيخ): 62  
 عبد الرحمن بن عتيك القصير: 138  
 ابن عبد السلام: 19  
 عبد علي بن أحمد البهراني: 48  
 عبد علي بن حسين العصفور (الشيخ): 134  
 عبد علي بن خلف العصفور (الشيخ): 71  
 عبد علي بن ناصر بن رحمة البهراني (السيد): 156  
 عبد الهادي الفضلي: 22  
 العراق: 10، 19، 23، 73  
 العسكري (ع) (الإمام): 175  
 العصفور (أسرة): 38  
 علم الأصول: 40  
 علم أصول الدين: 42  
 علم البلاغة: 40  
 علم التصوف: 42  
 علم التفسير: 42  
 علم الجرح والتعديل: 109، 118 - 121  
 علم الحديث: 42  
 علم الصرف: 40، 42  
 علم الفرائض: 42  
 علم الفقه وأصوله: 42  
 علم الكلام: 40، 122 - 142  
 علم المعاني: 42  
 علم المنطق: 40  
 علم النحو: 40، 42  
 علوم الحديث: 102، 121  
 علوم القرآن: 80-102  
 علوي بن إسماعيل البهراني (السيد): 149  
 علوي بن سليمان البهراني (الشيخ): 163  
 علي بن إبراهيم: 85  
 علي الجابري: 75

## ق

- قاسم بن حبيب: 95  
القاسم بن سلامة: 83  
القاهرة: 25، 40  
قتادة: 91  
القدم (قرية في البحرين): 29  
القرء السبعة: 98  
القرء العشرة: 99  
القطب الراوندي: 39  
القطيف: 18، 49، 73

## ك

- كارستن نيبور: 21  
الكتاب (من الأصول الأربعة): 40  
الكرامية: 128  
كربلاء: 22، 78  
كرزكان ( قرية في البحرين): 31  
الكلام (علم): 40  
الكليني: 43  
الكوفيون (النحويون): 94

## ل

- اللغة (علم): 40  
لغة العرب: 40

## م

- ماجد البحراني (السيد): 73  
ماجد الجد حفصي (السيد): 18، 133  
ماجد الصادقي البحراني (السيد): 155  
ماجد بن السيد هاشم الصادقي: 28، 103  
الماحوز (قرية في البحرين): 29، 39  
المازني: 146  
ابن مالك (صاحب الألفية): 146، 172  
مالك بن أنس: 97

- علي بن حسن البلادي (الشيخ): 17، 71، 148، 155  
علي بن الحسين (ع) (زين العابدين): 139  
علي بن سليمان البحراني: 126  
علي بن سليمان الستراوي (الشيخ): 122  
علي بن سليمان بن علي بن أبي ظبية الشاخوري (الشيخ): 137، 138  
علي بن سليمان القدمي (الشيخ): 18، 42، 71، 73، 103، 108  
علي بن أبي طالب (ع): 94، 96، 125  
علي الطباطبائي الحائري (السيد): 69، 77  
علي بن عبد العالي الكركي (المحقق الثاني): 51  
علي عبد النبي فرحان: 13  
علي العسكري (الشيخ): 39  
علي بن عيسى: 95  
أبو علي الفارسي: 146  
علي الكتكاني (السيد): 155  
علي بن محمد الصالحي (الشيخ): 163  
علي بن محمد العصفور (الشيخ): 71  
علي بن محمد الملقابي البحراني (الشيخ): 48  
العمانيون: 55  
عين قصاري الصغيرة (قرية في البحرين): 37

## غ

- الغريفة (قرية في البحرين): 29، 30  
غمدان: 52

## ف

- فاران (في البحرين): 31  
فارس: 23  
ابن فارس (صاحب مجمل اللغة): 146  
فاضل الزاي: 33  
الفرس: 21  
الفيروزآبادي (صاحب القاموس المحيط): 146

- المبرد: 146  
المتنبي: 157  
المجلسي (صاحب بحار الأنوار): 20  
المحرق (قرية في البحرين): 29، 30  
محسن الأعرجي الكاظمي (السيد): 69  
المحقق الثاني (علي بن عبد العالي الكركي): 51  
محمد آل شبانة: 161  
محمد بن أحمد بن إبراهيم الدرازي: 56، 57  
محمد الاسترابادي (الميرزا): 76  
محمد بن إسماعيل بن بزيع: 120  
محمد تقي الأيرواني (الشيخ): 69  
محمد بن الحسن (الحر العاملي): 105  
محمد بن الحسن الطوسي (الشيخ): 115  
محمد بن سنان: 119  
محمد الشيرازي ( مير صدر الدين): 125، 126  
محمد بن عبد الله البلادي (الشيخ): 134، 161  
محمد بن علي بن بابويه (الشيخ): 115  
محمد علي الخوانساري: 63  
محمد بن علي العصفور (الشيخ): 71، 157  
محمد علي الكرمانشاهي: 69  
محمد علي المقايي البحراني (الشيخ): 70، 86، 87، 88، 89 - 96، 111 - 114  
محمد عيسى المكباس: 13  
محمد الفاراني (الشيخ): 31  
محمد بن ماجد (الشيخ): 47  
محمد بن ماجد آل ماجد البلادي: 36  
محمد بن ماجد بن مسعود الماحوزي البحراني: 36  
محمد بن محسن العصفور: 134، 161  
محمد محسن الكاشاني: 103  
محمد بن محمد البحراني (الشيخ): 62  
محمد بن مسلم: 173  
محمد النحوي العصفور (الشيخ): 163  
محمد بن يعقوب الكليني (الشيخ): 115  
محمد بن يوسف العصفور (الشيخ): 162  
محمود بن حمزة الكرمانلي: 95  
محمود بن نور الدين (ركن الدين): 37  
مدرسة أبي أصبع: 30  
مدرسة البلاد القديمة: 32، 33  
مدرسة بوري: 30  
مدرسة الحجر: 31  
مدرسة الحلة السيفية: 28  
مدرسة سبب: 31  
مدرسة الشاخورة: 31، 33  
مدرسة الشيخ داود الجزائري البحراني: 31  
مدرسة الشيخ داود بن شافيز: 31  
مدرسة عالي: 31  
مدرسة العربي: 31  
مدسة فاران: 31  
مدرسة القدم: 30  
مدرسة كرزكان: 31  
مدرسة مسجد السدرة: 31  
المرتضى (الشريف): 131  
مرحلة المقدمات (في التدريس): 40  
مركز أوائل للدراسات والتوثيق: 8  
مسجد الخميس: 32  
مسجد السدرة: 31  
مسجد المشهد ذي المنارتين: 32  
المشهد ذو المنارتين (مسجد): 32  
المصلّى (قرية في البحرين): 26  
أبو المظفر النيشابوري (عز الدين): 125  
المعتزلة: 131  
ابن معصوم: 156  
مفلح بن حسن الصيمري (الشيخ): 27  
مقابا (قرية في البحرين): 157  
المقداد بن عبد الله السيوري (الشيخ): 66، 67  
المنامة (في البحرين): 29، 30

الهند: 10، 26

الهيصمية: 128

و

الوحيد البهبهاني: 77، 78

وزارة الإعلام في البحرين: 7، 8

وزارة التربية والتعليم في البحرين: 7، 10، 11

وليد خالص: 29

ي

ياسين البلادي (الشيخ): -118، 121، 137، 159،

160، 167

ياسين بن صلاح الدين البلادي = ياسين البلادي

(الشيخ)

يحيى بن حسين بن عشيرة البحراني (الشيخ):

109، 142، 155

اليعاربة: 159

يعقوب إسحاق الحضرمي: 99

يوسف بن أحمد آل عصفور الدرازي البحراني

(الشيخ): 67

ابن يوسف الحدائق الشيرازي: 96

يوسف العصفور (الشيخ): 11، 18، 22، 46، 76،

78، 79، 100، 104، 107، 115، 145، 156، 180

المنطق (علم): 40

مؤمن الطاق: 139

موسى بن حسن المحسن الأحماسي (الشيخ): 70

موسى عليه السلام: 90، 125

ميثم البحراني (الشيخ): 11، 18، 23، 24، 25،

26، 28، 34، 35، 36، 122، 124 - 132، 135،

136، 143، 144، 147، 153، 154، 179

ميثم بن علي البحراني = ميثم البحراني (الشيخ)

ميرزا إبراهيم الفسائي الشيرازي (السيد): 69

ميرزا محمد الاسترابادي: 76، 79

ن

ناصر الدين البحراني = راشد بن إبراهيم بن إسحاق

ناصر حميد المبارك: 13

النجف: 22، 40

النحاة البصريون: 94

النحاة الكوفيون: 94

النحو (علم): 40

نصير الدين الطوسي: 26، 27، 34، 35، 36، 61،

62، 122، 126، 136، 153

نعمة الله الجزائري (السيد): 75، 76

نوح بن هاشم العصفور (الشيخ): 161

النوري (الميرزا): 62، 100

النووي: 19

هـ

هارون عليه السلام: 125

هاشم التويلاني (السيد): 11، 18، 52، 83، 84،

86، 91، 92، 93، 104، 105-108، 110

الهروي (صلح كتاب الغريبين): 146

ابن هشام: 172

هشام بن الحكم: 174

هلثا (قرية في البحرين): 29، 30

ت  
تاريخ التشريع الإسلامي (عبد الهادي الفضلي):

22

- التبيان (نوح بن هاشل العصفور): 161  
تتمة الأمل (محمد آل شبانة): 161  
تجريد الاعتقاد (الطوسي): 127  
التحفة النحوية في شرح الأجرومية (عبد الله بن أحمد آل طعان): 164  
تحفة الرجال وزبدة المقال (عبد الله السماهيجي): 121  
تمهيد القواعد (الشهيد الثاني): 173  
التنبيهات في الفقه (هاشم التوبلاني): 105  
التهذيب (محمد بن الحسن الطوسي): 115  
التهذيب والاستبصار (الطوسي): 43

### ج

- الجمانة البهية (حسن بن راشد الحلبي): 63  
الجمهرة (ابن دريد): 146  
الجنة الواقعة (آقا محمد الكرمانشاهي): 69  
جواهر البحرين (سليمان الماحوزي): 22  
جواهر البحرين (عبد الله السماهيجي): 140  
جواهر البحرين في أحكام الثقلين (عبد الله السماهيجي): 114

### ح

- حاشية على ألفية ابن مالك (أحمد بن عبد الرؤوف الحسيني): 157  
حاشية على بعض عبارات النظام في علم التصريف (محمد بن عبد الله البلادي): 161  
حاشية على تجريد الاعتقاد (عبد علي بن حسين العصفور): 134  
حاشية على شرح الكافية للجرمي (ياسين البلادي): 160  
حاشية على شرح النيسابوري لشافية ابن الحاجب (ياسين البلادي): 160  
حاشية على الكافية لابن الحاجب (خلف بن عبد علي العصفور): 162

إثبات الهداة بالنصوص والمعجزات (هاشم التوبلاني): 106

الأجرومية ( ) : 41

- أحكام القرآن (القطب الراوندي): 39  
اختيار معرفة الرجال (الطوسي): 139  
إرشاد الأذهان (العلامة الحلبي): 64  
الاستبصار (محمد بن الحسن الطوسي): 115  
استقصاء النظر في إمامة الأئمة الاثني عشر (ميثم البحرائي): 125  
الأسرار الضافية في شرح الكافية (إسماعيل بن إبراهيم بن عطية البحرائي): 140، 154  
الأسماء (نوح بن هاشل العصفور): 161  
الإشارات (علي بن سليمان البحرائي): 126  
إصلاح المنطق (ابن السكيت): 146  
أصول البلاغة (ميثم البحرائي): 132، 153  
الإعراب (نوح بن هاشل العصفور): 161  
إعلام الأنام بعلم الكلام (سليمان الماحوزي): 133  
الاقتراح (السيوطي): 172  
ألفية ابن مالك (ابن مالك): 41، 146  
الإنصاف في النص على الأئمة الاثني عشر الأشراف (هاشم التوبلاني): 107، 110  
أنوار البدرين (البلادي): 36، 156  
الأنوار اللوامع في شرح مفاتيح الشرائع (حسين العصفور): 70

### ب

- بحار الأنوار (المجلسي): 20  
البحر الخضم (ميثم البحرائي): 126  
البرهان في تفسير القرآن (هاشم التوبلاني البحرائي): 83  
البهجة (السيوطي): 163  
بهجة خاطر ونزهة الناظر (يحيى بن حسين بن عشيرة البحرائي): 142، 155

- حاضر البحرين (إبراهيم المبارك): 31  
الحدائق الناضرة في أحكام العترة الطاهرة  
(يوسف العصفور): 67، 68، 69  
الحدود (الرماني): 161  
الحروف (الرماني): 16  
حلية الأبرار في أحوال محمد وآله الأطهار  
(هاشم التوبلاني): 110  
حلية النظر في فضل الأئمة الاثني عشر (هاشم  
التوبلاني): 110  
حواش على الفوائد العربية (ياسين البلادي): 160
- د
- الدرية في النحو (ياسين البلادي): 160  
الدرة الثمينة (هاشم التوبلاني): 111  
ديوان الحماسة (أبو تمام): 146
- ذ
- الذخائر (محمد علي العصفور): 157  
ذخيرة العباد في تقريب زاد المعاد  
(السماهيجي): 76  
الذريعة (الطهراني): 63  
ذريعة المؤمنين إلى أصول الدين (سليمان  
الماحوزي): 134
- ر
- الرسالة الاستثنائية في الإقرار (أحمد بن إبراهيم  
العصفور): 158  
رسالة العلم (أحمد الستراوي): 62، 122  
رسالة العلم (أحمد بن سعادة): 27  
الرسالة العلوية (عبد الله السماهيجي): 137  
رسالة في أحكام الجمعة (عبد علي بن خلف  
العصفور): 71  
رسالة في إعراب آيات من القرآن الكريم  
(سليمان الماحوزي): 158  
رسالة في إعراب (تبارك الله أحسن الخالقين)  
(سليمان الماحوزي): 158
- رسالة في تقسيم الكلمة إلى اسم وفعل وحرف  
(عبد الله بن علي البلادي): 161  
رسالة في الجمعة (خلف بن عبد علي العصفور): 71  
رسالة في الجمعة (علي بن سليمان القديمي): 71  
رسالة في الجهر والإخفات (المقايي البحراني): 48  
رسالة في حكم صلاة الجمعة في زمن الغيبة  
(سليمان بن أبي ظبية البحراني): 71  
رسالة في شرح فقرة من دعاء كميل وإعرابها  
(حسين العصفور): 162  
رسالة في صلاة الجمعة (علي بن محمد  
العصفور): 71  
رسالة في العوامل السماعية والقياسية (حسين  
العصفور): 162  
رسالة في مسألة رؤية الله (سليمان الماحوزي): 134  
رسالة في النحو (سليمان الماحوزي): 158  
رسالة في وجوب الجمعة عيناً (أحمد بن محمد  
المقايي): 71  
رسالة في وجوب الجمعة عيناً (سليمان بن صالح  
العصفور): 71  
رسالة في وجوب الجمعة عيناً (سليمان  
الماحوزي): 71  
رسالة في وجوب الجمعة عيناً (محمد بن علي  
العصفور): 71  
رسالة في وجوب صلاة الجمعة عيناً (علي بن  
حسن البلادي): 71  
رسالة في الوحي والإلهام (ميثم البحراني): 125  
رسائل في علم العروض والقافية (حسين بن  
حسن الغريفي): 155  
رسالة اللذة (عبد الله السماهيجي): 137  
رسائل في مسائل المضمرات في علم النحو (عبد  
الله السماهيجي): 159  
رسالة في النحو (علي بن محمد الصالحني): 163  
رسالة مختصرة في النحو (سليمان الماحوزي): 158  
الروضة البهية في شرح اللمعة الدمشقية (زين  
الدين العاملي): 40

الروضة العلية في شرح الألفية (ياسين البلادي):

159، 168

رياض العلماء (عبد الله الأفندي): 63، 105

## ز

زاد المعاد في شرح السداد (خلف العصفور): 50

## س

السلافة البهية في الترجمة الميثمية (سليمان

الماحوزي): 23

سلافة العصر (ابن معصوم): 156

سهل التناول في شرح المئة عامل (حسين بن

حسن الغريفي): 155

السيف السنين في الرد على مولانا الشيخ ياسين

(\_\_): 160

السيف الصارم في الرد على ابن الناظم (ياسين

البلادي): 160

## ش

شرائع الإسلام (المحقق الحلي): 64

شرح الإشارات (ميثم البحرائي): 126

شرح الألفية (علي العسكري): 39

شرح ألفية الشهيد (إبراهيم بن منصور الأولي): 63

شرح البهجة المرضية في شرح الألفية (عبد الله

بن عباس السري): 163

شرح حديث المنزلة (ميثم البحرائي): 125

شرح ديباجة القاموس المحيط (ابن أبي ظبية

البحرائي): 157

شرح ديوان المتنبي (أحمد بن عبد الرؤوف

الحسيني): 157

شرح رسالة الحمد (أحمد العصفور): 44، 158

شرح مغني اللبيب (عبد الله القاروني): 155، 169

شرح مغني اللبيب (عبد علي بن ناصر بن

رحمة): 156

شرح نهج البلاغة (ميثم البحرائي): 132، 153

الشهاب في الحكم والآداب (يحيى بن حسين بن

عشيرة البحرائي): 109

## ص

الصافي (محمد محسن الكاشاني): 103

الصاح (الجوهري): 146

صفوة الصفوة والبرهان (محمد بن علي المقايي):

86

## ع

عوالي اللآلي (ابن أبي جمهور): 28

العوامل في النحو (ياسين البلادي): 160

عيون الحقائق الناضرة في تنمة الحقائق الناضرة

(حسين العصفور): 169

## غ

غاية المرام وحجة الخصام في تعيين الإمام من

طريق الخاص والعام (هاشم التوبلاني): 111

الغرة (عبد الله القاروني): 155

الغنية في مهمات الدين عن تقليد المجتهدين

(حسين بن حسن الغريفي): 155

## ف

فتح مقفلات القواعد (أحمد بن عبد الله

المتوج): 63

الفصح (ثعلب): 146

فضل الشيعة (هاشم التوبلاني): 111

الفهرست (الطوسي): 120

فهرست علماء البحرين (سليمان الماحوزي): 22

الفوائد العربية (ياسين البلادي): 160

## ق

القاموس المحيط (الفيروز أبادي): 146

قطر الغمام في شرح كلام الملوك ملوك الكلام

(عبد علي بن ناصر بن رحمة): 156

قطر الندى وبل الصدى (ابن هشام): 41، 145

قواعد الأحكام (العلامة الحلي): 64

قواعد المرام في علم الكلام (ميثم البحرائي):

125، 126، 132

القوانين في النحو (ياسين البلادي): 160

القياس (علي بن محمد الصالح): 163

## ك

الكافي (محمد بن يعقوب الكليني): 115

الكامل في الصناعة (جعفر الرويسي البحراني): 100

كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد (العلامة

الحلي): 132

الكفاية (عبد الله السماهيجي): 159

كنز العرفان في فقه القرآن (المقداد بن عبد الله

السيوري): 66

كنز المسائل (عبد الله الستري): 70

## ل

اللمع (ابن جني): 146

اللمعة دمشقية (الشهيد الأول): 64

لؤلؤة البحرين لقرني العين (يوسف العصفور): 162

## م

مجمع الأحكام في معرفة مسائل الحلال والحرام

(محمد علي الملقاني): 111، 112

مجمع البيان في تفسير القرآن (الطبرسي): 40، 98

مجمع اللغة (ابن فارس): 146

المختصر النافع (المحقق الحلي): 64

مدينة المعاجز (هاشم التوبلاني): 106، 111

مرآة الأخبار في أحكام الأسفار (الدرازي): 56

مرآة العقول (المجلسي): 140

المسائل النحوية في حل مشاكل الأجرومية

(علوي بن سليمان البحراني): 163

معاني الحروف (محمد بن محسن العصفور): 161

المعراج السماوي (ميثم البحراني): 126

معراج الكمال إلى معرفة الرجال (سليمان

المحوزي): 120

المعول في شرح المطول (عبد علي بن ناصر بن

رحمة): 156

معين النبيه في بيان رجال من لا يحضره الفقيه

(ياسين البلادي): 121

مغني اللبيب (ابن هشام): 41

ملتقى البحرين (جعفر بن محمد البحراني): 57

من لا يحضره الفقيه (الصدوق): 43

من لا يحضره الفقيه (محمد بن علي بن

بابويه): 115

منتظم الدرر (التاجر): 154

منظومة في النحو (حسين العصفور): 162

المنهاج (القطب الراوندي): 39

منهاج الهداية (أحمد المتوج): 64، 154

منهج الأفهام في علم الكلام (ميثم البحراني): 125

منية الطالب (محمد بن يوسف العصفور): 162

منية الممارسين (عبد الله السماهيجي): 31، 135

## ن

الناسخ والمنسوخ (أحمد المتوج): 81

الناسخ والمنسوخ (القاسم بن سلامة): 83

النجاة في القيامة في تحقيق أمر الإمامة (ميثم

البحراني): 125

النحو (محمد بن محسن العصفور): 161

نزهة الناظرين في تفسير القرآن المبين (عبد الله

الستري): 97، 163

النكت السنية في المسائل المازنية (سليمان

المحوزي): 158

النهاية في خمسمائة الآية (أحمد المتوج): 64

## و

الوافي (محمد محسن الكاشاني): 103

الوافية في شرح الكافية (عبد الله بن حسن

الملقاني): 157

وسائل الشيعة (الحر العاملي): 105، 111



through the narrow bitter political scope, attempting to take it out of its wide national circle and limiting it to a specific group or a sect, and then, the naïve questions arise. These questions resemble the narrow mind of the one posing the questions and his intolerance to submitting to historical facts, purposely forgetting that our research here is as the work of a historian, who submits to cogent historical evidence. Thus, he adopts what he finds to be true and cannot- as long as he is honest- fabricate incidents that never happened and conceal events or names that had historical influence.

Thus, the researcher's concern was to search and delve through historical books that studied Bahrain and its luminaries from the seventeenth century A.H to the end of the thirteenth century. The researcher found a great number of references, old and modern, that he could rely since they were continuously recurrent. Meanwhile, he found modern publications in which their authors claimed that they are recording historical events. These writings; however, aimed at concealing proven historical facts and crudely obliterating them in a pathetic attempt to create a new record of events, that has neither a historical nor geographical base, and does not withstand the historical scientific vision. Thus, refuting them and not taking them into consideration was more suitable to the scientific approach.

The journey of accomplishing this research was not easy at all. Many obstacles were encountered along the way. For the research, in general, depends, basically, on materials which are mostly manuscripts; and obtaining copies of these manuscripts wasn't always very feasible.

# The Scientific Movement in Bahrain

Issa Al-Wadai

*The Scientific Movement in Bahrain*

*From the Seventeenth Century A.H to the End of the Thirteenth Century*

## **Abstract:**

Bahrain, similar to other Arab and Islamic civilizations, experienced an era of scientific prosperity that lasted several centuries. During this era, hundreds of scientists' names became well known in various fields of knowledge. These scientists produced hundreds of publications on religious and worldly sciences; they penned books about Fiqh (Islamic Jurisprudence) and its principles, [Quranic] interpretations, Hadiths, language, philosophy, mathematics and other known sciences.

Hence, this research serves as an attempt to trace a conclusive outline of the scientific movement in Bahrain that lasted over seven centuries. This research attempts to shed light upon the history of schools in Bahrain and the phases thereof, reflecting both their weakness and strength. It also underlines the scientific activity at those schools and aims at following the contributions of Bahrainis to fields of legal and linguistic sciences in addition to highlighting what distinguishes Bahraini scientific productions from others, with regards to their approach and presented scientific materials.

Nothing can harm this research more than looking at it